

MS. - 46

MS. - 46

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES



McGILL
UNIVERSITY

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
ترجمته وحشره في زمرة احبته فذاحتوى على الصفو الكتاب في هذا الباب
والطوى على ما يدنس العقول والالباب من كفتها رايقة يد عن هذا الباب
والفاسي وتدفعها فانك تشيب فقلها اللهم والنواصي وقد كنت تقي
علفت عليه حال اشتغالها به من الاحوال عدا رسته كدني وذاكره
بين يدي ما يسلك به جادة سبيلهم الى مادة سلسله نعم كذا وبتني
ايدي الاسفار وتنا وبتني البراري والهي ريوما بالشام وريوما بالاهواز
وتارة بمهرو تارة باجواز وكان ذلك الكتاب في تلك المدة رفوف اسفاري
وسمعت شاتي واسي رى في دوت النظر فها كنت قد علقته عليه قدما
واصفت اليك العقود ورا انظما في مات مجرة بسره انجودن فرحا وار
انشاراته مظرة لدره الكون في مطاوي عباراته متوشحه بطرايف
كفيتك ايها الامام الشيب موشى بطايف تديفوق اشهى من وصال
الاجبا فيك بيان احوال طرقتا لها بغير صاحب ونفس يد تقيت
في عقلم هذا فكتفنا عنك غطارك فمرك اليوم حديدا والسكندر
ان بعضه عن اخل في القول والعمل انه القادر على الاشياء وبهذه ازمه
الاشياء ولنفوت اول اعنان الخطا الى الكلام على دنياه الكتاب
الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذرا
وتنهي صدر الخطا بافتباس من الكتاب منقرا لاسمه وموب علم ومه فقا
له براعة الاستلال من وجهين وغير نظم القوان بابدال تبارك
بلفظ التمجيد لما في هذا التبديل من موافقة مفتح الشمل وشره الهي فلفه
على العمل بنجر المشهور من الابتداء بالحمد فكل الامور وللايماء الى جوار

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ترجمته وحشره في زمرة احبته فذاحتوى على الصفو الكتاب في هذا الباب

مرشمه

سيد محكم ازشي

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

انتم هذا اللف بانه من القوا
ان آية كانت سواء كان اسمه
ورسمه فذكر من في الكتاب اول
منه رحمه الله
اعلموا ان افتتاح بعض القوان الذي هو موضوع علم التفسير
والاخرى ظاهرة غنية عن البيان والنور سيع

الفاظ

تغية المقبول بعض النوان وان منع منه بعض على رالبنا ووصف النوان
بالنزل الذي لا يقف به الا المتجر بالذات دون الاعراض وسمي
الغير القار الدت كما لا صوت انما هو متبعية محذو سواء افذ هو فاما ملحوظة
او معاذ ملحوظة وهو الملك الذي يتحقق الكلام من حجاب الملك العلم
تلقا سماعيا او تلقاه تلقيا روحانيا او يحفظ من اللوح المحفوظ
ثم ينزل به على الرسول صلى الله عليه واله وسلم وانت جبر ان هذا التفسير
على القول بحسبة الملائكة كما هو مذهب الاكثرين واما على القول
بنزولهم كما اطلق احكاما عليه وذهب بعض علماء الاسلام اليه فلا
التميم الا ان سببي ظهورهم للمانبيا عليهم السلام في صورة الماديات
نزولها شبيه بالنزول الفعلي التبرجيس المهاد فيكون قولنا نزل
الملائكة استعارة وقولنا نزل الفوقان محي زامر سدا متبعية ملك
الاستعارة التبعية ولنا وجه آخر اورده الشرح والكلام ان كان
مع المؤمنين كما هو الظاهر اشكال عليهم بمجموع النسخ وان قيل
عامة الترم الغلب او التبريل منزلة المعلوم لقوة الدليل وسمة
التوقان فرقنا لفرقة بين الحق والباطل والحدال والحرام والنزول
متوق او يكونه موقوف بعينه عن بعض لانه لا يفتصل بتسوره والابا
اولا فتراقه غير ساير المعجزات بانفاز على مدة الايام وغير يكون
لعهده او للفوقان وعوده الى الله مستعد والمراد بالعلمين
التفصيلان ودون الملائكة وليس النوص انذارهم ولم يضم النشاء
الى النذارة انفسا راعيا الالهم او التحذية اهم من التحذية ولعدم
شمول التثابة للعالمين والتوزيع وان امكن الا ان المتب

انما الكلام في ان
الانبياء عليهم السلام
نزلوا بالحق والبرهان
فانما هو من كلام الله
فانما هو من كلام الله

ما اورده المحقق رحمه الله
من ان بعض النسخ
نزلوا بالحق والبرهان
فانما هو من كلام الله
فانما هو من كلام الله

ان ذلك هو
الذي هو
الذي هو

خلافه فتحتى بقدر سورة من سورة مصافح الخطب من الووب الوباء
 فلم يجد به قدرا التحدى طلب المعارضة واصدق احدا ولا نقدح في الخطف
 بالفا والتعقيب تخلص الابلاغ والكذب اذ هو من قبل نزول قوله
 ولانه يقضى تافو التحدى البعض عن نزول الكل لسنتين ارادة
 بالوقوف في القوة البقية بوقته الداحفة لان النشر لم يكن
 امرا ممثلا لكن التعقيب بالنظر الى بعض الجوانب وان اثبت فاعمل
 الوقوف على قدر المنكر بين الكل والبعض او اسلك طريقة
 الاستخدام كجدة على البعض وضميمة على الكل مثدا وانما حمل تنزيل الكل
 على ارادة كقوله بعد اذا تمت الى الصلوة ففقه ما فيه والمستتر
 الله او لعبده وهو اول وعوده الى الوقوف سيج والتحدى بالاقصر
 لعدم تفادى الطلاق السورة في قوله سىانه في نوا بسورة مثله
 والمصافح مع المصنف كالمصنف وفتح القاف هو الخطب مصنف
 اى يبيع الله بصفاء الكلام اى جوانبه او لجهده لكلامه وخطبته لوجوده
 لسانها من الخلل من صفح الديك اذا صاح واليوب الوباء
 الخلل في الوبة من قبل ليل الليل وظل ظليل ومن تعقبية اوبانية
 والمراد بعدم وهذا ان القدر عدم وجوده كقولهم لا احد من البند
 افضل منك وربما يقرأ كذا بالثاء الفوق نية اى لم يجد المصافح
 او الووب وضميمة للاقصر والمراد بمثله وعوده الى التحدى اولو
 كما قيل بعيد والباء صلة القدر بتضمنه من الاثنان او جعلها
 بمعنى على واراومنه معنى القادر لظهور ارادة نفع اصل العدة لا كما
 وعدل اليه للسمع وقد جعل من قبل قوله بعد وما انا بطعام للعبدة على

في التفسير الذي على يد...

في التفسير الذي على يد...

بحر زلک المعنی لا یظهر الا فی حین بالاسلید و التحدی لم یکرر بالنظر الا در آخر

في هذا المقام على الآيات من قبل الكامل في البلاغ فانتهت وكل ذي كبرياء في العلم ان الله سبحانه وتعالى
 في القدرة على الآيات من قبل الكامل في البلاغ فانتهت وكل ذي كبرياء في العلم ان الله سبحانه وتعالى

[illegible]

انما في بعض النواحي من ان قوله مما من ان جعل متعلق
 بهن كان فيه اشعار بعدم ما هو البطلان عن وقت ايام
 الا اذا جعل متعلق بغير منه رحمه الله

وسببه مفقود وقد تسكن ولا اشعار فيه بعدم ما هو البطلان عن وقت ايام
 كما طعن سوار لعلق الطوف بئرل وبين نعم فيه اشعار بجوارحه عن وقت
 الخطا وضمير اياته للوقوف ان اوله موصول اوله ان احدث ضمير
 بقرن اليه واولوا الالباب اصبحت العقول السليمة عن متابعه لللفظ
 ونعارة الوهم واراو بالتذكر الالفاظ والاستحضار لما تضمنه
 من الرغبة والترغيب واستجداء الانوار اللامهوتية وفتح الابواب
 النما سوتية عند تأمل اياته وفهم اشاراته والسنوس في تذكره
 لتعظيمه وكجمل النوعية والعدول عن صيغة الفعل الى السمع
 لتسليم فكشف قناع الانغلاق عن ايات محكمات حق ايم الله
 واما مثلها من رموز الخطا ما وليا ونفس الصانع المقتضى الواسع
 والانغلاق السداد البنا والافاضة بانيته وقيل من قبله
 شبه الايات اارة مخجونات النفائس واغوى مخججا التواضع
 على طريق المكنية واثبت لها في الاداء الانغلاق وفي الثانية
 الصانع على طريق التخييل ففيه استعارتان مكنيتان وكسيتان
 انتهى وعندى ان ليس فيه الاستعارة واحدة مكنية واغوى
 تخيلية محسب وقد بينت وجهه في الشرح والمحكم ما حفظ عن الاعمال
 والالفاظ والمكتسبة ما لا يتفصح المقصود منه الابا لفحص والنظر
 كذا فسترهما المالك في آل عمران وكشف قناع الانغلاق عن
 عن المحكم مع انه لا انغلاق فيه من قبل قولهم صيق في الركبة ان
 المستر الى الله سبحانه اى ازلها كشوة واضحه وهذا لا يمتنع
 في المكشبات الا على عموم المنكر وان عاد الى عبده فالمراد

انما في بعض النواحي من ان قوله مما من ان جعل متعلق
 بهن كان فيه اشعار بعدم ما هو البطلان عن وقت ايام
 الا اذا جعل متعلق بغير منه رحمه الله

النفس

المط

لا مطلق الكف اعم من الاحداث مكنية كما في الاول
 او يكون بعد الانغلاق كما في الثاني فيجعل عموم
 انجازه ايقه بالنسبة اليها منه منه منه

في قوله لا انغلاق فيه من قبل قولهم صيق في الركبة ان
 المستر الى الله سبحانه اى ازلها كشوة واضحه وهذا لا يمتنع
 في المكشبات الا على عموم المنكر وان عاد الى عبده فالمراد

اظهره صفايق اسرارها المصونة وابراره دقيق اشاراتها المكنونة التي
 لا يظفر بالعتور عليها الا واحد بعد واحد ولا يفوز بالوصول اليها الا واحد
 بعد وارون فان لكل اية ظهرا وبطنا وان جعل الكشف بالنظر متفاهم
 العامة والوصف بالاحكام بالنسبة الى الخواص لم يكن بعيدا وهن
 ام الكتاب اي اعيد الذي يرد اليه باقية واذا انجز نشرها منزلة الاله الوهدة
 ورموز احكامها مثل لحين الماء او مكنية وكيفية اذ الرمز اشارة
 بالعين او اى حب ونا ويدا ونفسه انصوبان على التميز عن النسبة
 في كشف الغطاء ويجوز عودها الى كل من الحكم والمتنابه والتاويل
 ارجاء الكلام ومرتبة عن معناه الظاهرى الى ان لا يحمل من ال بول اذا
 رجع والتفسير كشف اصل المعنى من الغنى وهو السوفى قال اسوت المرأة
 عن وجهها اذا كشفتها واسوف الصبح اذا ظهر واكنى وقد كفى الف
 باظهار المتكلم لبيها يرد السوفى بابرار الاعيان للابصار
 وابرز عوامض الغايب وطايف الدقائق ليتجلى لهم خفايا الملك
 والملكوت وجبايا ولس اجزوت لتفكر وافهت تفكير الابرار
 الاظهار والغوص خلاف الوضوح ويتجلى امام باب التقدير
 او الالافعال والملك ما يدرك بحس وبوق له عالم الشهادة
 والملكوت ما لا يدرك به وهو عالم الغيب وعالم الامور المعنوية
 عالم الشهادة بالنسبة الى عالم الغيب كالقطرة الى البحر والحي الى البحر
 سمي الاول ملكا والثاني ملكوت از زيادة المبدأ في زيادة المتكلم
 دانيا بالميترات جمع خفية والقدس بضم القاف وسكون الدال
 الظاهر والشره واجزوت مزج معنى الفقر والعظمة والجمال والمراد

وعالم الخلق ص

القصص السليبية والموعظ يكشف لهم تنزه الذات الا هدية عن شوايب النقص
وقد يراد بهجوت المدا والاعلى لم يقصا لهم الامكنة بل كما لم الغنى وتفكر
منطق ينبغي والعدول الى تفكير السمع كغيره ومتد لهم قواعد الاحكام
واوصفها من نصوص الالها والماعها ليدب عنهم الرخص ولتظهر لهم
تظهير التمهيد الشيخ المتوهم والهادي جميع القواعد اظهارها وانذار
الجهنمين على استنباطها واستخراجها فكانه اشارة الى علم الاصول
فانضام الاحكام علاماتها كالهدوك والربا لوجوب الصدقة واخذ
مندا وان اعدت صبر اوصافها الى القواعد يمكن ان يراد بها المعلق
الموضوعة لافادة تلك القواعد والمراد منصوص الالها ولا يلزم القطعية
من المعجزة اذا اشار بها فمن كان له قلب او اتقى السمع
وهو شهيد فهو الدارين سعيد ومحمد ومزلم يرفع اليه راسه واطفى
ببراسه يقسم بينهما ويصيح سورا لما ذكر انه سبي انه او البغض بين الناس
ما شمل عليه القوان المحمدية مما يمكن التوصل به الى صلاح الدارين
وسعادة النشأتين فزع على ذلك حال المبين لهم ففهمهم
سعداء واشقياء ومنهم السعداء فرحين فزق لهم قلب اى قوله
في آياته والاسناب طم في دي اشارة وروى ليس لهم ذلك
ولكنهم اصغوا اسماعهم واحضروا اذانهم الى مركز كوز الافدة عنة والاد
الجهنميون والافوا المقعدون وجعل الاسناب لم يلفظ اليه
ولم يقول والاهتداء عليه واطفا نور الفطرة والاستعداد الذي
وهبه الله سبحانه له ومنه آياته في فطرات جباله محروما من ادراك
كلماته لغو باهية من ذلك والبركة النون وسكون الباء الموحدة
من اعطى اسم

القصص 9

قوله نصوص الالها نقطة في جباله كوز الباء الموحدة
الغاية الاحكام والافاضة المستنظمة
النصوص والالمام ولن يكون بيانها الاضاح
والافاضة التي من نصوص والماع
الافاضة في اخطايات منه
وبالماعها دلالاتها الطينية

مصرحة مرشحة وبمكة جعلها تمثيلية
ولم ارجعت ضمير نبراه الى القرآن
ففيه استعارة ص
صلوة ص

افادة

السراج والضمير للموصول وفي الكلام استعارة مكنية وكثير
ويافى لهن اجود ويغاية كل مقصود وصل عليه توارى غناؤه وكما يرى غناؤه
وعلى من اعانه وقرر بينه نورا اطلاق واجب الوجود عليه سبحانه على سبيل
التوصيف لا التسمية فان اسماءه بعد توقيفية وليس ملائمتها والاطلاق
التوصيفي غير موقوف على السماع عند كثير من المحققين واضافه لهن اجود
الى الفاعل وفيه مكنية وكثير لما وصفه بها لصفات السابقة من بين
الآيات وكشف القناع عن المعصية وابرار القوامين ومهميد القواعد
ودنك مما يبعث ويحرك على الذي اراه في علمها ذلك فطلب له الصلوة
من جناب الحق جل وعلا ملتفتا من الغيبة الى الخطاب مشيا عليه سبحانه
اولا بعبارة ثلث يفصح اوليها عن انه مبدء الكل وثانيتها عن ان
سنة معاشهم وثالثتها عن ان اليه معا دهم فقدم للموسيد على طلب الحق
كما سيجي في قوله بعد اياك بعد وتوزيع هذه الجملة على ما سبق لقوى
عود الضمير المستتر في صدر الفقر ليست اليه ولذا قلنا انه الاول والثاني
بالدين المعجم المقنونة والمد النفع وبالمعلم المنفعة والمراد النفع المصل
للمؤمنين به والمنفعة التي اصحابها في العالم الدين من الاعداء
والمعادين وافيض علينا من بركاتهم واسلك بنا مسالك
كراماتهم وسلم علينا عليهم تسليما كثر البركة النماء واخي الكثرة واراد بها
علومهم ومعارفهم فمن تعصبية او ابتدائية والكرامة الاكرام ومسالك
كراماتهم الطرق الموصلة الى اكرام الله تعالى لهم وتوسط الذي ينفذ بين الصلوة
والتسليم ليكون اقرب الى الاجابة حيث وقع من المستبى بان لو
بالنسبة الى بعض المدعولهم فانه سبحانه اكرم من ان يقبل الطوفان في الوسط

فان اعظم العلوم مفدازا ^{بافرة} المن ر علامه شخص في الوطن لهذا الفصل سلكه
وعلم التفسير علم بحث فيه عن كلام الله المحمد من حيث الدلالة على مراده المراد
من كلام الله الفوذ الشايع المنبأ ويرتفع البحث عن الحديث القدير
ثم شرف العلوم اما بشرف موضوعاتها او معلوماتها او في بابها او
اول شدة احياء اليها وشرف علم التفسير جامع للشرف في احياءات الاربعة
فموضوعه كلام الله سبحانه ومعلومه ما اراده جل وعلا من كلامه وعنايته الفوذ
بالسعادات الابدية والكرامات السعيدة وهي احياء اليها طاهرة فان
القوان يمنع اصول الديانة ورووعها ومكسبها معقولها وسموعها
بل يتوصل به الى خلق الاشياء النورية وتليق الى اجناد الالوار
المكتوبة كما روى عن الامام العباس جعفر بن محمد الصادق عليها السلام
انه قال لقد تكلم الله لعباده في كلام ولكن لا يسمعون ونقل الصادق
الرباني الشيخ عبد الرزاق الكاشاني في تاليداته انه قد مضى عليه
وهو في الصلوة فسل عن ذلك فقال ما زلت ارد هذه الالة
حتى سمعتها من المتكلم بها قال جمال العارفين السهروردي ان لسان
جعفر الصادق عليها السلام كان في ذلك الوقت كسيرة موسى عليه السلام
عند قول انه انا الله لا يلقى اه برع بفتح الراء احملة ومنها
فاق والعلوم الدينية ستة التفسير الحديث والحدام والاصول
والفقه وعلم الاضداد واراذهب في هذه الفقه الخمسة لا خيرة كذا في
الفقه السابقة واصول العلوم الدينية الاربعة الاول والآخران
فروعها واراذهب بالاصول ما عدا الاول ولقد لم يرتفع على التفسير
والفقه في الاطعام على قواهره فقط والبحث فيها بل اراد ان يوضح

شدة

اللاموتية م

اللاموتية م

اللاموتية م

كافضل

خو فيه

وكتبتهم

الاربع

بين

في اعماره والوصول الى اغواره والحث عن خوافه وتاليف الكتب فيه فلا يرد
 حجة اول راس العلوم الدينية وهو يقتضي كون البراءة فيها موقوفة عليه
 فكيف حجة ثانيا موقوفة على البراءة فيها وقد قال ان الاول بالنسبة
 الى السلف والثاني بالنسبة الى الخلف والمراد بالفنون الادبية علم الادب
 وهو علم يحرر عن اكل في كلام العرب لفظا وفنونا ثمانية عشرة اللغة والنحو
 والعرف والاشتقاق والميل والبيان والتاريخ والادب والعلوم
 والقوانين وعلم الخط وقرص الشعر وهذه هي الفنون التي هي موقوفة
 الفنون الادبية عليها فسمي واستمداد النفس من الاربع الاخيرة غير ظاهرة
 فاعل الاطلاق نظر الى الغلب واما علم القواعد فمخرجاتها هي التفسير
 كما ان البديع من توافيق المعاني والى ما اده الامام لا شعرا بقسم
 محذوف وما كانه للفعل عن القائل والشهور انما لا يتصل الا بالفاعل
 ثلثة فل وكثر وطل ولا يفل الا على فعلية وقد جعل مصدرية والعدو
 عن الماضي الى المضارع في احدث للحاية الى الالف والحقوة تثبت الالف
 خلاصة الشعر والباء الفايقة العجينة ولعدا راوينا فاصل المتافون
 الرابع الالف في واج راسه الرخمى والامام الرازي فانه الرخمى
 ما يستمد من كلامهم ويورب اه اعرب عنه اى اظهره ونسفه والمعرفة
 المسنونة والائمة الثمانية هم القواعد السبعة المشتهرون باضافة يعقوب
 بن اسحق الحفزي واخنا قرأته من ربيعة العشرة لانه كان اعلم اهل زمانه
 بالوسية واهنت ربيعة القواعد بعد ابي عمير واليه هذا ولا كفى ان كل من
 كلام مشوبان ما عدا القواعد الثمانية شاذ وهذا قول غريب لا يعلم
 فيه موافق فان الموقوف بين القواعد الفقه قد كان اهدى ان الشاذ

يعني نافع وابكر
 وابوعمر وابي
 عامر وعاصم
 والكل في

الاربع في
 القواعد السبعة
 المشتهرة

ما عدا

از كيف صدق الرسم الان على قبل الرسم

عرف بعضهم بما جرى وأرسلوا الصنعة
 عند صبح أهل السلام قال
 أثير الكري كنتم تظلمون عنكم قال
 إن الظني والسم تخرج وكذا الظن
 والظن كل منهما وبين الأكرسي
 بين الصلبي منها وبين الأكرسي
 وبين الصلبي منها وبين الأكرسي
 عند جود الله وإن كنتم تريد
 أة الأول فلان الصلبي اعظم طهارة
 المضاف إليه كونهم انقطة ودرية بغداد
 وقد جهروا بانها هي لا مثيل لها غير داني
 انما غنة فلان المضاف ما بين
 للملكات اليه أو المراد بالكتاب

كانه سمي فاكه الكتاب دسمي اتم القوان فقولها لانها مفتحة ومبداءه اما لتقليل التسميتين
 مع اول التسمية فقط او على طريق اللف والنشر وهذا الاخير مما نقل عن المؤلف ^{بمكث وحده في كثير}
 وغير التثنية اوسطها وان اقتضى اقوال التسمية الاول بان يكون عن التقليل ^{النسخ مكتوب في الحاشية}
 من بين اخواتها التثنية عشر مع انها احق به فان هذا الاسم هو المرسوم ^{قوله لانها مفتحة}
 في المصنف حرف لسلامته عن سماعه بفتح المشبه بالاصل والمنشأ الدائمة ^{لما تضمنه قوله}
 على الاول والثالث ولانه السبب بالتعليقين الاخيرين ولعله التقى ^{فاتحه الكتاب}
 عن التقليل باسعار الاسم به اشعارا ظاهرا وما نقل عنه لم يثبت ^{جملة خبرية}
 فلما ثبت اصله ومنشأه لما كان يرد عليه ان المبدأ يقال لها منه ^{مترسمة فاتي}
 كما يقال البئر مبدأ النخلة ولجزء الاول كما يقال مبدأ الشهر يوم الجمعة ^{الكتاب منه}
 والام انما مبدأ الولد بالمعنى الاول دون الثاني وهذه السورة مبدأ
 للقوان بالمعنى الثاني دون الاول كل كلام بهذا المشبه وحاصله
 انه لما كان حصوله مداوة او كتابة او نزولا يترتب على حصوله كان
 كانه حصل منها وفيه ما لا يكفي ^{اولا} لانها تشمل على اصول وفيه
 كما ان اجملة المشتملة على الدماغ وقواه اعمس هي ام الاراس
 ووجه الكفاية اصول القوان فلهذا التثنية ان الفرض من انزاله
 كتمثيل الانسان بمعرفة ربه والتوصل اليه ربه وهذا التوصل يكون
 بالعبادة التي هي امثال او امره واجتناب زواجره وهذا ^{المتعار}
 لا يحقق بدون باعث هو الوعد بالثواب والوعيد بالعقاب
 وقد اشتملت الفاكه على هذه المطالب بهذا الترتيب وغيره من السور
 وان اشتملت على هذه المعاني ايضا الا انها اول السور نزولا عند
 كثير من مخافة باقر السور كانه تفصيل لما اجمل فيها ^{او على حله}

وفي السور على ان التسمية فاكه الكتاب
 لا ريب في ثبوتها وبين ان التسمية بالاصل والمنشأ
 وحده تفويضا على التعليل مع حفظ التسمية
 على الثالث ان كذا بعض التفسيرين دون الاول
 المفرد من المتعاطفين دون الاول
 غير في ادوية فصيل قوله جازية
 وعمر يوم الجمعة بآراءه يكون يوم
 طرفة بجي وعمر وحده والظاهر ان الكلام
 عنه كلام منسوخ

بمكث وحده في كثير
 النسخ مكتوب في الحاشية
 قوله لانها مفتحة
 لما تضمنه قوله
 فاتحه الكتاب
 جملة خبرية
 مترسمة فاتي
 الكتاب منه

[illegible]

کتابخانه دار و کتابخانه

على احد الوجهين ولعل مراد هذا القائل شدة ملاستها وجوباً عند بعض وجوباً
واستحباً عند الاخرين الا ان عبارة قاصرة فتأمل ^{والشأن بالنسبة}
والشفار بالنسبة او ^{دون الغت عليهم هكذا وقعت عبارة}
والمراد مراد الدين الغت عليهم لظهور عدم عد الصلوة اية بدون الموصول
وكذا المضاف اليه بدون المضاف ^{وتثنى في الصلوة عدل عما وقع}
في الكسب لانها تثنى في كل ركعة اشعار بان مراد العلامة بالركعة الصلوة
تسمية لكل باسم اجزاء ولم يقل في كل صلوة لئلا يرد في اجزاء وقد كمل
الركعة في كلام العلامة على معناه المحقق وتوجه توجه الاول ان مراده
انها تثنى في كل ركعة باقوى في الاقوى وفي الاول بالثانية وفي الثانية
بالاولى واما الترتيب فمذهبهم وفيه كلف واما ما يقال من انه توجيه
العلام بما لا يرتضيه لانه غير واجبه في الاخير من عند الحنفية والعلامتهم
فيه ان استحبها فيها كما في هذا التوجيه كما لا يخفى ^{الثاني ان}
للسبب والمراد انها تثنى في الصلوة لسبب ركعة لسبب الركوع
والسجود كالطهانية والسبب ركعتين ركعتين كالشدة والسبب صلوة
صلوة كالحرمة والتسمية ولعدة ظاهراً كما لا يخفى ^{الثالث ان} في تمنع مع
والمنع تثنى مع كل ركعة ثبوتاً كما يقال فلان ياكل مع احد اي مع
مع كل احد ياكل مع وفيه نقسف واحتمل ان التوجه الاول الذي اشار اليه
المؤلف حسن التوجيه وقد وقعت عبارة الكسب بعينها في الصحيح
ونفس بعض اصحاب الحديث عن عمر بن الخطاب ايضاً وفي تفسير الامام هكذا
لانها تثنى في كل ركعة من الصلوة وهذه الغلظ مما وقع في الكسب
والصحيح لهما وجهان بان المراد بالركعة معناه المحقق او بالانزال

ويفهم منه عرفاً انها
تثنى مع كل ركعة ٣

عطف على الصلوة فكأنه ورد المضارع عن معنى الاستقبال او ان العبارة
من قبل عطفها تنبأ وما ربارد او يدعيها ^{الاصح} لا حاجة الى هذه التعليل
بل ينبغي ان يقال المضارع على حاله ^{الاصح} فانه ينبغي ان يطلع عليها السبع
بمكة كى السبع ^{العلم} يستثنى نزولها بالمدينة وغرض المؤلف الايراد هذا
ولولاه لما صح اطلاق السبع المثنى في هذا الاعتبار قبل نزولها بالمدينة
من الفاتحة اه لا خلاف في ان السبع من القرآن ان هو فرائد
فراويل السور فجزء من كل سورة ام الفاتحة فقط فجزء منها دون
بقية السور ام ليست في اوائل سور ثمن السور فجزء منها وانما كتبت
لتذكر الفصل بين السورتين فابن عباس وابن المبارك
واهل مكة كابن كثير واهل الكوفة كعاصم والكسائي وغيرهما سوى حمزة
ونائب ابي الشافعي على الاول وهو مذهب الامامية ونائب
بعض الشافعية وحمزة باثني واهل المدينة ومنهم مالك والشافعي ^{العلم}
ومنهم الاوزاعي والبقرة على الثالث وهو المشهور عند المتأخرين
من الخنفة والمؤلف المحقق لم يتوصل للتحالف في غير الفاتحة وفي بعض
النسخ من الفاتحة ومن كل سورة كما في الكشف وفيه ان حمزة واهل
الكوفة قد عرفت مذهبهم فظن انها ليست من السورة عنده
الظن صاحب الكشف واتباعه وفي هذا التوقيع نظاها هو اول
دلالة للعام على اني ص وقد توهم بان ابا حنيفة من قهار الكوفة
وتقر بهم رأيها وونه يدل على ذلك وفيه ان توقيفه محتمل في نظر كماله
هنا وقد جعل لفظ ظن اسما مرفوعا بجملة عن المقصد المسبوت
من ان ومثولها قد تم تنكيره ويكون الغرض ترفيف هذا الظن ^{ماخوذ}

فالتقدير كونه اسم في اللفظ

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

[illegible]

اشارة الى قوله ان بعض الظن انتم وعندى الله لا يعرف سبحانه هذا النوع
 امون من ذلك ومن ظن ان المؤلف المحقق اراد ذلك فهو احمق بان
 يتلى عليه ان بعض الظن انتم وسئل محمد بن الحسن اه هذا الكلام
 مما لا نمة له في هذا المقام او لا نزاع لاهد فرأيت ان القوان ولعل مراده
 ان محمد لم ينس ايضا كما في حقيقه وغرضه زيادة نزيف الظن فتأمل
 واما ما قال من ان غرض محمد ان ما بين اليدين كلام الله تعالى
 كل في محله بهذا الترتيب فبعضه ما لا يكفي على الحقيقة لنا احاديث
 كثيرة اى لنا على انها من الفاتحة كما هو منسب جميع الست فعية او لنا
 على اجزاء الاول من دعوانا على التسليم الموافقة للكشاف وهذه الاحاديث
 بيني وزا العشرة كما مر في بعض الحديثين وقد نقل الشيعة الامامية
 ايضا في ذلك احاديث كثيرة من طريق اهل البيت عليهم السلام
 والاحاديث التي استدل بها اهل السنة في كونه من اهل البيت
 اهل اخلاف الحديثين وفي بعض النسخ من احاديثهم ويمكن ان يقال
 لا مضي لفرق بين الحديثين لا تفهما على ان اول الايات السبع
 السبعة هي جوهر كونه اية براسها فتأمل والاجماع بالرفع
 عطف على احاديث وفيه كثرة ظاهر فانه اراد الاجماع على ان ما بين
 اليدين كلام الله كل في محله على هذا الترتيب ففاده ظاهر
 وان اراد الاجماع انه كلام الله في جملة فلا يخفى والمراد بما بين اليدين
 مما يمكن ان يكون قرآنا في حق اسماء السور وعدد الايات
 والوقوف فيه ان انبأنا في المصاحف يدل على انها قرآن في الحمل
 والتبريد انما هو عن غير القوان لا عن القوان في غير الحمل

على
 اذ يصير الكلام على غير الحق والواقع والنظام كما ينبغي
 المدق في الوب والتعريف عن ذلك المطلوب فمثل الكلام
 غير الكون للظاهر السبب المستند اليه بالاسباب الكلام
 والا واما ان يقع غرض الموقوف فانه لا يشترط
 على صاحب الاختلاف وتوضيف فانه لا يشترط
 له الا عدم نفس اربع خفيفة وهو لا يصح
 مستندا

ماولتہم
او من اجلہما نخر

۵۴

يضمر بالبناء للفاعل وكل فاعل فاعله وما جعل البناء للفاعل مفعوله ولا يكتفى
 أن المفعول هو مصدر أو فاعل مختاره ونحوه ان برادى اللفظ وبهمزة
 على طريق الاستخدام وذلك اى اضمارا أو اوضارا كل فاعل ما جعل التسمية
 مبداء له وعلى هذا فقولهم يضمر مبنى للفاعل وعلى الاول للمفعول ولا يكتفى
 أن قوله او ابتدأه بـ يؤيد الاول فمائل لعدم ما يطابقه ويدل عليه
 نفع أن ما صدر بالبسملة كما كان مقووا كان مطابقا لا قرأ ودال على
 كبداف ابداف أن المقوون مطابقه ولا يدل عليه كذا قيل وفيه نظر
 لانه كما هو مقود فهو مبتدئ فكى مطابق لكونه مقووا قرأ ويدل عليه
 مطابق لكونه مبتدئا ابداء يدل عليه من غير تفاوت فقوله ان المقوون
 لا يبنى ابداء ولا يدل عليه كلام جميل مختل والاول ان تفاس
 مراده انه قد وجد في النوان والحدیث ما مطابق بعد قرأ ويدل عليه
 كبداف ابداف فغ النوان قوله لا قرأ باسم آیه وفي الحديث

اولی مضار را که
مستوفیه و آنرا لا و م که
فان جمله محبوس است که
قائمه فیها یکی

منه كذا من وجهين اما اوله فان احدى فظة على موافقة لفظ الحمد انما على ان يجعل كنه في كلام المصنفين ومرتبط في كلامه في كلام الله
كما لا يكفي على من زعم تسليم واما ثانيا فان البحث انما هو في رجع تقدير فعل اي ص كذا واولا واما في ثانيا على تقدير الفعل العام
كابداء وانزع واما ثانيا فلما يقتضيه استدلالهم الاول والثاني لاي رجع خصوص اقراء اخر فعلا مصدره البوارة على خصوص
ابداء اخر فعلا مصدره البوارة وهي اصل ان هذه النكتة كما ان فيها فوج عن قانون الادب فيها فوج عن موضع انزعاء المصدر

منه

فقدان

ان يقول

ان النبي امرني من آوى الى فراشه بانسك ربي وضعت جنبي بك ارفعني فريتان
على ان متعلق البسملة لم يذكر كان فعلا فاقصا من لفظ الفعل المصدر بها
وهذا كما قالوه في تواتر ان ريد جواب من قام فاعل لا مستداه فاعل
وهذا العمل من سواد جعل ذلك اشارة الى اخر او اخر او اخر او اخر او اخر او اخر
البسملة مستداه له واما قيل الا اشارة الى اخر او اخر او اخر او اخر او اخر او اخر
الخاص كاقراء او ادخل في بقية ما بعد البسملة ويدل عليه في كل موضع كذا
ابداء لعدم حصول المطابقة له والدلالة عليه فيما لم يكن الفعل امر ممتدا كالمعزوم
والدخول متلفا لما راد بقوله لعدم ما يطابقه رفعه الى الجواب الكلي
ولا يكفي ما فيه من التكلف هذا وربما ترجح تقدير اقراء مستداه على نفس
كل البوارة بالنسبة بالبسملة كذا في ابداء لاقتضائه فخر التبرك على ابتدائها
وقد بينا ان تقدير ابداء يقتضي العمل كحديث الابداء لفظا وموضع
وتقدير اقراء مستداه يقتضي العمل بموضع فقط وفيه ان مدار العمل كحديث
على الابداء بالبسملة لا على تقدير فعل الابداء ولم يرد الحديث
ان كل امردي بال لم يقل او لم يصرف منه ابداء فهو ابتداء فاعل
او ابتداء في الاول او في الثاني فندبر لزادة اخر فيه اي على الاضمار
فابداء وان كل ما في ابداء فهو مع زيادة اخر الاضمار وذلك
لانه لا بد من اخر اخر لان الكلام على تقدير تعلق بسم الله في المفعول
نكت كذا واما جعل بسم الله ضارعا في اخر متعلقه كما ظن فوج على البحث
وقيل لان فيه اخر رافع على مع معموله البارز وهناك مع المستر
وجواب وقيل لانه ان ريد من ابداء كرفق وفيه نظر لان البوصلة ترجع
لتقدير الفعل على الاسم لا تقدير فعل على الاسم هو انزع ووافقه

حضر

حتى لو قدر بدئي الذي هو مصدر ابد السواوه وتقديم المفعول في نفس
 المفعول هنا اي فيما كن فيه كذا فقولنا اقرار باسم ربك لانه اول وان
 نزل فكان الالههم التواؤه **بسم الله** محورها ومرسها اي بـ اوانها
 وارسانها لا بغيره **بسم الله** محبوب الرياح والمساء والكتشها وعلى صدرها
بسم الله محورها لا باركوا وان ربح المؤلف هناك اي اركبوا فيها مسمى
 وقت اوانها وارسانها على سبجي نفضية الشا الله **لانه** اهم اول على
 على الاحتفاص وهو الالهية الشرافة وكون الغرض الرد على المنكرين الذين كانوا
 يتذولون في افعالهم باسم الله والقرنى ووجه حصول الاحتفاص من لوازم
 ليكون التقديم اول عليه ان نفس العدول عن ذكرها الا ذكر الله بعد يدل على الامر
 ولانه ضعيف فانه مقدم على التواؤه اي على فعلها فليقدم على فعلها ايضا
 كيف لا وقد جعل الله لنا اي مستغنا به عليها ولما كان الدالة حيث ان جهة
 وابتدال وجهه توقف واحتياج اشار الى ان الملووظ هنا الجهة الحمد الله
 بقوله حيث اه كل امرئى بال اي كيطر بابل صبيد كان او حفا
 فالوصف للتعميم كوطير كبحية ذي شان يتم به فكانت ملك بال صبيد
 لا شغالة به فالوظف محقق والابتر مقطوع الا وهو جعل تر التسمية
 في اول الامر موجب لنقص افوه بال لوفى سرية النقصان من اوله اناوه
 كسراية بركة السعد فيه لو ذكرت وقيل اب المصاحبة اي الدالة **لام**
 والاستغناء وهذره بقيل اشعار بعدم الرضا عنه وذلك لان جعل
 اسم الله سبحانه الله للفضل يشع زبادة مدحيتها فيه حتى كان لا يتا ولا يوب
 بدون د المصاحبة عنه عن الدلالة على ذلك هذا وقد رجم المصاحبة بفره
 لصاحب الكشاف توجه ذكرها السيد المحقق في فاشية منها ان التبرك

وله

باسمه قد اذخل في الادب من حجة الالة السبعة الالة وابتدأ لما ورد بان المملووظ
 جهتها الاولى وهذه الجهة غير مملووظة كما قد بينا ان كون الالة ذات
 جهتين كاف في وجوب جهتها ومنها ان ابتداء المشركين باسم الله تعالى
 على سبيل التبرك ففقد التبرك اذ دخل في الرد عليهم وفيه ان احقر ممنوع
 ولو سلم فكون التبرك مع المصاحبة او لازم معناه ممنوع بل هو معلوم
 من امر خارج هو ان مصاحبة اسمه لا يوجد معها التبرك وهو خارج عن الاستغناء
 باسمه فكسبانه ايضا اولا معاندة بين الاستغناء والتبرك وقد اشار
 المؤلف المحقق الى ذلك بقوله بعيد هذا للعلموا كيف يتبرك باسمه
 ومنها ان بار المصاحبة اول على سبيل جمع اقراء الفعل باسم الله
 من بار الالة الاستغناء وفيه نظا فان الظامسا والتما في ذلك فان الله
 اقراء لا ابتداء ومنها ان كون اسم الله تعالى للفعل ليس الا باعتبار انه
 يتوصل اليه بركته فقدر جمع بالافوة الى مع التبرك فلتقل به اولا وفيه
 نظا يعلم مما قلناه قبل هذا والمعبر متبركا باسم الله اقراء هذا من جهة
 القيل وري جعل من كلامه وكيف كان فليست الباء فيه صلة للتبرك
 بل المقصود ان التبرك لا يؤول الى ما بعده اي الى آخر السورة وهو جواب
 عما يقال كيف يقول سبيانه متبركا باسم الله اقراء وقد نطقنا في قوله
 تعلموا كيف يتبرك باسمه رجوع عن الاستغناء الى المصاحبة ويدفع
 انه من جهة القيل والحق ان الظن في فعله ليس بشيء لما عرفت ولبعد اخلاء
 المؤلف المحقق كلامه عن التوصل لذلك مع بيان الشبهة في الاستغناء
 ايضا وخرج احواف المفودة ان تفتح لان الاصل في البناء
 السكون لحقته وعدم التغير بالحوامل والدايم قوي بالتحفيف وهذه

التبرك على وجه
 قوله

وهذه الحروف تكونها كل ما براسها منقطة الوقوف في اول الكلام وقد رفقوا
الابتداء بالسكون فثبتت على الفتح تحت السكون في الحقة وقد رفقوا
بان السكون عدمي والكسرة سبب لعدم مع ان من قواعدهم الساكن في
وقت وكون بالكسر لا خفاء فيها بل روم الحقة واجراي بهما معا فداقها
كجداق ساير الحروف كانت روالها في الخطاب والواو والظف وفوه
الفتحة راخفا فيها بزيك كسرها ان لزوم كل منهما يناسب الكسرة نسبة
ضعيفة فلما اجتمعا معا وزمتها الكلمة معا قويت المناسبة وحصل الاقفا
اما هو فلموافقة وكنها اثرها واما الحقة فداقها ثما السكون الذي
هو عدم الحركة والكسرة لفتحة كعدم عدم وجه في الالف واللام والياء
المنفردة والحروف الانا والها كسرت لام الامر والام الالف فراه اي
ان كسرة الباء من بين الحروف الموقودة التي حقها الفتح يماثل كسرة من اللام
في ان لكل منهما عند اقتضت فوه عما هو حقه والعدم منها رفع الثبات
بلام الابداء لدخولها على الاسم والفتحة ولم كف الباء ثباتين
مدخولها وقتد اجارة بالدافعة على المنظر لان الدافعة على المفردة سوى يا
المتكلم للمناسبة مقصود على الاصل اذا الفم بعد الابدائية ضمير رفع
وانما في رفع اللبس كونه امد لدخول عليه كجداق الدافعة على المنظر
والفوق بالاعراب فيه لا يتيسر في المبني والموقوف عليه ولقد رمت الالوان
وانما اجريت الابدائية على الاصل وكسرت اجارة ولم يعكس لتوافق
العامل واثره واما الدافعة على المستغاث وانما فتمت لتيمر عن المستغاث
مع انه في موضع ضمير ارفع فكما انها دافعة على المفردة
قدفت اعي زمااه ووزن ارفع سقط منه الواو اذا صله هو

لان الفتح

كجزء من

هذه

من الاسماء التي
بابتدائها

حال من المجرور اى لا اذا اقبلت بما قبلها كسم الله لان من اداهم ان يداوا بالبحر
 لبث في الابد بالساكن فبادخل هذه الوصل الثابتة في الابد بالساكن
 في الارجح يبقى ساكن او انكسار كاله ولا يجوز عن داهم وكلام شعوبان
 الابد بالساكن غير ممتنع وكذا الكلام الكثيرة وهو من باب كذا قال المحقق
 الشريف من استواء لغة الهم وجدتها الابد بالساكن المدغم وتقولون
 على الساكن اذ الوقف هذا الابد وله حركة فكان له الساكن المصنف ولما
 ولان الابد اعمى فساكن الساكن الذي هو عدى ايضا ويشهد له
 اى لذهب البصرين من ان الاعمال في لاه في فانه جملة على السماء
 واصل اسماء وقلت الواو المنطوق بعد الالف ثمرة واصل اسمى وتمر اسما
 ونحوه لكن في التسمية والفاء موسى ان اسمى مع اسماء واصل سميت
 سموت قلت الواو المنطوق الرابع وسمى اصله سموت قلت الواو الفاء
 ولو كان اصله وسمالك ان ترفيعه على اوسام ووسيم وسمت واصل
 ولما جاء نومي وقوله وسمى كطف على ترفيعه ولغة اما حال من نومي او غير محي
 على انه فعل ناقص كقوله هذا الاستشهاد بالبيت على ان يسمي نفسه كذا
 محل نظر اذ من لغة سم بالضم كما ستذكره فبعد المذكور والست وتضبه
 ظاهر لا مقدّر والقلب بعيد وغير مطرد ونقل عنه ان المراد
 القلب المكان وهذا جواب عن قول الكوفيين ان هذه الامة
 مقنونة فاصل اسماء هذا اوسام فقلت فصار اسماء او ان اصل
 اسم وسمى حبت الفاء بعد الداء وحذفت ثم جمع وصغره وسمى
 سميت وسمى بعد القلب واحذف وقيل لا تعلق لهذا الكلام بالبيت
 بل هو جواب عما سبق اذا كان اصله سموا فلم لم يقولوا القلب الواو ثمرة

واواسم

وتقدمها وعوضت عنها همزة الوصل وقيل لا حذف ولا تقويض بل قسبت
 واو هـ همزة كاي بر واشباع ثم كثر استعماله فحجبت همزة هـ وصل فوزنه ^{فعل}
 لا اعلل ليقول اعلاله اي بالفتحة لا اعلاله عند البصرين وقد يقال
 اي عوض عن الهمزة عن الواو والهمزة والفتحة لغيره اذ يربط الهمزة بغير تقويض
 الحذف اذ هو واجب لفظا ان كية ما ركبت منه الكلمة والانداء مخصوصية
 حوت وبالتقويض ينتفي الاول فيقول التغيير وفرقته سم وسم
 بالكسر والضم وافهمها عن مذهب الكوفيين لاحتمال كون اصلها وسما
 فحذفت الواو وكسرت السين في لغة لان الساكن وكسرها وحذفت
 في التثنية للدلالة على حذف الواو ^{بسم الله الذي في كل سورة سمة}
 هو روت وقيل على ما قاله اليميني ارسى فيها بار لا يورمه اي ارسى الراء في الابل
 حلا بار لا وهو ما التثنية يورمه اي يعفيه عن الركوب واجمل ^{المسمر}
 والاسم ان اريد اللفظ اه فطال التثنية في ان الاسم هو على المسمر
 او غيره فاشاعة على الاول والمفرد على الثاني وقد كثر كاي رير القضاة
 في كثر محل البحث على كونه يكون هيا بهذا التثنية بوحى قال الامام في
 في التفسير الكبير ان هذا البحث كوي مجرى العبث وفي كلام المؤلف ايما
 الى هذا ايضا فكانه يقول لا منع للشراء لانه ان اريد اللفظ فلا ريب
 انه غير المسمى او المنع فلا شك انه عين او الصفة فهو متسا في العينية والغيرية
 والواسط عنده الاشوى فالشراء فعبث لا طيل كية وفي كلام بعض
 الصوفية ان الاسم هو الذات المتعينة بصفة ما فتعين ذاته المقدسة
 بصفة العلم اسم العليم وصفة القدرة هو القدر وهكذا قال ومن هنا يفر
 السبب اللفظي على اختلاف القوم وان الاسم عين هم المسمر لا وهو

تثنى
 تثنى

مكرر
 مكرر
 مكرر

محل تامل نعم اي مدخل من غير حاجة اليه قد خوله كخوفه فكيف داخل بصف
 الى اهل نكاحهم السلام عليكم اد ومن سبك حولا كما قد اعتذر
 وهو لبديني طب انتبه فوقت وفاته وكان عمره مائة وثمانية واربعين سنة
 وقد تمنى ان يعيش ابوهما وهل انا الامم ربوعه ومقر نفوسا وقولا
 بالذي قد علمناه ولا تخمنا وجهها ولا تكلفا شو وقولا هو الم الذي لا خيل
 اضاء ولا فان الصديق ولا عذر الى اهل نكاحهم السلام عليكم قوله
 وهل انا الامم ربوعه ومقر اي انما انا رجل من احدى ثمانين القبلتين
 فكما لم يكذبهم اهدنا كذلك وقوله الى اهل نكاحهم السلام عليكم بقولا امرهم
 اولاً بذكر ما توفاه من محبة ونهاها عن محبة الوبه وصدق الشعر
 وثانياً ان ينوها عليه ويندبانه الى تمام اهل نكاحهم السلام عن النباه
 والندبة ونكاحهم السلام عليكم كناية عن الامم بالكف بعد اهل نكاحهم السلام
 من كلى حولا كما قد اظهر عذره فالكف وبعض المحبة من قبل هذا البيت
 حقا يوجب الفكي حولا كما قد اظهر بعض فضله والروية منع اقام
 الاسم وانكر محبة واللفظ وقال لوف زلي زهرت اسم رند واكملت
 اسم الطعام وقيل لفظ السلام في البيت على اسم الله تعالى ذلك ان
 امراده ان اسم الله حفظه عليكم كما يقول من قال لا اله الا الله
 وعندي ان هذا الكلام ليس بعيد واحتمال البيت للمعنيين الاخرين
 يمنع الاستشادة على ان في ام الا ان قوله لوف زلي زهرت اسم رند
 فيه ما فيه اذ تجوز الاتي م لفظه بغيره على السماع كما هو رأي الشيخ
 الى الحسن فكل كلامه لفظي ان الشيخ الى الحسن يريد باسم الله الصفة اذ
 وهو غير منقول عنه وقد جعل قوله كما هو رأي الشيخ فاما من الصفة وفيه ما فيه

صنف قال انما هو كذا
 حسب قوله في البيت
 فالسلام عليكم السلام عليكم
 حولا كما قد اظهر عذره
 قال ان انما هو كذا

رجل الكلام انما هو كذا
 اسم الله تعالى

الصلوة
 السلام عليكم

انقسم انقسام الصفه عند الصفه التي هي عين الموصوف عند الو
والتي هي غيره ما يمكن مفارقتها له كالحلق والاراق والتي لا هو ولا غيره
ما يمنع اتفاقها كما كالتقارر والعالم واراو بالصفه مبداء الاستغفار
المشوق وستم الاسم ايضا هذه الانقسام اما عين المسمى مثل اسم الله ال
على الوجود اي الذات واما غيره كالحلق او لا هو ولا كالتقارر كذا في شرح
المقاصد والمال واحد عند التامل لان التبرك والاستغفار
بذكر اسم الله التبرك قط واما الاستغفار فلان المراد بها عند التبرك
بما فيه الكية كوكنت بالقلم ولا ريب انه ما كسم لا بالذات ويوقال
بالله لا وهم التبرك بالذات وقد يقال انما قال باسم الله لتدقيق
التبرك باسم دون اسم كذا في ما لوقال باسمه وربما يعقل ايضا بان
باسم الله اشد وفاقا لحديث الانبياء وفي كلام اشارة الى ان التبرك
مكتوب عند جعل اليا الاستغفار كما قرنا سابقا ومزقال ان ذكر التبرك
اشارة الى القول بان اليا للمصاحبة فقد بعد
عوضا قال بعض الحكماء انما عوض لسكون اليا بجملة الف اليا
فكسكون اليا ابتداء باسم الله ابتداء باسم الله فاعرف انه ليس من عمل اليا
بل من مبدولات اليا انما كذا في كلامه وعرفه دفع ما قيل من ان التبرك
باسم الله غير ممثلي كحديث الانبياء لانه لم يبداء باسم الله بل باليا واليه
على انه وفيه ان كلام هذا بعد تمام بعض كصنف الامثال بالابتداء
الحق فقط فهو من الاول ثم لا من اليا م هذا وقد دفع بان المراد باليا
في الحديث الانبياء المعروف باليا واليا في كفه وربما يقال ان اليا
في قوله لم يبداء فيه باسم الله للمصاحبة الا الاستغفار فكانه قال

غيره

في شرح المقاصد والمال واحد عند التامل لان التبرك والاستغفار
بذكر اسم الله التبرك قط واما الاستغفار فلان المراد بها عند التبرك
بما فيه الكية كوكنت بالقلم ولا ريب انه ما كسم لا بالذات ويوقال
بالله لا وهم التبرك بالذات وقد يقال انما قال باسم الله لتدقيق
التبرك باسم دون اسم كذا في ما لوقال باسمه وربما يعقل ايضا بان
باسم الله اشد وفاقا لحديث الانبياء وفي كلام اشارة الى ان التبرك
مكتوب عند جعل اليا الاستغفار كما قرنا سابقا ومزقال ان ذكر التبرك
اشارة الى القول بان اليا للمصاحبة فقد بعد
عوضا قال بعض الحكماء انما عوض لسكون اليا بجملة الف اليا
فكسكون اليا ابتداء باسم الله ابتداء باسم الله فاعرف انه ليس من عمل اليا
بل من مبدولات اليا انما كذا في كلامه وعرفه دفع ما قيل من ان التبرك
باسم الله غير ممثلي كحديث الانبياء لانه لم يبداء باسم الله بل باليا واليه
على انه وفيه ان كلام هذا بعد تمام بعض كصنف الامثال بالابتداء
الحق فقط فهو من الاول ثم لا من اليا م هذا وقد دفع بان المراد باليا
في الحديث الانبياء المعروف باليا واليا في كفه وربما يقال ان اليا
في قوله لم يبداء فيه باسم الله للمصاحبة الا الاستغفار فكانه قال

ذلك

وهو الباء

كل امر لم بدأ فيه بمصاحبة اسم الله او بالستغاثه به فهو ابتداء بدو كقول المثال
من الابتداء بما يدل على المصاحبة لاسم سبيانه او الاستغاثه به فقامر
وانتداه الله على وزن فعال اي ما لود وفي بعض النسخ
الا انه بالتعريف وهو الموافق للكشاف وكأنه كان لك فعل عنه
لئلا يرد انه لا تعولفين رح لان الالف واللام قد كانت ويخرج الى الجواب
بان التعولفين يلزمها محذفت الهمزة على غير القياس لوجوب
التعولفين اذا محذوف قياسا في حكم المشت فذا تعولفين وعوض
عنها الالف واللام رده اجوهرى بانها لو كانتا عوضا لما اجتمعا مع المعولفين
في الالف وذهب الخليل الى انها قد على آله ثم محذفت الهمزة كحذف
وقد يقال كونها عوضا في الله لا ينافي اجتماعهما في الالف اذ هما في التعولفين
فقط ولذلك قيل الله بالقطع اي لاجل ان حرف التعولفين
عوض عن الهمزة الاصلية وهمزة فاء العوض لم تحذف لئلا يلزم حذف
العوض والمعوض مع انها همز العوض الظاهر لحذف اللام بالادنى م وحقق
قطعها بالابتداء لتحقق حرف التعولفين في العوضيته وح عدم بقا شأبه
التعولفين لئلا يلزم اجتماع ادائيه واماني غير الابتداء في التحقق غير حاصل
وقد يقال بان الف يما يحيا فقط عليه لان مد الصوت المط في الابتداء
كحصول به وهو محذوف مع حرف التعولفين الساكن فاسكنوا التوسل
في ندائه سبيانه بالاسم المبهم وجعل اسمه بعدا ليعلموا همزة قطعية
حقا للالف وعلل اجوهرى قطع الهمزة في الابتداء بالوقوف على حرف الابتداء
نفيها للاسم الا قدس الا انه اي الله حصن بالمعبود ما حق ولم يطق
على غيره سبيانه فراجا هبة ايضا وهذا الاستغاثه من التقارب المتفادى

يعلق

قوله

بين الله وآله كأنه قال هما سفاربان في الاحوال الا ان الله مختص به تعالى
 باصل الوضوع والاركان عما تم حق به بالعينة وقوله والآله بالنسب
 عطف على محل اسم ان وهذا اوفق بالنسبة الموافقة لما في الكشف من ان
 اصل الآله متوقفا باللام واشتقاقه من الرفع اللام الاله بكسر الهمزة
 وفتح اللام والوهم والوهية لغيرهم ثم تهما بمعنى عبد فهو الرفع بالوهم اي
 الكتاب بمعنى مكتوب وقيل من الاله بكسر اللام اذا كثرت فهو بالوهم
 اي متجردة والعت الى فلان والرفع اذا فرغ كلاهما بالكسر واليه غيره بعد الالف
 وفتح اللام وسمرة الاله للسلب كاشفاه اذا القاب يرفع اليه وهو
 نشتر للنف في فرع واهار واني قال او برغم لان عابد الصنم سرغم انه كبره
 والهدام في اشتقاق آله الشامل للمق والباطل وخص الرفع بالاهارة
 لان العبادة وكبر العقول السخيفة وسكون القلوب المريفية والفرغ
 اعترافا بالحق واقوة من المبطلين بالنسبة اليه اللهم الباطل حصر
 او من الاله بكسر اللام والفصل ولد الناقه المفصول عن اتم وولع الشئ
 بغير آواز اذا غوى به فخر به واشتغل به عن غيره والعباد بغير العين
 وتشديد الباء هكذا وقد مضى في النسخ المعتمد عليها ومولعون
 على صيغة التمجيد او من الاله بكسر اللام ولم يقدركم ان يقولوا سابقا
 اذا العقول تنجز في موفته ومصدره وله ولكن ان يقاس فقال
 ولله فقلوبوا الواو اتمرة كاجوده فان اصله وجوه ثقل والصالح
 عن ابن السكيت انهم يفعلون ذلك في الواو كثيرا اذا التفت
 كاهن واسحق بكسر الهمزة واسلما وعا وهو الانية وشاح وهو ما يشج
 من اديم ويرقع بنجواهر ونشد المرأة بين مكنسها وكسها ويرده

الاشكال بعد در آوردن
 وشكایت زائل کردن
 وهو قرض افعال السلب
 مهذب

وليس شيق وهو مذهب الخليل واختاره الامام الرازي ولله السبويه
والاصوليين والعقلاء لانه يوصف ولا يوصف ولذا جعلوه
وقوله بعد الاطراد انور الحمد عطف بيان لا نفي ولا كفي عدم استلزام
هذا الدليل المدعى فانه انما يدل على عدم الوصفية لا على العلمية فعلمنا
حسب الله ان ان يقر غرضه الطال مذهب الحنفي مع انه لا يفلح لفصل
ولانه لا بد له ان كان كل شيء يتوحد الا ان الله لا يوصف ولا يقبل
تدويع له اسم الشارة توقيفي او اصطلاحى فكيف يحل فالتكثير
ومسدها ولم يوضع له اسم سوى عليه يعزى اليه وهذا الدليل في عدم استلزام
المدعى كما قبله لم يكن لا اله الا الله توحيدا هو او الوصف شيئا
حاصل المشتق منه وهذا المفهوم لا يمنع الشك فيه فمع كلمة الشهادة
لا اله الا هذا المفهوم الكل والاصحاء منعقد على ان توحيد التوحيد
فلا بد من القول بان الله في حقيقته ولا كفي ان هذا الدليل كما يدل
على ان لفظ الله ليس وصفيا بل على انه ليس اسم صفت قبل مذهب
وهو انه على قدر العلمية يكون افادة هذه الكلمة التوحيد لثبوت
عدم اشتراك لفظ الجلالة بغيره وبين غيره لان لم يطلق على غيره
سوى انه لا في اى هلية ولا في الاستدراك كما هو على هذا يكون كل وصف
ثبت اختص به سببه وتقدم وعدم اطلاقه على غيره مفيد للتوحيد
اذا ورد بعد الاكواله الا فالتقوى السببية ولفظ الله عند القول
بوصفية لك مفيد قولن لا اله الا الله التوحيد على قدر الوصف
ايضا ولا كفي ان هذا البحث من قول المؤلف فيما بعد وعدم طوق
احتمال الشك اليه فذا ينبغي ابراده هنا وحق انه وصف

يعزى
بالاوجه الى غيره

يستفاد

في اصله والادلة الثلثة المذكورة لا تستلزم علمية وانما اشار الى هذا القول لكنه لما
 مثل اثره بغير روى التوثيق ثم وان وصفه مشبهة بمعنى كثر العدد والمات
 في في الاصل وصفه ثم صارت على الدائم المخصوصة والصفى الصاد
 وكسر العين المهملة من وصفه مشبهة من اصله الصفة ثم صار على راجل
 واسمه ثوبين فيقول هذا وقد يقال ان بين المثل والمثل هما ان يصيق
 فوقه هو ان الغلبة فيها كفضيلة وفيه قدرته لان لفظ هذا لم يلق
 على غيره سمي زوقت من الاوقات اصلا كذا فيهما لان دانه
 من حيث هو اه اطل الوجه الثلثة المستدل بها على العمية والمالم يلزم
 من تطلان الدليل بطلان الدلول لطلعه بوجهين وذكر وجه ثالث
 يدل على الوصفية ونظيره سلمها وهذا الوجه مشبه هو الظاهر بوقف العلم
 بما وضع للذات مع جميع المشتملات واعترفت بعض الاعلام بانه اما
 يدل على عدم تمكن البنية من وضع العلم له كما لعدم اطلاقه على جميع المشتملات
 لا على ان ليس له علم وقد صرح ان اسماؤه بعد توقيفها وهو سمي له لم
 كخصوصية ذاته ومشتملاته يجوز ان يوضع هو لذاته علم كمن يشار
 امكن لا يمكن ذلك وليس التزم فيه اقول في الجواب ان غرض المؤلف
 هو ان وضع العلم كخصوصية الذات المفردة لا يليق بالحكمة لانه
 مجرى العيش لان الدلالة على تلك الذات بالعلم كيث يفهم منه المعنى
 العلمي غير ممكن لكونه غير مفصول للشيء والنوص على وضع الفهم
 والتفاهم والدلالة على المستحق ليطر بشفقة ببال السامع عند اطلاق
 اللفظ الموضوع له وعلى كخصوصية ذاته معلوم ولكن كمن يشار امكن
 من الماديات والهجرات لا يطر ببال عند سماع العلم نفس الموضوع له

في ثبوت الصفات واما ما قيل ان الصفات
 فكان اذا سمي صفته في العلم كيث
 بعض الاشياء عند سماع الصفات واما
 انه لا يطر ببال في العلم كيث
 فاسل الله عليه صلواته

قطعا لفظه من المعلوم بمحضور بعينه واذا كانت فلا يكون ولا لفظا
على المعنى العظمى بل لا يمكن تفعل الذات المقدسة الا بصفات وسلوب
واضافات فكيف يمكن معانيها فلا يكون الله على وفي قوله فلا يمكن
ان يدل عليه بلفظ ايما رايا قلنا هذا واهق انه يكفي في وضع العلم
لذات تفعلها بوجه متنازع عن ما لا يشترط علم الواضع بجميع المشتملات
وملاحظتها عند الوضع ولانه لو دل على محدوداته اهل دل بصفته
المبني للفاعل والضمير في يعود الى لفظ الله وحاصل هذا الدليل انه لو كان
المراد من ذلك اللفظ محدود الذات كما هو مقتضى العلم كان المراد من
قوله بعد وهو الله في السموات ان تلك الذات في السموات وهو بظاهره يدرك
على ان السموات مكان له نعم عن ذلك علوا كبيرا واما اذا اريد منه الصفة
كالمعبود مثلا كان المعنى وهو المعبود في السموات وهو ممتنع حق وفيه ان العلم
قد يلاحظ موصوفى يصلح لتعلق الظروف كقولك انت عذبي حاتم فليحظ
المعبود ما يحق لكشها رده سبحانه بذلك في علم هذا الاسم المقدس
ولان معنى الاشتقاق اه قيل عليه ان الاشتقاق في المعبود عنه مما سبق هو
اشتقاق لفظ الله والفاعل بان لفظ الله علم فاصد لاسم ان اصله الله
فحذفت الهمزة هو وعوض عنها حرف التوكيد كما يقول اصحب الاشتقاق
بل يدعى ان الله وضع لهذه الالهة والما حذوة للذات المقدسة كسائر الالهة
وهذا الايراد سا فطابق ان الله في المعنى والتركيب ما صديقه لفظ الله
وبين الاصول المذكورة ايضا فمدرس في ذلك اشتقاقه من لفظه
في نفس المسمى وقيل اصله لا بالسرانية انما هو هذا القول على وجه
لا يثبت على انه علم حجب لبيان اشتقاق اللفظ العرفي لفظه

او انفتح فانه قد اذالك ثقل النظم بعد الكسر ^{سنة اى طرفه}
 شايقة مسبوكة متعارفة بين اهل اللسان لا يجوز هذا ^{وقيل مطلقا}
 هذا منقول عن بعض النوار وظ كلام الكشاف يسيرة ايه وان كان ^{راى كان مضوءا}
 شراره مطبقين على انه ليس بدهبه ^{لا ينفق به صريح اليمين اليمين}
 الصريح عند الشافعية ما ينفق بجزء العلفه ولا كما جاز اليه كما حذف
 بالاسماء المنقصة بسببه وغير الصريح وبسبب الكنى هو كلف بالاسماء المنقصة
 الترم يعلب عليه جل مداله كالحى والموجود وكوهى فان نوى بها الواجب
 النقص والافدا وكلام المؤلف كالصريح في النقص واليمين الكفاى لوقاى
 بانه مشا وفهم به النور الى في الوجه ووقاى الرافعى لوقاى بانه غير ذاكر ^{لا يسم الله}
 ولا حالف فان البنية هر الرطوبة لكن ان نوى بما ذكره اليمين بانه نفع
 بعضهم انه يكون بمب ويحل حذف الالف على اليمين انتهى وذهب
 النووي في الروضة الى ان هذا ليس بمب قال لان اليمين لا يكون
 الا باسم الله تعام او صفته ولا ثم ان هذا الحن لان الحن في لغة الاعراب
 بل هذه كلمة افوى واعلم ان علماء الامامية رضى الله تعالى عنهم على عدم النقص واليمين
 بغير الله تعالى وصفاته الخاصة والغالبة فلا ينفق بالمشرك غير الغالبة
 سوار نوى اليمين اولم يواها اليمين المحكون كقوله الله بالقسم واليمين ^{بالله}
 ان عدلنا فلم اظن انهم يتفرغ نعم صرح بعض الشافعية كما رافعى والنووي
 بان الخط في الاعراب لا يمنع النقص واليمين ولا يثبت فيه محال
 الا لا بارك الله في سبيل في البيت ضرورة افوى هي حذف الاعراب
 وسبيل اسم رجل وقدير وى المقراء الثاني هكذا اذا ما بارك الله
 فارجال فذلك مستندا دق المصراعين معا قبل ان المؤلف لم يورد هذا

لانه لا ضرورة فيه وفيه ما فيه من رحم كذا في الكشف واورده على ان
المشبهه كيف تشق من المتعدي واهو اب ان المتعدي قد قيل لا رما بمرارة
الغوايز فنقل الى نقل نظم العين ثم تشق منه الصفة المشبهه وهذا المطلوب في
في باب المدح والذم نفس على السكاك في تعريف المقتضى وحياته والفتن
عند ذكر فقر وربيع واسما الله نعم توفد باعتراف الغايات اه اذا
شخص شخصاتي مملكة عظيمة ومحنة شديدة كقول او فوق محصل من ذلك الفعل
ورقة قلب ثم استنفذة وقتله من تلك المملكة فلا شك في وصفه بالرفعة
وهذا الوصف قد يكون باعتبار المبدأ اعز الرتبة التي هي الرفعة وقد يكون
باعتبار الغاية اعز التحصيل الذي هو فضل وقد يكون بهما معا وصفه في
انما توفد باعتبار الغايات وهذا لا باعتبار المبدأ ولذلك
ستمع اهل اليونان يقولون هذا الغايات وافد المبدأ في اذا وصف
سبحانه بالرفعة مثلا فهو باعتبار رعاياتها التمر التفضل والاحسان لا باعتبار
مبدأها اعز العطف والرفعة تشر على سبيلها عما يتبع المراجع لان
البناء يدل على زيادة المعنى نقصت هذه القاعدة بان هذا يقع من حاد
كما هو جوابه واجب بان الشرط التي والكلمتين بان يكون كل منهما
اسم في عمل او صفة مشبهة مثلا لكن القاعدة اعلمية لا كلية لكن
البلغية حذر انما نشأت حذر الى قس بالغوايز كقوله وفطن فذل على الشبوت
في ان يكون حادرا بلع لولا ان على زيادة الحذر سبب زيادة العطف كقوله
كبار ركبنا بضم الكاف نال في الصالح كبر بضم كيم عظيم فهو كبر
وكبار نال اوطا قيل كبر بالشدائد اشى باعتبار الكمية نظر الى الكثرة
افرادهم حواس لا الى افراد الزم اذا لنعم ان فوونه غير متناهية فلا تنقسم
اقول لا يكفي ان كثرة افراد المرحوم انما يوترق البلغية الركن باعتبار
الصفة ككثرة افراد الرحمة في الدنيا ومعلوم ان افراد الرحمة والافواه
الكثر منها بكثرة بل لاسية لها كمنها في الجفيرة المشاي اصداف هذه السكتة

لانه لا ضرورة فيه وفيه ما فيه من رحم كذا في الكشف واورده على ان
المشبهه كيف تشق من المتعدي واهو اب ان المتعدي قد قيل لا رما بمرارة
الغوايز فنقل الى نقل نظم العين ثم تشق منه الصفة المشبهه وهذا المطلوب في
في باب المدح والذم نفس على السكاك في تعريف المقتضى وحياته والفتن
عند ذكر فقر وربيع واسما الله نعم توفد باعتراف الغايات اه اذا
شخص شخصاتي مملكة عظيمة ومحنة شديدة كقول او فوق محصل من ذلك الفعل
ورقة قلب ثم استنفذة وقتله من تلك المملكة فلا شك في وصفه بالرفعة
وهذا الوصف قد يكون باعتبار المبدأ اعز الرتبة التي هي الرفعة وقد يكون
باعتبار الغاية اعز التحصيل الذي هو فضل وقد يكون بهما معا وصفه في
انما توفد باعتبار الغايات وهذا لا باعتبار المبدأ ولذلك
ستمع اهل اليونان يقولون هذا الغايات وافد المبدأ في اذا وصف
سبحانه بالرفعة مثلا فهو باعتبار رعاياتها التمر التفضل والاحسان لا باعتبار
مبدأها اعز العطف والرفعة تشر على سبيلها عما يتبع المراجع لان
البناء يدل على زيادة المعنى نقصت هذه القاعدة بان هذا يقع من حاد
كما هو جوابه واجب بان الشرط التي والكلمتين بان يكون كل منهما
اسم في عمل او صفة مشبهة مثلا لكن القاعدة اعلمية لا كلية لكن
البلغية حذر انما نشأت حذر الى قس بالغوايز كقوله وفطن فذل على الشبوت
في ان يكون حادرا بلع لولا ان على زيادة الحذر سبب زيادة العطف كقوله
كبار ركبنا بضم الكاف نال في الصالح كبر بضم كيم عظيم فهو كبر
وكبار نال اوطا قيل كبر بالشدائد اشى باعتبار الكمية نظر الى الكثرة
افرادهم حواس لا الى افراد الزم اذا لنعم ان فوونه غير متناهية فلا تنقسم
اقول لا يكفي ان كثرة افراد المرحوم انما يوترق البلغية الركن باعتبار
الصفة ككثرة افراد الرحمة في الدنيا ومعلوم ان افراد الرحمة والافواه
الكثر منها بكثرة بل لاسية لها كمنها في الجفيرة المشاي اصداف هذه السكتة

على هذا ورحيم الآفة بارحم الدنيا والآفة ولا يفتح اعتبار الكمية من لانه
 لا الكثرة لا واد المرحومين في الدارين على المرحومين في الدنيا وقد عرفت
 ان الكمية بالنظر اليها وايضا فيهم كون ذار رحم الدنيا لغوا واما ما ظن
 من لزوم على اعتبار الكيفية ايضا في قول فيه نظر اذا مراد رحم يا مسويا
 بحكم النعم في الدارين ولما دونها في الدنيا على ما سطره في ثالث
 وجوه تقديم الرحم

لتقديم رقم الدنيا وسمى ما حوذة في الرحم سوارا اعتبار
 الرقم فيه حسب الكمية او الكيفية بخلاف الرحم لا اعتبارا فيه نظر الا الكيفية
 فقط فتدبر ولانه فان لم يعلم هو انشأ بموصوف لفظ احدا له ويكون يكونه
 بميزة الموصوف للرحم وبالتوسط بينهما لكونه ذا خمتين لان من عدا

مستفيض اي طالب عوض على لفظه وانعام ثم بين العوض بانه ان الثواب
 الاجل او الشئ العاجل واما ازالة الردة ان شئ من اجنبية كمن رآى بعض خبره
 في بنية فنام عليه ورق له وخلقته منها فهو من اجل ان يخلص المذكور ذلك التام
 والافعال اي اصل له واما ازالة حب المال وروية الجدل الذي هو من افج
 الفضل واشنع الرذائل كمن يوفى امواله في الراس كميدي نفسه ويخلص له
 من تلك الرذيلة وهي اصل ان عطا المحقوق ولطفه واحب ان ليس الا
 في مقابلة عوض فلا يبق اطلاق الرحم المبني عن غاية الرحم عليه
 ثم انه اي من عدا الرحم جل اسمه كالتوسط في ذلك اللطف والافعام والمنعم
 احق في ليس الا هو سميانه فهو محقق باسم الرحم

وهو الذي ان هذا الموصوف لا يفر لفظه وهو كلامه عند لفظه
 وايضا في الكمية على ظاهر كلامه يوم كمن رحم الدنيا ما حوذة في الرحم
 الصالح حتى ان بعض اجنبية قال ان شئ من اجنبية الكمية
 التي هو على قوله بارحم الدنيا ورحيم الآفة لا على
 العقل ان لا يفر

هذا مبني على ارادة المبالغة
 في الرحم باعتبار الكيفية

وحدائل الآراء قدم الرمح ثم اراد ان يصف افعال الرمح واسنقفا اذ اودع فاروق
بالرحيم تنبها على حدائل النعم ووقايتها كثيرا وقليلا كلها آية منه وحسن ورقة
عنه وان عنايته الكافية تدل على لكل انواع اللطف والجلود وفضل العالم كماله
مصلح ذرات الوجود ولذا ينوون ان محقرات الامور لا يليق سواها لها
منه فيستحي الانسان من طلبها من بابها واستدعائها من جنبها بعد ثبانه روي انه
اوحى الى موسى على نبينا وعليه السلام يا موسى سمع حتى بلغ قدرك ونيرك فقل
اولم يقطعه على راس آلاي يطبق راس الآي على كل مفتحتها ومختتمها
عفا او كلفه والما دهن الثا في اي هي فطفه على كون الحرف الاخر تاليا ليا رسا كنه
كنسفين والمسيق اوعلى كون الكلمة الاخرة مختمة بما تلي تلك وربما حمل
رأس الآي منها على مفتحتها فالحق فطفه على كونها مائية لتالي تلك التي كانت
ولايح من بعد هذا وان كفي ابتداء هذا الوجود على كون السبعة من الفا كما هو المذهب
الحق واما عدم جوابه في اكثر السور سيما في سورة الرمح فان هي فطفه على راس
الآي منها لفتق القديم الرحيم فقد يقال انه غير مقر اذ الكلام في سبعة الفا كنه
والسبعة لا يدرم اطرا دقا وهو كما يرى والا فله ان غير معروف هذا كما
صاحب الكشاف والشيخ الرضي رضي الله عنه وابن مالك وهو الاصح
وان حطر اختصا به مائة اذ كان قايلا يقول ان منع حرف مثل هذا الوجود
شرط عند بعضهم انفسه فعدله وعند اخرون وجود فعل وعدمها فيما كن فيه
انما هو لا يعرف في هو الا اختصا من باب سبعة فعل احدهما كان موجودا
والا اصل فكيف حكمت بمنع الحرف فاجاب بانه وان كان الا اختصا من
المذكور هو انما منع من وجودهما الا ان الف قلب في موازن هذا الصيغة
من باب فعل كبر العين كعطف وسر عدم الحرف فالحق بلفظ رما

الرمح ٥

الصفيتين

في الوجود والعدم الذي في قلبه ما وراء
الوصف الجواني

وقد يقر السؤال بوجه افران ان اختصاصه بالشيء قد منع وجوده
الصفيتين معا وذلك لوجوب منع صفة عند شرط اشغال فعله وصرفه
عند شرط وجوده فعلى كيف اطلقت عدم صفة وهذا فقتلت كما فعل
ابن ابي حنبل وغيره ونور الجواب ان منع الاختصاص المذكور وجود الصفيتين
معاً كما قلت الا ان حكمي يمنع صفة ليس بالنظر الى مؤنثه بل لان الغالب
اقول ان السؤال الاول يقتضي ان يفرض المؤلف لاشغال فعله والاشغال
الفرضي لا يقر صفة فعله ولا يقر ان يكون غرض المؤلف انه غير مشغول
وان كان النظر الى اشغال اشغال فعله او وجوده فعلى معنى التوقف
في امره لان حكمنا بان اشغالها الان لاجل الاختصاص المذكور لا اثر له واما
اشغال فعله او وجوده فعلى في الاصل قبل الاختصاص المذكور فغير معلوم
مولد النعم بضم النون الميم من اولاه الشئ اعطاه ويكمل الفتح
فيتم بالانصب عطف على التعليل وبشرائه اي يقبضه وفي ليد المراد
بجمله وحملته وهو في الاصل لا انفصال واحد ما شره فيكون وسكون الا
وتشغل كقولكم لا يكرم لان اشغل لثمة روية حكلي ان بعض الطلبة
احتج ان يفرض اليه صاحب بن عبد بعض خدماته فكتب اليه
الي مولد من مولد اشغال بعض اشغاله فكتب اليه صاحب طه ارفع
من يكتب اشغاله لا يصح لاشغاله واهي ر في قوله عن غيره متعلق
بشغل وقد تعلق بالاستعداد على جعل عن بمعنى البدل او بمخدوف
اي موصوف عن غيره والاول اول على التحميل الاختياري هذا التقييد
غير موجود في كلام الاكثر واكثره بعضهم مستند بقولهم عند الصباح
بحمد القدم الشري وقولهم عاقبة الصبر محموده ويكفي في ذلك قوله

كالهدي
وهو سيرة تام البلوغ

نقضي ان يكون وصفه وقوله اشيع خبر كان اي اكثر شيوعا والنقص من هذا الكلام
رفع ما يقال حكمك بالعموم من وجه بين احمد وانكريد فقه الحديث المذكور
فانه صريح في عدم كقولك بدون احمد وما حصل له فمع انه مراده من المبالغة
وان احمد قبل اقسام الشكر فعمله كثر فاعفوا الشكر حتى كان الشكر
مشقفاً بانثفائه وما في ادب الجوارح من الاحتمال الادب
الاتعاب في المعنى والوزن والمداوان الشكر الاركان وان كان فيه العيب
للجوارح ومشقة الالائه ليس نقفاً في المقام لان حقيقة الشكر اظهار النعمة
والكشف عنها كما ان الكفر ان اخفاؤها واستترها وفيما دام العبد لم يتوقف
بها ولم يثب على مولها لم يظهر منه الشكر ظهوراً كاملاً وعمل الجوارح كمثل
غير الشكر لانه ليس صريحاً في مقابلته النعمة ولا يفيض اظهارها الا ان دور اولاده
على ان المشكور من هو فبذلك نوع خفاء بخلاف الشكر الذي كذا قيل
ليدل على عموم احمد لان الالاء فيه للجنس او الاستواء بخلاف ما اذا كان
مفعولاً مطلقاً لا يختص بوجه بما يختص به عاملاً من افراد الحمد او الالاء
حدث هذا قال الامام في تفسيره الكبير لوقال احمد الله لك الحمد فذكر
فقط ووقال احمد لله فقد فضل هذه وهذه غيره جميعاً من لدن عظمة آدم
الاقول اهل الجنة وافود دعوتهم ان الحمد لله رب العالمين
كذره وحدونه هذا على مذهب الكوفيين من تقدير احوال اسماطهم او احوال
على حسب البعدين في هذه الدنيا الاسمية التي خبرنا فضلها لفضيلة زافده الحمد
واحد وث
وقيل للاستواء ويكمل هذه على العبد بارادة الكل
افراد احمد وهو محله له لذاته فانه هو احمد الذي هو كماله ويبنى لوقوله
كمال سيد المرسلين عليه والافضل صلوات المصلين لا احصى ثناء عليك

انت كما اثبتت على نفسك واما هذا ففي غاية الاكمل والقصور فان ما بعينه
 سبحانه بعد صفات الكمال غير لايق كجنان قدسه لانه على قدر
 انما من القاصرة واو ثامنا انى سره لكنه جل شانه لكمال لطفه ووفور
 رحمته رخص لنا ذلك بل ندبنا اليه واثابنا عليه ولقد احسن العارفين
 الرومي حيث قال اين قبول ذكر از رحمتت چون غار استی غنه
 رحمتت و هذا مما سمعته من الاستاذ العلامة مولانا عبد الله البروي
 طاب ثراه وكفى الكلام في بيان هذا الكلام موكل الالفاظاتنا
 على شرح التلخيص وفيه اشعار بانتهاء لانه صمد ورحيم لا احسان
 مسبوق بالانصاف تلك الصفات الاربع كما لا يفي وورى الحمد لله
 بالتبع الدال على الكبر وبالعكس اي اتباع اللام الدال في الضم والظهار
 الاول احسن البصري والافوا برهم من ابي عبيد ولم يذكر اسمها لان عادة
 في هذا الكتاب ان يعبر عن التواضع الغير المشهورة بقوله وى من غير سمية الفاعل
 وتا بينهما وبين المشهورة هذا قدر رج صاحب الكتاب التواضع الثانية
 على الاول حيث قال واشف التواضع راءة ابرهم حيث جعل حركه
 البنية تابعة للاعرابه التي هي اقوى بخلاف راءة احسن انتهى قال
 بعض المحققين انما كانت حركه الاعرابه مع كونها طارئة اقوى من البناء
 الدائمة لان الاعرابه علم المتأخره يمتنع عنها عن بعض فالاضلال
 بها لودى الى التباس المعاني وفوات ما هو الغرض الاصل من وضع
 الالفاظ وهما ثلث اعراض الابانه عما في الضم انتهى وقد يرجح التواضع الاول
 على الثانيه مع ان بعض المحققين من سب النظم بان احسن يمتنع امر المتكلم
 واعرف بوجه التواضع من ابرهم وبان حركه الاعرابه دائما في موضع التعبير

اوله واوله في كل من التواضع في كل من التواضع
 في كل من التواضع في كل من التواضع في كل من التواضع
 في كل من التواضع في كل من التواضع في كل من التواضع
 في كل من التواضع في كل من التواضع في كل من التواضع

فهي اولى بالاتباع وسيما فيما لا يتطرق اليه كمن فيه نزولها اه
انما ذكر ذلك لان الاتباع المتعارف بينهم لا يكون الا في الكلمة الواحدة
كقوله محمد رحيل ومعه باتباع الدال الزاد في القم والميم العين في الحفظ
وصف به للمبالغة فالتجوز اما عقلي من قبل ان يهر اقبال وادجار
فلا اضرا ولا لغوي كاسال القوة والتقدير ذي تربية للعالمين وما نقل
من انه ليس الا عقبا فقط لا شفا والمبالغة بالكلمة في الدعوى فاقول
فيه نظر لمصولها بحسب الظاهر وان قدرت عن المبالغة في العقلي والمصدر
ليصير الحمل في نفس الامر لا يوجب اتفا واما بالكلمة وان كنت قريب
من هذا فانظر الى حكمهم بان التشبه المنه الاداة ابلغ من مذكورا فانه من هذا
القبيل والله العاوي شوا السبل وقيل هو لغت اى وصف
سكون صفة مشبهة بعد فعل المشق منه الفعل اللازم كما سبق من في الخبر
فلا ضارة حقيقة من قبل كرم البذل لا شفا وعامل النفس فلا اشكال
في وصف المودة وقد قوى على عكس صاحب الكشف ورجح المصدر على
لا يفتنه وسلامته عن هذا السلف ^{من نقله في اللام} لا مقيدا بالاضافة كرت الدار
او مجموعا كالارباب ولعل النكتة في ذلك هو انه سمي نه هو المربي الحق
وما سواه باسره يربون يخطون عن رتبة تربية العرفان وهدت
رجع بعضهم كسب الظن في الحصة تربية منه سمي نه او اها على يده
فهو الرب حقيقة والطلاق الرب على غيره مجاز محتاج الى التوضيح فبعد
تلك التوضيح اما التقيد او اجمع هذا وما حسن قول بعض العارفين
انه نعم ملك عباد غيرك وما علم جود ربك الا هو وانت لسلك
رب سواه ثم انك تشابه في قدرتك والقيام بوظائف طاعة كان لك

ربنا بل اربابا غيره وهو سبحانه يعني نبيك حتى كانه لا عند سواك سبحانه
ما اتم ربنا و اعظم رحمة لقوله بعد حكايته عن يوسف علي نبينا وعليه السلام
وامراد بالرب ملك معرفه مبني على ان ما كان في الشريعة الباقية وقوله
هذا انما هو في حقنا لك اسم لما يعلم به قال ارايت افعال
كثيرا ما يجي اسم الله التي فعل بها الشيخ كالطابع والى ثم وانقلب
فجعل بنا العالم على هذه الصفة لكونه كاللانه والدلالة على صانعه
غيب في ما يعلم به الصانع اى في كل عين من اجناس ما يعلم به الصانع
لما في كل فرد فلا يعال عالم رند بل هو عالم الارواح وعالم الافلاك
وعالم العناصر مشا وهو كما يطلع على كل واحد من تلك الاجناس يطلع على
مجموعها ايضا وقول المؤلف وهو كل ما سواه كعمل الاطلاقين معا واردة الاطلاق
الاول فيما كن فيه معينه اذ هو بالاطلاق الثاني لا يجمع اذ ليس منه الا فرد
واحد وانما يجمع ليشمل ما كنه من الاجناس المحضة قبل ان يجمع
انما يدل على تعدد الاجناس واما التثنية فاما لتفاد من لاهم الاستواء
وجوابه ان المجموع هو العالم الموقوف بالتمام لتقديم اعتبار التوقف
على اعتبار اجمعه سبب اضافته فاكب توقف لكونه وصف الموقوف اليه
وبالجمع يغير لاهم استواء جميع تلك الاجناس ولو اورد متوقفا بالتمام
لربما يوهم ان المقصد الاستواء او اذ جنس واحد منها ولا بعد ان
اجمع استواء او اذ تلك الاجناس ايضا وان كان اسم العالم لا يطلع
على شيء من هذه تلك الا اذ انما يستوفى اجمع الموقوف احاده وان لم يكن
صادقا على شيء منها وبعضه قول صاحب الكشاف في تفسير قوله بعد
وما الله يريد ظاهرا للعالمين نكر ظاهرا وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم

هذا انما هو في حقنا لك اسم لما يعلم به قال ارايت افعال

قوله

لا أحد من خلقه وقيل لهم لذوي العلم صدره بقبيل لانه لم يوجد فاعل
يفتح العين الا في الالة كالحق ولم تعد كونه بفتح الفاعل كما هو انظر كلام
هذا القائل وقيل غلبه الناس اه فالعالم صغير الة كما مر او لا لكن المراد
منه بعض ما يعلم الصانع والتقدير بقبيل لان المخصص على خلاف الأصل
وايضاً في العالم انما يطلق على كل منس بغير الصانع والطلاق على كل فرد
من افراد تجوز على سبيل التشبيه كما يشوبه كلام قوله فان كل واحد منهم
عالم يطلق على كل فرد من افراد الانسان العالم الصغير وقد يطلق عليه
العالم الكبير بل الأكبر في الدوان المنسوب الى امير المؤمنين عليه السلام
وترجم انك يوم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر وقوى رب العالمين
بالنصف هذه رواية رزين بن علي بن الحسين بن علي بن علي بن عبد الله بن عبد
ولذا لم يذكره في الكشف واما جده فعلم ما ضياء وجملة ستانف اسنفا فابيانا
كان سائلاً عن سبب صدره بقبيل لانه رب العالمين فابعد
وفيه اى في قول رب العالمين دليل على ان الممكنات مفتوقة في البقا
اليه سبحانه وذلك لان الصفات المشبهة والى على الثبوت والاستمرار
فترتبط اليه هي بتلخيصها على التدرج حد كما لها مستمرة ثابتة له ومن جملة ذلك
اتحاده الى الابد الذي يقتضيه حاله بل هو من عظم افراد الترتيبية التي يقتضيه
مقام التدرج فقدر كره اى كره كل واحد من هذين الوصفين اذ كره
الوصف بآدم ولا كفى ان منى على هو الحق من ان البسملة الفاكه وفيه رد
لما يقال لو كانت منها لكان ذكرها ثانياً تكراراً بلائمة كما سئله عند
قولنا واوآء هذه الصفات على الالة قراؤه عاصم اه لفظ قراؤه كمل ان يكون
مصدر افعال المبتدأ محذوف اى مى قراؤه عاصم وان يكون فعلاً ما ضياء

ومفعوله عايد الى مالك وبعضه فان اثبات الامر له سبحانه بعد نفي الـ
عن كل نفس شيوا بان المراد بالامر الملك واثبات الملك في ذلك اليوم
بناسبه مالك يوم الدين والقوان نفسه بعينه بعضا وبقوله لمن الملك
اليوم والمراد به يوم القيمة الذي هو يوم الدين ولو وصف بعد في فائدة الكتاب
بالمالك بعد وصفه بالربوبية حيث قال رب اني اسئلك الناس فناس
ان يكون وصفه في الكتاب بالملك بعد وصفه بالربوبية حيث قال الرب
ملك الناس فناس ان يكون وصفه في الكتاب ايضا جارا على هذا المنوال
كما تدبر نيران اي كما تفعل تجازي قبل هو حديث ولم يثبت و
والنفس عن نفس تدبر للمشاكل ببت الحماسة هو اسم الكتاب الذي
اللفظ اليوناني وجمع فيه ما استحسنه من شوا الوهب الموثوق بوثوقهم والحماسة
في اللغة الشدة والشيء في رسي الكتاب بذلك لان ابدأ الاول منه في الحما
ولم يبق اء اول فلما طرح الشرح فصح وهو عريان والمفع لما انكشف
الشروها رغبنا حرك كل سائر وحفر وقت الحوب ولم يبق الا العودان
جازيناهم بمثل ما ابتدوا به فقولهم وناهم جواب لما اضاف اسم الفاعل
توض لاضافة ملك ولم توضح لاضافة ملك لعدم الاشكال فيه لانها
اضافة الصفة المشبهة الى معمولها اولا لمفعول لما لا شعافها من اللازم
واضافتها النقطه مسخرة واضافتها الى فاعلها فملك يوم الدين مثل
كريم البلد فيكون حقيقه فيكتسب التعريف وتقع صفة للمورد كذا في اضافة
اسم الفاعل على الات حيث لا قدر موزن وسما صفت نفس المفعول
ويضاف اليه على وتبره كقولهم يا سارق الليله فكما جعلت اللبنة
مسروقه جعل اليوم مملوكا والمراد سارق المال في السدة وملك الاووم اليوم

في الكلام ما بين يدي من ان يثبت
ما بين الدعوى وبين ما بين يدي من ان يثبت
الانسان من ان يثبت ما بين يدي من ان يثبت
في الكلام ما بين يدي من ان يثبت
ما بين الدعوى وبين ما بين يدي من ان يثبت
الانسان من ان يثبت ما بين يدي من ان يثبت

واهل الدار بالنصب على تقدير اذ او مفعول سارق لا عتاده على كون الدار
 كوابط لها جديدا ومعناه ملك الامور اه ملك فعل من والامور مفعوله
 يريد ان مالك بمعنى الماضي تنزلا لما تحقق وقوة منزله ما وقع فليست
 اضافة لفظية غير موجبه توفه ليشكل وصف المؤثر به اول الملك
 كبر الميم وهذا وجه ثان ليعبر وصف المؤثر به فانه اذا كان بمعنى الاستمرار
 بخروج عن معنى الحدوث والتجدد والنسب التوحيدي من الاضافة وانما لم يبد
 بولا ليعتبر من هذه التعلقات وقد اخبر محققوا النية حوار ابدال النكرة
 الغير الموصوفة من المؤثر لان البدل هو المقصود بالنسبة والنوع ان الحمد
 ثابت له سبحانه باعتبار هذه الصفات لانه ثابت للوصف الاخر
 لكون الاضافة الى جعل بمعنى الماضي او الاستمرار ليجوز بالاضافة
 الحقيقة عن التكرار وسبقها لان يقع صفة تامة وبها حال من ان الحكم
 بان الظروف متشعبة في قيم مقام المفعول به حكم التسم الفاعل عامل فيه
 ناصب له فكيف يصور ان اضافة اليه حقيقة فحواه انه مفعول به حيث المعنى
 لا من حيث الاعراب اى يتعلق المالك به تعالى فلهذا حرروا كانت
 شرائط العمل حاصله ليعمل فيه الاترى انك يقول في مالك عبده اس
 انه مضاف الى المفعول به وتريد انه لك لانه منسوب محلا بهذا الفاعل السيد
 السند في حواشي الكفاي والمفعول يوم واراد ان هذا على الثاني ظاهر
 واما على الاول فنلاحظ ان الشريعة على الاوامر والنواهي ووجه
 تقديرها بقين من سنة الى ما اخبره ظ وكيفية اليوم بالاضافة
 مع انه ملك وملك مجمع الاستمرار في كل الاوقات والايام اعظم
 المعنى في اليه كونه عبدا واما لان الملك والملك اى صليين والدين

والملك

بمسفر

كسب الطاعة من سبل زيادة بصيرة يروان وبطلان وبيع الحق عنهما
 استلزاما ظاهر اليوم البتة وينفذ سبحانه في كل ذلك اليوم بهما التواضع
 ظاهر على كل احد وذلك قال لمن الملك اليوم عند الواحد القهار وهذا الوجه
 السبب بقرينة ملك وكلام المؤلف يشوب بالاحصاء ص به والاول عام
 من كونه موحد للعالمين رب العالمين ان استفاد ان من مع الترتيب
 او يراو بها ما يشمل اصل الايجاد ايضا وفصل الاول من لفظة الله وان
 من رب العالمين وقوله اوهذه الصفات على الله تعالى على ملك
 الذات المقدسة ويتناسل بعد ان الله تعالى عنده وصف لا علم وفيه
 ان قوله فيما بعد فالاول لبيان ما هو الموجب للحمد وهو الاكبر والبر
 وحده لا وصف الا ربوبية ينادى بخلافه على انه كصديق بالحمد لله
 باللام ينبغي ان لا يكون للحم والافعال الزفر في قوله بل بالاسم اه ضاع
 وفي بعض النسخ انه حقيق بغير لام وهو اول وقوله لا احد احى منه مفاده
 كسب الوفاء انه احق من كل احد كما يقال ليس في البلد افضل من زيد
 وراوانه افضل من هذا فهو كالتفسير لقوله كصديق بالحمد فكأنه اراد ما كفى
 الاحق فان ترتب الحكم وهو هذا ثبوت الحمد له عدم واستحقاقه اياه
 على الوصف اي على كل الاوصاف المذكورة كما يشعره كلامه والاشعار
 يشوبه عليه ذلك الوصف للحكم ولا يبعد ان يشوبه المقامات
 المحمدية بان ما دون ذلك الوصف لا يليق به الحكم المذكور في الشرح
 عنه الوصف اشفي الحكم عنه ولا ريب في اشفاقه عن كل سواه سبحانه
 فان خص الحكم بل شأنه وبما قرنه لا ترد ان ترتب الحكم على الوصف المذكور
 انما يفيد عدم استحقاقه من سواه للحمد لو افاد حصر العلية والوصف ان كنت

٢٥
وهو اوضح هذه الاوصاف بعد ذكر اسم الله ابي مع لفظ الكمال ان الذي
حكيه الناس ويعظمونه انما يكون محمده ومحمداه لا احد امور اربعة اما لكونه
كاملا فذاته اوصافه وان لم يكن له احسان اليهم واما لكونه محمدا
ومعني عليهم واما لانهم يرجون لطفه واحسانه في الاستقبال واما لانهم
يخافون من اهله وكمال قدرته وسطوته هذه هي الهمم الموجبة
للحمد والتعظيم فكانه تعالى يقول ايها الناس ان كنتم تحمدون وتعظمون
الكمال الذي اذكو الصفاة فاحمدوني فاني انا الله وان كان لجان
والترتبة وان تمام فانارت العالمين وان كان للرجاء والطمع
والمستقبل فان الرحم الرحيم وان كان للخوف من كمال القدره والسطوة
فانا مالك يوم الدين فان وصف الاول لما ذكره لا يملك الا وصف
واشعار ما يحضر تحقيق الحمد فيه بعد واثرة الكمال ذلك اراد ان يذكر
لكل منهما خصوصية يتفرد به عن الاخر فذكر ان الوصف الاول لا يطا
نفس الجليل الذي اوجب استحقاقه لثبته والذي وجب على
العالمين نسبة الشان وهو الالهي والترتبة والثاني والثالث لبيان
المصحح لكون ذلك الشان محمداً التفضل والاختيار والرابع لتحقيق
الاختصاص كما سيجي في بيان فيل في وجه تخصيصه الوصف الاول لسان
سوجب الحمد انه متفرد به دون الاخرين واثرة سابق على سائر اثرهما
وبان نسب الحمد ليس بالنفس الجليل واما لكونه اختاريا فهو شرط
سببية وكون الاول سببا لا يوجب الحمد بدونه وهو لكون الثاني
شرطا فيما سقط اعتبارا كما في محمده لغير الصفات والمقدم
اوى لثان الالهي واولى فامل

وجعلنا على استحقاق الحمد لمداله على انه متفضل بجميع ما صدر عنه من خير
 والطف والنواب وسائر انوار الرحمة تحت رقبته والام سمي احمد فقيه
 على الفلاسفة القائلين بوجوب العبادات والاعمال في مقابل
 عنه وعلى المعزلة القائلين بوجوب العبادات والاعمال في مقابل
 سوابق اعمال الخيرات صدرت عنهم فان كل من المذهبين يعصي عدم
 استحقاق الحمد على ملك الامور لكونها لازمة لذاته الواجبة عليه فكل من
 متفضلا بها بخلاف مذهب الاشاعرة فانهم لا يوجبون صدور ملك
 الاثار عنه فصدور ما عنه ليس الا على سبيل التفضل والرحمة على العباد
 فلما يتم استحقاق الحمد عليها الا على مذهبهم اذ في قولهم ان مذهب الفلاسفة
 في الايجاب لا ينافي التفضل بل تؤكد فانهم لو وافقوا الملتزمين على
 ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل الا انهم يقولون الفعل الذي هو
 لازم لذاته النبي في نفسه لازم لاجداد الحق والحق من المطلق مستحيل
 انفكاكه عنها فمقدم الشرعية الاولى واجب صدوره فقد شار وفضل ومقدم
 الشرعية الثانية ممتنع الصدق لا سمي له النقص عليه وصدق الشرعية
 لا يعصى صدق الطرفين ولا صدق احدهما ولا كفى ان هذا من كلام لا ينكر
 التفصيل والاحتياط فلا يلزم على مذهب عدم استحقاق الحمد اللهم الا ان يدعى
 ان الاحتياط المأخوذ من يوسف احمد هو الاحتياط بمنع حوازل الفهم والترك
 لكن اثبات هذا المدعى لا يخرج عن غير ما أقول ايضا ان كلامه على المعزلة
 غير وارد لانهم لا يدعون ان جميع ما يصدر سميانه عن اصناف النعم
 والاحسان والكرام والامتنان واجبة عليه نعم حتى لا يوصف
 بالتفضل بغير حوافر اذ ما ولا سمي احمد على شي منها بل انى يقولون

لوجوب بعض الاشياء عليه سمي كعبض الاشياء المتقربة من الطاعات والصلوات
الثواب على اداء العبادات فذا يلزمهم عدم اسحقاق الحمد على اثار الرهبة
وهي الزم ان كفى فان قلت قد لا لوجوب الاصل عليه سمي انه
ولا شك ان كل فرد من انواع الاحياء وافضل الامشاج اصل في البقاء
فيكون واجبه عليه فلا يكون مستقصدا بها ولا مستحقا للحمد عليها عندهم
قلت انهم لم يذهبوا بحجبتهم الى كل ما هو اصل للعباد واجب عليه بل
الذاهبون الى ذلك شذوذة نادرة لا يعاب بهم ولا يكلمونهم ولا ينفقون
منهم على ان القضية قوية وقد تميز بها نديم عليك ومنهم الحق الطوسي
طاب ثراه في التجريد وان لم يثبت لذلك شرح القديم ولا الجديد
ورددون ان كل ما هو اصل لم يقدركم ان من فقد توفيقه فهو واجب
عليه وقد صرح بذلك بعض الاعلام على انهم لو لم يثبت تلك القضية
ايضا لا مكنتهم القول بانه بعد توصف بالتفضل بما وجب عليه من ذلك
ولست حق الحمد عليه لان وجوبه عليه عندهم انما نشأ بعد انما وجب لهم العلم
والباسا فلهذا الوجود ليس بعد لتوفيقهم مساهمة جلالة وعلو الكسفاة
بالتواضع والاصل الا كما ذكرتم عدم ليس بواجب عليه عندهم كما هو
بل قالوا لما اوجبهنا وجب عليه الاصل بنا وما اوجبهنا على نفسه
التفضل بفضل سمي عليه الحمد ايضا بغير مرتبة وهذا رتبة المثل الا على
مثل غير كرم الزم نفسه بعمدا وحين ان هو صدق بما لا يزيل
على مسكين ثاره اذا وصل ذلك المال اليه عذروا لوفيقه مستقصدا به حره لو اوزر
ذلك المسكين عن عده وشكره مستندا الى ان ذلك العطا كان واجبا
عليه لتوجه اليه الذم من جميع العفداء وقد يقال ايضا ان الحمد ليس الا الشا

فانه قال في التجريد والاصل في ذلك على قدر قدرته لان اوجه
وجوبه عليه ليس بغير الا اذا كان في كل واحد من المصنفين
نقطه في التقديرين مع شذوذة مما فطره على كل
نقد الامكان منه

وحيثما كان

المادة التي هي المحقق كما لا ريب
بمنها اليها الفاضل من غير
منه

لان الكلام ليس بغير صفة
من عدم حقيقة له فندبر
منه

على اجميل الاختيارى فليس للمجود عليه شرط سوى كونه قدما جميعا هذا هو الاختيار
ولم يقل اهدان احمد هو الشا اعلى اجميل الغير الواجب فعلى اهدان ان يكون
جميع آثار الرمة واجبة عليه بعد عند هم فذلك لا يخرجها عن كونها افعالا
جميعا اختيارية حتى لا يحق احمد عليها وفيه ما فيه واقول ايضا ليست شرط
كيف لا يحق سبانه احمد على صفاته الى السجل ايضا كما عنه مع انه غير
مختار فيها ولا موصوف بالتفضل بها ولا يحق احمد على افعاله اجميلة
الاختيارية بمجرود القول بكونه واجبة عليه سبانه فتم ولعمري لقد فوجنا
بهذا التطويل عن شرط الاختصار ولكن احيى بالحجة والاشارة
فانه مما يقبل الشكر فيه اذ يظهر على كل اهدانه لا ملك يفهم الميم
وكسره وذلك اليوم لا اهد سواه وانما قال لمحقق الاختصاص لان
رب العالمين ايضا مختص به فكانه قال ذلك محصل الاختصاص
بهذا المحقق ومقرر في ضمن الوعداه الاولى تركه ادلا وظل له
وتفصيل الاجال السابق وعطف على الاشياء بعيد جدا ثم انراه
بريد بيان من النكته الى اخص بها هذا الاشياء وكان المناسب ان يترك
النكته العامة للالتفات اولا ثم يرد فيها بما هي فعل صاحب الكشف
وهي ان النكته وذكر ووصف مبين للمفهوم وتميزه صفا
وعلق عطف على وصف وخطب جواب لما وفي بعض النسخ بغير او
على انه اجواب وخطب موقوف عليه بالافراد والاشارة بذلك الى ان
نقد وقد جعل الباء السببية اي خطب سبب ذلك القدر الكامل
لكن اي الخطب او الكلام باسمه عليه ونقط يكون النب بهذا
ان يكون النب بالاول ووجه الاول قوله انه لابد في الخطب من ملاحظة

اولا دلالة

توضيف

الاورط
مصرط

توصيف ذلك الغايات تلك الصفات ليظهر بها منظر اظام اغايات الظهور
حتى كأنه تبدل خفا وعينيه كليا والحدود ولا داعي في فهم الغيبة هذه الملاحظة
فما لم يكن هناك من عدم عن ملاحظ الا لصفات تلك النفوس
كان ذلك اول على تعيين الذات واختصاصها وامثا فلان الذات
مع ملاحظ الا لصفات بوصف في حد تخصيصها وتبين منها بدون
ملاحظة او نقول ان هيفه الخطاب اول على تخصيصه سبحانه بالعبادة
لانه لا بد منها من اعتبار التميز بالصفات وان ذلك التميز هو المقصود
للتخصيص الخطاب بالعبادة والتخصيص مع تدل عليه بخلاف صفاته
فان الكلام معها حال عن الدليل فتدبر في اول الكلام اي
حز البسملة او الحمد او قوله مالك يوم الدين على ما هو مبني على حال الف
في اول السور من الذكر والذكر والتل في اسمائه كما يشوب البسملة
او الحمد والنظر في الآله كما يظهر من الرجز الرحيم والاسم لال لهن يوم
كما يظهر من رب العالمين وفي قوله على عظم شأنه يوم ايام الا قوله مالك
يوم الدين وفقى بالتشديد اي اتبع وعقب والتيمم معظم الما يشبه
مقام الوصول وفقى الله للعروج اليه بالجر على طريق الاستعارة بالكنية
واثبت له اليه تحيدا واخوف رشيحا وامثا هذه عند اهل القلوب
سقوط احيى ب راسا وهي على رتبة من المفا شقة على ما قاله صاحب
من ازل ان زين لان المفا شقة متعلق بالنفوس والصفات
وبذلك متعلق بالعين والذات ولا يذهب عليك انه يمكن جعل
كلام هذا المكية ثانيا كمن بها هذا الالف لا من نية النكتة الا واما
ان الكلام في هذه السورة متعلق بسبب هذا الالفات على القول

لذلك

السلوك الى الله سبحانه وجرى على وفق حال الملك من اول سيرة الهين وصوله
فكانها انزلت لبيان اداب السير الى الله به وتعليم ما يتوصل به الى البرور
الاجابة وتبيين ما هو نتيجة ذلك السير وثمرته من المقامات الغريبة المثارة
والغرائب التي لا تكشف عنها المقال ولعلها بهذه المزية وحب قرائها
والصلوة التزم من ارجع العبد هذا ثم ان اللغوا هين على رر المصاحف
في بحر البيان فرايد نكات افوى حبان لا بأس بايرادها في هذا المقام
وان اتسع بها نطاق الكلام فمنها الشبه على ان القواعد ينبغي ان يكون
صادرة عن قلب صاف وتامل وافرجيت كبد الفاري عند الشروع
فيها محرر كالاقبال على المنعم الحقيقي الذي انطق به بحمده ووفق
للقيام بتجديده ثم انه كلما اوى عليه صفة من تلك الصفات العظام
قوى ذلك التحرك وازداد حتى اذا انتهى الى فائتها من ملكة الامر كله
يوم المعاد ينهي في القوة والاشتداد والامر بالانطواء الى رقع الحب
والاقبال عليه بالخطب ومنها ان احمد لما كان عبارة عن اظهار الصفات
الالهية والنداء على احمد كما قاله في الكشف يكون انما طلب به غير ذلك
اذ لا معنى لافهار صفاته العليا عليه جل شانه فالمناسب له طريق
الغيبه واما العبادة والاشتقائه فذاهقة لا طارئة على الغير بل شغف
كتمانها من غير المعبود المستلح وعدم اظهارها لاهد سواه ليكون اور
الى الاضلاص والبعد عن الرافا المناسب لهذا طريق الخطاب لا غير
ومنها ان المقام مقام عظيم وخطب حسيم ينبغي فيه اللسان ويتدش
الان ان فان الملك العظيم الشان اذا امر بفتح عبده كخدمة من
من الخدمات كقراءة كتاب تشاك حفره فربما غلبت مهابة ذلك الملك

انقول مع الله ورسوله
حيث يشاء من عباده
في كل حال لا يعجزه
شيء

على قلبه واستولت عظمته على قلبه وحصلت له رغبة واعتراف واهت
وخرج عن اسلوبه ونظمه ومنها النجوم بما ورد في الحديث ان عبد الله
تراه في هذا الانفاس ايها الذي انشأ ربان العباد هذه المرات
عن القصور ما يكون العابد حال الاشتغال بها مستوقفا في كل وقت
كانه مشاهد لرب معبوده مطاع لجمال مقصوده اقول هذا ما ذكره لانه
الاعلام من النكات في هذا المقام وانا استخرجت بقدري النكات
افرى عديدة سوى ما اسجوده ولا بأس بان ذكر منها اليسير فان استقصاها
موكول الى شرحنا الكبير بهذا التفسير فمنها الاشارة الى ان حق الكلام
يجري من اذن الافر على طريق الخطب لانه سبيته حافر لا يغيب
بل اوتى من كل رتب ولكنه انما جوى على طريق الغيبة نظر الى البعد عن مطلق
اللفظ رعاية لقانون الادب الذي هو ادب السكوت ليس وقانون التواضع
كما حافل طرق الفسح كلها آداب فلي حصل المقام بهذه الوظيفة جوى
الكلام على ما كان حقه ان يجري عليه وان شاء الذكر فقد قال سبيته
انا عيسى من ذكرنا بل هو جل شأنه اوتى اليه من جبل الوريد ومنها
التسبيح على علوم رتبة الذكر وسمو شأنه وان العبد محمود او هذا القدر منه
على ان هذا هو الذي ياب فايز السعادة الحضور والاقرب فكيف
لو لازم وظايف الاذكار ودام عليها بالليل والنهار فلا شك في
فرا تفاع انانية من البين ووهو من الاثر الى الوين كما ورد في الحديث
القدس كنت سموا الذي تسبح به وبه الذي يهرج به ومنها ان لما كان الحمد
وهو اظهار صفات الكمال لانفاوت بالنظر الى غيبة محمود وحضوره
بل هو ملاحظ الغيبة اذ هل وانم وكانت العباد لا يلبس بها الغائب

راني هو ستمها من هو حاضر لا يغيب كما على سبيلنا من ابراهيم علي نبينا وعليه السلام
 فلما اقلت قال لا أحب الاقلين لا يوم غير سبيلنا من ابراهيم علي نبينا وعليه السلام
 والها رصفات الكل بطريق الغيبة وعننا بطريق الخطاب اعطى
 لكل منها ما يليق به من السبق المستطاب ومنها ان العابد اذا اراد ان
 يخرج عبادة الله فله المعية لعباده جميع العابد من الانبياء والاولياء
 المؤمنين ويؤمن الكل دفعة واحدة على باب ذي الجود والافضل
 عسى ان يصير الناقص المعيب مقبولا بالانضمام الى الكمال السليم اتي
 في فعل العبادة بنون المتكلم مع الغير ليندرج عبادة في عبادة لهم
 وتغير مقبولة ببركتهم على سبيلنا من ابراهيم علي نبينا وعليه السلام
 بحالهم والاسباب المناسبة لمقامهم وقال اياك تعبد فان مقامهم
 مقام الخطاب مع حرفة المعبود اذ تركهم عن عوالم الغيبة الى مقام
 اكصور والشهود ولو قال اياه تعبد لكان كالازرار انهم
 وللانصاف عن رفعة مكانهم ومنها انه قد ورد في الحديث في شأنهم
 يقوم فلو منهم في العابد لما رام ذلك سلك القوم الذكر والفكر ثم
 فرج عبادة في عبادة لهم واراد ان يخرج هو ايضا بهم وكذا هو هم
 ويحيط في سلمهم فتشبه بهم ويحكم بآلهم وساق كلامه على طبق مقامهم
 عسى ان يصير معصيا ذلك الحديث محسوبا في عدادهم مندرجا في سبيلهم
 ومنها الاشارة الى ان من لم يجد حادة الادب والاكمل زورا
 نفسه بعيدا عن ساحة القرب الكمال الاحقار فهو حقيق ان يدرسه
 رحمه الله وبمقابلة اذلية يجذب الى خطيئة الفس ويطلع على
 على منابر الانس فيصير اهلها على طاعة الاقرب فاذا بقوا اكصور

الازرار اعاد شتى

الانصاف ركب

في

في

ولا التردد اجمع بينا وبين اخوان الصف في دار المقامة والسند واتباعهم
 حبل الكرام ونوم القبة انك جواد كريم نظرية له اي تجديد الكلام
 باحداث اسلوب اقوله من طربت الثوب اذا عملت به فاصار به كانه جديد
 من الخطاب الى الغيبة الاقسام ستة والمصداق اربعة وترك
 اثنين من التعليل الى الخطاب وعكسه ومثل هذا وليس من الاربعه بل هو ان
 والشعور كذا والتعني عن التمثيل لثالث بالاية الكريمة ولم يمثل للاربع
 والنظر ان مذهب في الالتفات مذهب الجمهور ولنا في هذا المقام كلام
 طويل اوردهنا على حواشينا المطول نظروا ليديك بالاشهاد
 الاثمد بفتح الهمزة وضم الميم او كاحد موضع واما بكسرهما في المحل والمراد
 بالجنى اي لا من اخوان والعاير القدي الرطب الذي تلفظ العين عند
 الوجد والنباح وهو همت فرفاة اب الاسود فان القصيدة في مثنى
 كالكاف في اراتيك بتا رخطاب وهذا الكاف وف بالانفا
 والنون منه تأكيد الدلالة على ان الكلام ينفي الى اتي طلب الواحد والمراد
 من هذه الكلمة طلب الاخبار قال المؤلف عند قوله بعد اراتيك هذا الذي
 كرمت على الكاف لتأكيد الخطاب لا محله وهذا مفعول اول والذي
 صفة والمفعول الثاني محذوف لدلالة صلة عليه والمعنى بمن هذا الذي
 كرمت على بامري بالسجود لم كرمت على اشي كلام فاية وايا الشواب
 اي فيذكر لفظ ان تعرف للثلاث الشابات وليذكر من ان يفننه
 واتباعه اي دعامه وذريعة الى التلخيص بها منقصر وهما
 بقلبها اي بقلب الهمزة المكسورة او المفتوحة والعبارة افر
 غاية القصود والتذلل هكذا وقت عبارة الكشف ولما كان المقصود

اضرب

حدود ونهايات ولفظ الغاية شاملة لما يكونه اسم فاعل مضافا صريح افعالها
كانه قبل اقصى غايته كذا ذكره المحقق الشريف وغيره في خواشي الكشاف وكل من يوجه
بوجه افق والامر سهل والتدليل من الدليل بالضم فداوات التز والذل بالكسر فداوات
ومنه طريق مقبداى تدليل وصفه بالذل بالضم او الكسر لكثرة ولحمية بالافعال
وسهولة سلوكه قال المؤلف عند قوله بعد واذلت قطوفها نزلت تدليل
القطوف ان كحل سهد الشاؤل وذلك لا يستعمل اى ويكون العبادة
اقصى غاية الخشوع لا يستعمل الا فى الخشوع لله واورد عليه قوله بعد انكم وما تحفون
من دون الله حسب جهنم وقوله بعد الم اعلم انكم يا بني ادم ان لا تقبلوا
الشیطان وامثال ذلك واجب بان مراده انه لا يجوز ان شرع الاستعمال
العبادة الا فى الخشوع لله بعد محرم ان يقبل فداوات بعينه فداوات مثل اذ لا يجوز
ان يستعمل حقيقة الا فى الخشوع لله واورده لا يجوز فعل العبادة الا لله
لان المستحق لا اقصى غاية الخشوع من كان موبيا لا عظم النعم من الوجود والحيوة
وتوابعها وهذا الوجه الاجر منقول عن المؤلف وفيه ما فيه مالا يتصور
بدونه ويكون طلبه على طريق ما قالوه فى قوله بعد ولا تكلن ما لا طاقم لسان
فان تكلف العاقبة وان جاز عند الاشاعة الا انهم لا يقولون بوقوعه
ولقد رده اى لقد راد الفاعل او الفعل او المصدر مضاف الى الفاعل
او المفعول ولقد اهل ذكر المصدق بالفايدة نظرا الى عدم التوقف
عليه او لانه مقام التمثيل لا الحكم والمراد طلب المعونة والمهمات
كلها ولذلك لم يذكر المستعان فيه لينهيب الذم من كل مذهب او فى اداء العبادة
بقوته ايدائه لقوله بعد فحذف المستعان فيه احصاء الوجود والقوة
ادرج عبادة وقوله بعد ولفظ حاجته وقوله لسان ولعلها قيل فى بابها

بوجه افق

احصى كقطب وما يرمي من النار

لان قوله وذلك لا يستعمل
لا يقيد ذلك المفعول

لف ونشر قال الامام في تفسيره الكبير ما عاصده ان هناك مسند فقيمة من ان
 امتعة صفقة واحدة فكان بعضها معيبا فان المشتري لا يجوز له اخذ الصحيح
 ورد المعيب بل اما ان ترد الجميع او يقبل الجميع فهذا العابد يخرج عبادة
 لعبادة غيره من الانبياء والصالحين والمؤمنين ويؤمن الجميع صفقة
 واحدة على حفرة ذي الجلال والاكرام فهو كسبي نه اجل من ان ترد المعيب
 ويقبل الصحيح كيف وقد نهى عباده عن ذلك ولا يبق بكرمه تعالى
 ان ترد الجميع لان بعضه مقبول البتة فلم يبق الا قبول الجميع وفيه لفظ
 للتعظيم والاهتمام به يريد الاهتمام الذي ليس منشأ التعظيم كما
 قالوه في عدم الحمد على اسم الله تعالى ولعل منشأ الاهتمام هنا شدة
 اقتضائه الكلام اب بق الخطاب فكان لعدم ما يدل عليه اهم قال
 علماء المعتزلة انه لا ينبغي فوجه لعدم الشيء ان يوق قدم للاهتمام بل لابد
 من بيان وجه الاهتمام قوله والدلالة على اجمعه وانحصار العبادة فيه
 سبي نه على ما مر في غير موضع عن هذا اجمعه والمراد لا يخص بذكر انقصوم
 التام الذي لا ينبغي الا لك هذا وفي خطا بنا له سبي نه بان خصوص
 التام واستغاثنا منكم ان فيه جل شانه وكرارنا ذلك كل يوم لله
 مرارا عديدة مع خصوص الكمال لاهل الدنيا من الملوك والوزراء
 وعز كيد وهدوهم واستغاثنا في حوائجنا واستمدادنا في حاجاتنا منهم
 بآية عظمه توجب مزيد الحمد لان وعظمه احسان لولا ان سدا ركن
 رحمة الكماله وعن ينة الشاملة روى عنك بن ديار رضى الله عنه
 انه كان يقول لولا ان ما مور بقراءة هذه الآية من الله سبحانه ما قرأتم قط
 لانها كانت منها ومن كلام بعض الفضلاء ان فر العبدون في فعل

يقصد

العبادة والاستغناء عن الاضداد الى اجمع كنيسة النور عن الوقوع في الكثرة
او يمكن في اجمع ان تغيب الاصفى والكلها من الاولين والمؤمنين
على غيرهم كذا في صيغة المؤنث فانه لا ينافي فيها ذلك اذا استوفى
فمن حفظ جناب القدس وغاب عما عداه ولا سيما في الصلوة التبرير
مواجع العبد ولذا كان العارفون بالله يعينون حال اشتغالهم
بالصلوة عن ذواتهم وجميع احوالهم وصفاتهم ولم يكن لهم شعور
بما سوى الحق نعم حتى لو فرضت لهم بالمتعارفين لم يشعروا بذلك اهدا
كما هو مشهور عن امير المؤمنين وعيسوب الدين صلوات الله عليه
انهم كانوا يستخوان النصف من جسده الشريف حال اشتغاله بالصلوة
فذلك من ذلك اهدا وعن علي بن الحسين رين العابد بن عليهما السلام
انه وقع احرق في بيت كان يصلي فيه فوجدوا يصيحون يا بن رسول الله
يا بن رسول الله النار النار فما رفع راسه من السجود وحرا طفت فقال له
يوسف الصبيته ما الذي شغلك عنها يا بن رسول الله فقال نار الاله
ومن استعذب شيا من ذلك فبما ملق قوله به حكاية عن السنوة اللام
اد شهن خال يوسف على نبي وعليه السلام فلما راينه الكبر وقطعت
الانه فان ملك الشيا لما غلب على قلوبهم على حال يشبه ذلك وصلت
تلك الغيبة الى ان قطع ايديهم باسكاكين ولم يعلم لمن شعور
بذلك اهدا واما في ذلك كثير على بعض العارفين انه كان في حواره
رجل يهودي له عارية فمضت فبينما هو ذات يوم يصنع بها طعاما
ادبهم اينها فدمش وسقطت المؤنث منده في القدر وهو راوي عليها
وجعل يحرك الطعام بيده فخرت اقط لحم اصابعه وكفه وهو لا يشور بذلك

في هذا الجواب ان ذلك في شأن المخلوق من الطين فكيف لا يكون في شأن الخالق
 وما احسن قول العارف الرومي في المشي المعنوي هر كس مشي ككوي سينه
 كين كلوج احسن كشته و نه ناك باده خاك الوتران مجنون كند خرده كويم
 صاف ان خود چون كند الام حيث انها ملاحظه ومنتسبه اليه الصغير
 في انها يعود الى الف و ملاحظه كبري اى الله تعالى والصغير في عايد الى جانب
 القدس اى لا يلاحظ نفسه ولا يشعر بها ولا يلاحظ احوالها الام حيث ان الله
 ملاحظ ومتوجه الى جانب القدس ومنتسبه اليه وفي بعض الكواشي ان الصغير
 يعود الى الملاحظ المفهومة من قوله يلاحظ وقوله ملاحظ يفتح اى مصدر
 اى لا يلاحظ نفسه الام حيث ان ملك الملاحظ ملاحظ الى جانب القدس
 ومنتسبه اليه ولذلك اى ولان العارف انما يقف وصوله اه فقل
 بصيغة المنع للمفصول ما على الله عدم عن حجب حيث قدم ذكر الله به ولا يلاحظ
 اولاً ثم لا يلاحظ نفسه وادرج ذكره ثانياً بعكس ان يفترب حيث نظر الى نفسه
 اولاً وكرر الصغير للتخصيص اذ لو لم يكرر لاحتمل بقدر مفصول ليعين
 مؤقراً فيقوت التخصيص المذكور وايضاً اى توهم ان المراد بالتخصيص
 بمجموع العباد وذاك مستلزم لا يخل واحده من فيقوت التخصيص
 بالعبادة ايضاً وينظم الى ذلك مراعاة بسط الكلام مع المحبوب كما قالوه
 وقوله سبى نه هر خصاي ويعلم منه اه الواو اما استينافه ويعلم
 مرفوع او عطفه ويعلم مقصوب بالعطف على قوله بسوا فاعلم منه
 ان تقديم الوسيلة على طلب اى صفة ادعى الى الاجابة ولا كفى انه اى تمسح
 على بعد اراده الاستئذان والتمسح كلها في اداء العبادات اذ
 العبادات على هذا القدر مقصودة بذاتها والاعانة وسيد الهما دون

السكر

العكس والوجه في تقدير تقديم العبادة على هذا التقدير على كونه يظهر منه رجليه
على ما اخبره المؤلف من النعمان كما يشوب التقديم ان يقر ان استغناء العابد
سبوقه لا في ملاحظة فعل من افاد السمعان به بعد عليه ثم اللائق كماله فهذا
المقام هو ملاحظة العبادة فقط كظهور انه عند استغناءه في ملاحظة حجاب
القدس واستغناءه في توجيه تلك الملاحظة لا يظرب بالمرافقة واحواله
الا التوجه القلي اليه والافعال التام عليه وقد فعل ذلك بتخصيص
العبادة به بعد اوله وبالسؤال العبدية من سببها ان هو انما يناسب
ان يستغل فيما بينهما لطلب الاستغناء على المهمات الدينية او ما يندرج
تحت المهمات في علم ما يقتضيه النعمان من سبب التخصيص بالعبادة هذا ومنها
وجوه اقول لعدم العبادة على الاستغناء بعضها لنا وبعضها لغيرنا الاول
ان العبادة مطلوبة من سبب من العباد والاستغناء مطلوب للعبادة
فما سب ان يقدموا مطلوبه على مطلوبهم الثاني ان العبادة واجبة حتما
لانها من اللب وعن الايمان بها خسر جليل العبد الغائبة كقول الناس
واجن فكانت احدى بالتقديم من الاستغناء الثالث ان العبادة اشده
من سبب بذكر اجرام والاستغناء اقوى ايضا لا لطلب اللذة الرابع ان
مبدأ الاسلام التخصيص بالعبادة واكتوفا من الشكر واما التخصيص
بالاستغناء فانما يحصل بعد الرسوخ التام في الدين فكانت احدى
بالتفكير في مسان العبادة والاستغناء وان كانا فنيين للعبادة
الا ان العبادة من مطلوبات الاسم المقدس ومعناه المعبود بالحق
فكانت احدى الفعليين بالتقرب منه والتقدم
لتقديره باقول يعطيه من خواص المؤلف مع ان الامام اوردوه في تفسيره

ای از قصد استقیم است که خود را به این استعدادهای خاصه

الکبر فاعلم من توارد الافراده و نهی ای فراده و سرفا و تفا و اول استنب
 ای الاستقیم الواو الی الی علی قدر و کن ای الاستقیم
 بان للمعونه المطلوبة اه ربو ذکر و هم فصل هذه الاله عما قبلها و هو ان بها
 کمال الاتصال لانها بان لها اوتنا کید کسب المنع لا شئ لها علی بعض
 افراد ما قد سبق علیه اجمالاً اذ انظر ان الكلام علی قدر عموم المستفاد من علیه
 هذا و لو جعل الفصل لکمال الاتصال علی لف الحمد من خبر او انشاء کان افا
 قوله و افراده که فالایه من قبل ذکر انی ص بعد العام ولله دایه دلاله مطلقه
 تفسیر الدایه می ذکره هو المستیض من تنج موارد استعمالها و المستفاد من کلام
 ائمة اللغه فانهم قالوا انها الدلالة و الایه و المتفاوتون من اهل السن
 اختلفوا ففوق خصها بالدلالة الموصلة و اقرون بالدلالة علی ما یوصل
 و شذوذه منهم ففسدوا بانها ان تعدت بنفسها كانت بمنع الاتصال
 و لا تستدح الا الایه من قال علی و الذین جاهدوا فین لنهذینهم سبنا
 و مثله هذا الصراط المستقیم و ان تعدت باللام او الایه كانت بمنع اراده
 الطریق فکما تستدح الیه بعد استدلال القوان ایضا کقولهم ان هذا القوان
 تهدی للیح می اقوم و الایه الیج ص کقولهم بعد انک تهدی الی صراط سقیم
 و المولف افقر علی ما یدل علیه کلام الائمة من انها مطلق الدلالة مطلق
 و طوی کسحه عن ذکر شی من هذه الاراد السکنة لان کلامها غیر خال عن خلل
 اما الای الاول فکفی فی اخذ الایه کقولهم و اما محمود فندینهم فاستحبوا العمر
 علی الهدی و قد یقصدی بعض الاعلام للذین یجوز وقوعهم فی الضلال
 بالارتداد بعد وصولهم الی الحق و فیه نظیر ان التفسیر و التوارخ ناطقه
 بان اجم الغیر من قوم عاد لم یصفوا بالایمان اصلا و ابره الخلیل الذین

هذا الوجه من علی ان المراد الموصلة و الصراط المستقیم
 من الکشف و من رجوع عموم الاستدلال ما هو عارضة و لا یعد من صراط
 لیس بان و طوره که فالایه و هو ما یفید الصراط المستقیم اورد اجمیل مقصده بیان اجمیل و هو ان المراد بالقوان او ما یسند و علی هذا لا یستدح
 می لفظ عارضة و صراط مستقیمان افان لا یجوز ان من السلف استعدا ان جماعه استنبطوا علی سبیل التوفیر

آمنوا

آمنوا بقوا على أيمانهم ولم يرتدوا واما الراي الثاني فمشهد كذا في قوله تعالى حبس
 انك لا تهدي من احببت وما نقال من ان المفعول انك لا يمكن من اراي الطريق
 لكل من احببت بل اني نكلك ارايت من اردنا لا يحسن تكلف واما الثالث
 فان كلام اهل اللغة لا يسا عد عليه بل ينادي بما ينافيه ومع ذلك فالقول
 بان المتعدي بنفسها لا يستلزم انتفاء مقتضى لقوله بعد حكاية عن ابيهم
 علي بن ابي طالب يا ابا عبد الله قد جاء في حرم العلم ما لم ياتك فانبغي اهدك
 صراطا سويًا ومن مومنين ال فرعون يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرش و
 هذا واما ما يقال من ان القول بان المتعدي بنفسها يمنع الاتصال
 منقوض بقوله نعم واما ما نورد من انهم فاستحبوا العمى على الهدى فهو
 فاحش اذا الكلام في المتعدي الى المفعول الثاني لا الاول على انهم
 من قبل فبشرهم بعذاب اليم ثم تزلزلنا القضاة من ان الثاني سبيل بعض
 الفضلاء يمكن ان يكون ان قوله نعم فهدوهم الى صراط اجمع واراد على حقيقة
 من غير انهم لا نعم لما قطعوا بان لا منزل لهم سوى اجمع ولا بد لهم منها فخرج
 ان يعرفوا طريقا ليسهل عليهم الوصول اليها ويخلصوا من تعب الطريق
 التراب بد من سلوكها واقول طول الطول وقبلة وتفسر الوصول الى اجمع من انهم
 الراي لهم واهم المطالب عندهم بالنسبة الى ما يؤول اليه عالم فاجمل على
 انهم متقين ومنه الدية اه لما فيها من الدلالة والحث على السجود
 بالبط سوا كان زيادة المحبة والالفة او شيئا اخر وهو ادى الى الحق
 لمقدما لها اي اول جملة مقدمها لانها مادية للبيوت وادله لهم على الماء
 والكلام فقول معا له اخذ في قوله نعم واخذ رموي اي واخذ
 والاتصال وهذا صريح في ان يدي لا تعدي الى المفعول الثاني بنفسه

بل ينزه الحق وكلام الكشاف بواقفه نعم كلام الصحاح صرح في ان تعديته
 بنفسه حقيقة لغوية مجازية في اجناس مترتبة لا يقال نصب الدلائل
 قبل افاضة القوى لانا نقول الاستدلال بتلك الدلائل بعدا
 الاول افاضة القوى اه هذه هي المداية الى طريق العقل والاحساس
 وحققها بالان لان الكلام في الآلة الكرمه ومفعول المداية فيها
 هو الصراط المستقيم المبين بما بعده والافخر المداية نوع نعم سائر الكوا
 بل النباتات وهو المداية الى جذب المنافع ودفع المضار وهو المداية
 في قوله نعم اعطى كل شئ خلقه ثم هدى وقوله نعم والذي قدز هدى قيل عليه
 ان افاضة القوى على النفس الناطقة مقدم على هدايتها والمداية دلالة
 ولا يقال خلق القوى ولله وقد يتحقق ان من كان قريبا من طريق
 واضح وهو ناكب عنه لوصاية على غيبه وهو عاين عن رفعت فلا ريب
 ان هدايتها الى طريق ليس الارفع تلك الوصاية وشبهه فقد هداه
 اليه ودل عليه نفس حال النفس الناطقة فمبداء الحال كحال موصوب
 العين وافاضة القوى برفع الوصاية من الدين وهداية اليه
 اي طريق الخير والشر وهذه الآلية مما قد استدبه ويطدان القول ان المداية
 المتعدية بنفسها بمعنى الا يقال اذهر هنا بمعنى الارادة لانها مودة فمن
 الامثال واما مثال في الاصل الى طريق الشر وقال فهدينا لهم
 فاستجبوا العمى على الهدى كما جى من كلام المؤلف في تفسير هذه الآية صرح
 فان الهداية المذكورة فيها ليست اجتنابا للشر فقط فانه قال هناك فهدى
 هم الحق من نصب الحق وارسال الرسل الثالث المداية بارسال الرسل
 وانزال الكتب واياته عزاه في الكلام لف ونشر مرتب وقيل عليه ان

نكبت عنه كنهه وفهم كنهه فكوا
 عدل في
 فمن رفعت

الكلام في هداية الله للعباد وبارسال آرسيل وازال الكتب لا في هداية الرسل
 والكتب للعباد وقوله واما ما عرنا في الانبياء ليس في موقفه ولكن دفعه
 بان المراد هداية الله المنقحة فلا جناس الاربعية الهداية التي يستند اليها
 اليهم ولو يوم ما وهداية الانبياء والكتب لك يكوننا بامرهم وخلقهم
 فالخطاه كانه قيل ان من خفف الله سبيله باجمد وادوى عليه تلك الصفات
 الطعام المشوة بالماء والمعاد وحمر العباد وحمر الاستعانة فيه يكون
 مهتديا الى الصراط المستقيم لا محققا فكيف يطلب الهداية اليه فاجاب بان المخطا ما
 زيادة ما منحوه من الهداية اى اجناس الاربع كان او مجعها او الثبات
 على ما منحوه من ذلك او حصول المراتب العلية المترتبة على ما منحوه فاذا قاله
 العارف الواصل غمزه ارشادنا اه يحو امانتا الخطاب او بنون المتكلم
 مع غيره او بيا الغيبة بارجم الفهم الى السيرة او الارشاد وتميط اى ترفع وزايل
 واورد عليه ان هذا جنس فاس من الهداية فان الرابع هو هداية السيرة
 الى الله وهذه الهداية الى الفهم وقرانه فاحمض الاجناس الاربعية غير مستقيم
 وقد يتكلف لا راجع هذا جنس الرابع بنوع من العناية يستقيم آخره على شئ
 وهو ان الوصول الى محقق بعد محقق الطلقات واما طه فاما تلك الغوامض
 فكيف يصح من العارف الواصل طلب الحمود والاماط اللهم الا ان يراد
 محو ظلمات وغوامض توهن في انشاء السيرة وانه والمقدم على الوصول
 هو ما يوهن في انشاء السيرة وانه وقيل بالرتبة اى لا يلقى مجرد الاستعداد
 وجعل السيرة غفيرة عاليا بل لا بد من العود لنفس الامر والسرطه في سرط الطعام
 اذا ابتلعها قال الراغب سمي بالسرطه على توهم انه يتعلم سالكه او يتبع سالكه
 كما فعل الكلمة المفارقة اذا افرته واهلكه او اكل المفارقة اذا قطعها ونزله

يسمى بها بفتحين لانه يتفق او يلتقون انتهى وقيل ان ذلك ذهبوا
فيهم بالنسبة اليها شبهة كمال من يتبعه الطريق يلتقي واذا جاءوا اليها
فكانهم يتبعون الطريق ويلتقون يكون اوتب الى المبدل عنه
وهو السبب ووجه الاقربة ان الصاد وازار والسين وان اشتركت
في الرفاوة والصيغة الا ان السين وازار المنخفضة المنقطة والهاء
من المستقلة المنطوقة والثابت في الامام برده مصحف عثمان
وقيل هو قوله السلام فالمراد التثبت عليها وكونه وهو في حكم كبر العاقل
اذا العامل فيه مقدر من جنس المذكور والمقدر في حكم المذكور وهذا مذمت
والكثر المتأخرين ويشوبه كلام جارانته وكث البديل من المفصل وصرح
في الكشف وذهب جماعة الى ان العامل والبديل هو العامل والمبدل منه
والشيخ الرضي رضي الله عنه عد جارانته منهم ويومى اليه كلامه والمفصل
من حيث انه المقوم بالنسبة استدلال على ان العامل فيه مقدر وليس هو العامل
والمبدل منه وقوره ان البديل وان عدت التواضع الا انه مستقل بذاته
مقصود بالنسبة ولزامه لشرط مطابقة للمبدل منه تعريف وشكرا وهذا يقتضيه
ان يكون عاملا ايضا مستقلا على هذه لا على ما في شيء قبله على غرض طريق
واعلم ان هذا الدليل بعينه استدلال به اصحاب القول الاول وظنى انه الحق
مبداهم بما هم قائلوا بالاستقلال البديل وكونه هو المقوم بالنسبة يؤيدان
ان العامل فيه هو الاول لا المقدر الاول لان المستوعب كالمساقط فكان العامل
لم يعمل في الاول ولم يشره وفي كونه التاكيد لذكر المسبب اليه
وكبر النسبة كبر العامل والنقص على ان طريق المسبب اه
قال والكشاف فان قلت ما فائدة البديل وهل اصل اهدنا صراط الدين

اولا

كذلك

القطر

انعمت عليهم قلت فائدة التوكيد لما فيه من التنبه والذكر والاشارة بان
المستقيم بانه وتفسيره صراط المسلمين يكون ذلك شهادة لمراد المسلمين
بالاستقامة على ابلغ وجه واكد كما نقول بل اذكرك على اكرم الناس وانهم
قد ان يكون ذلك ابلغ في وصف بكرم والفضل من قولك بل اذكركم على فضل
الاکرم الا فضل لا يتلك ثبت ذكره محمداً اولاً ومقصودنا اننا وروفت
فلما ناقبنا وايضا ما للاکرم الا فضل فحجبتة على في الكرم والفضل كما قلت
من اراد رصداً جامعاً لمختصين فعليه فقدان فهو الشرف الموعود لاجلها
فيه غير مدافع ولا منازع انتهى كلام جازله ما يكون طريق المؤمنين
ذكره المسلمين اولاً والمؤمنين ثانياً لومي الى اتحاد الالين والاسلام عند
لكنه خرج في شرحه للمصباح مفاخرهما وروايت الفاتنين بانها دهما ففعل
هذا رجع عن ذلك فان تاليفه هذا التفسير بعد شرح المصباح وقيل
الذين انعمت عليهم الالين وليس المراد به اهلهم شريعتهم لا خدا فيها وشرح
اكثر ما بل طريقهم في الزهد والدين والرغبة والارادة ومراعاة الحق لله في سائر
الاحوال اما هم متفقون عليه من اصول الدين واجتناب الفواحش
وساير ما لا يتغير بتغير الزايع وهذا القول منسوب الى قتادة والقول الذي
منسوب الى ابن عباس والاولى ما في بعض التفاسير من انهم المذكورون اولاً
اولئك الذين انعم عليهم النبيين والصدوقين والاشهداء والصالحين
لشهادة ما قبله وهو قوله ولهديناهم صراطاً مستقيماً وهذا القول نقله النور
من جمهور المفسرين ويؤيده ما في بعض التفاسير علماء الامامية والاطلاق الذين
انعمت عليهم وعدم تقييدهم بالمسلمين او غيرهم وهو قيل اصحاب يوم
وعلى من قبله كيف يتيق بالمسلمين ان طلبوا هداية طريق اليهود والنصارى

فانما انشئت والعكس والمداخلة
قبل ان يثبت بالاشارة

لقد

بعد ما نسخ دبرهم بدين بنيانهم واجاب بعض المحققين بان المراد اصولهم ^{عنقارية}
التي بته والوقوف التي لا يغير مع الايمان واقول لا يكفي ان هذا هو حسب
ان يكون قول المؤلف قبل التوفيق والاشارة ضايعا لا يحصل له الصلح والصلح
ان ينف المراد طريقهم فشدته انشئت في امور الدين والتمسك بحكام
التورية والاكبل والمواظبة على تلاوتها مثلا فاذا قال المسلمون اهدنا
صراطهم يريدون شدة انشئت في دين الاسلام والتمسك بحكام القوان
ومداوئة تلاوته وامثال ذلك وروى صراطهم انشئت لئلا يتهم
الحليل ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه في تفسيره المسموم
بالبيان هذه القواعد الى عبد الله بن الزبير وعمر بن الخطاب ثم قال
وروى ذلك عن اهل البيت عليهم السلام والمشهور الاول انني كلاما وسيا
والكشف الى عبد الله بن مسعود فاطلقت لما يستلذه الاولى على
ما يستلذه او تقديرا للاطلاق باللام غير متعارف وكأنه ضمنه من التفسير
وكونه ومراده ان النعمة في الاصل مصدر بمعنى الى المستلذه لكون
الان ان ملأ مثدا فاطلقت على نفس الشيء المستلذ كالمال مسماة
للمسب باسم المسبب من النعمة وهو ليس اي ان النعمة بالكسر ما خور
من النعمة بالفتح وهو ليس بهذا والمذكور فيما رايته من كتب اللغة
ان النعمة بالفتح هي التمتع والكسر هو المال وكونه ومن كلامهم كم ذي نعمة لا نعمة
له اي كم ذي مال لا تنعم واما الذين هم النعمة في جنسهم ودينهم
واخوهم هنا هم ثالث وهو ما يكون دينيا واخويا معا كمؤنة الله
وكانه لم يذكر تركيبة من جنسهم معا فكانه ليس بشيء راسه كنفخ الروح
فيه مسامحة فان نفخ الروح انما هو النعمة فهي الروح هذا والنفخ افعالهم

فخر بغير جسم أو قال المؤلف في تفسير قوله في سورة الحجر ونفخت فيه
 من روحي لما كان الروح متعلقا أولا بالبدن واللطيف المبعث من القلب
 ونفيس عليه القوة الحيوانية فتشرب ما ملأ لها في ثباتها ونفيس الشرايين لها
 البدن جعل تعلقه بالبدن نفسي والنطق بجميع ادراك الكس
 لا النطق اللبني كما في بعض الحيوانات إذا الكلام والقسم الروحاني
 والكسبي تركيبة النفس اه هو ايضا فسمان روحاني وجسماني
 ولم يصرح المؤلف بذلك الكفار بالتمثيل فالروحاني تركيبة النفس اه
 والجسماني ترين البدن اه والثاني اي الجسم الروحاني ان يعفوا
 قد قال هو ايضا فسمان موهبي كالعفو من غير سبق توبة وليس في العفو
 بعد حصول التوبة والمراد هو القسم الاخير اي المراد من العفو والتمت
 عليهم النعم الا فورية وما يكون وسيد اليها من النعم الدنيوية لان المطر
 هداية هراط المسلمين لا هراط كل من النعم الله عليه لدخول الكفار فهم هذا
 ولا كفي ان فخر في قوله من القسم الا فورية ببيانته على معنى اه
 اختار البدل لما فيه من التاكيد والتشبيه على فاس مام او صفوة
 بسنة او مقيدة كونها مبنية على تقدير ان يراد بالنعم والتمت عليهم
 النعم الا فورية وما يتوصل به اليها من الدنيوية كما حكم به المؤلف
 في سبق وكونها مقيدة على تقدير ان يراد بطلب النعم او الدنيوية منها
 لدخول الكفار والمنعم عليه ح هذا والاول في التفصيل بانه قد سبق
 ان الذين التفت عليهم هم المؤمنون او الانبياء او اصحاب موسى وغيرهم
 قبل التورث والشيخ فعلى الاول ان اراد بهم من الصف بالايان ولو بالجملة
 وبالمفرد عليهم ولا الضالين العصاة منهم واجابون ببعض العقاب

فالصفة مقيدة وان اريد الكاسون فالايان فمبينة وان اريد الموصوف عليهم
 ولا الضالين القضاة اليهود والنصارى فمبينة ايضا سواء اريد بالمؤمنين
 الكاسين او في اجملة وعلى الثاني في الصفة مبينة لا غير باقية تفسير الموصوف
 عليهم ولا الضالين وعلى الثالث كما لا اول بين النعم المطلقة
 الثانية لهم بطريق الصلة وبين السادة الثابتة لهم بطريق الصفة وسمى
 الايمان نعمة مطلقة لانها اعظم النعم كما ان الله تعالى سعادته الثانية بين
 في التو والايكل منها وذلك اي جعل غير الصفة للموصول لا يصح
 بدنا وبل لتوغلها في التكرار وكون الموصول من المعارف فلا بد منه في
 في الموصوف او الصفة فالاول باقرار الموصول بحري الكثرة اذ لم يقصد
 معهوداى لم يقصد به جميع المسلمين ولا جميع موين منهم بل طائفة
 غير معينة وقر عليه الانبياء واصحاب موسى ويحيى فيصير معهودا
 ذهبا كما لموصوف في البيت وهو كالنكرة فتارة ينظر الى معناه فيقال
 معانها فيوصف بالنكرة وبما يجدها في تارة ينظر الى لفظه فيوصف بالمعنوية
 ويجعل مبتدأ وواو حال وهذا الثاني وبل لا يخرس بعد الثاني فيجعل
 غير معنوية بالافان في كذا راء وهذا الرتب ولقد اقر على التسميه
 افوه فمضيت ثم قلت لم يعينى اى فامضى ثم اقول وانما يدل على
 الى الماضي لتحقق التصا في الاعراض عنه وانه من العاطفة فاذا انحصرت
 التواختصت بعطف اجملة الى السيد المحقق حواشي الكشاف
 ليس المراد بالليتم في البيت جميع اولاده اولا مره ودر عليه ولا فردا معينا
 لعدم الدلالة عليه ولقصوره عن افادة المقصود الذي هو وصفه كمال
 اجماع وقوه الانارة ولا انحصار من حيث هو اولادها بها المراد وبل

الانارة كذا في الروايات
 ممد

محققه من حيث وجودها في غير رذلا بعينه اي على لسانه وقوله بسبني صفة
 لا حال اوليس الموعود على تقدير الموركي الالبس بل على ان له مروراً
 فوافقت متعاقبة على لسانه الامام الخليلي ربه داباً ومع ذلك
 موصوفه صفة فانه اول على ان غصنه من السفها و عدم استغاله
 ممكناً فانه اشبه كلام السيد لعنه من الحركة من غير السكون اي من
 هذا اللفظ وقوله عليك بالحركة غير السكون وعن ابن كثير لفسده
 قال في الكشاف وهي قراءة رسول الله صريدانها عارة عا والافضل
 التواتر فانه عا و قد يلقى كل من التواتر سبع المتواترة انما نسب
 الى كل واحدة من الائمة السبعة لا شتارها بها ونفوذها فيها بحكم
 خاصة واما غير ما فاذا لم يثبت بها احد نسب اليه ص سواد كانت عارة
 ام لا وهذا هو المختار عند المحققين والعامل النعمت بريدان العامل
 و الحال وصاحبه معا هو النعمت لان وف اجزائة يوصل مع الفيل
 المحذورة واهجور و هذه هنا منسوب المحل بفعل وهذا لا يكتب روضح
 و الحال فلا يرد ان العامل في دي الحال هو احواف اي رولا يدوم
 من احدى العامل و الحال وصاحبهها او بالاشتراك ان في النعم
 بما يعم القبلتين اي الامور والكاف ليعبر بالاشتراك منقدا
 والنفس ثوران النفس ارادة الانتهام الثوران اليه والنفس
 الدم و ارادة معقول له اما من قبل ضربته ناديا فهو ما فعل في قوله
 او من قبل قدرت عن احب جينا فهو ما فعل لمصولة ومبني الاحمالين
 على ان ارادة الانتهام بل تابع للنفس مستند عنه او مبداء وسبب
 كل محمل وكلام الحكماء في ذلك مختلف فيفسرهم على ارادة الانتهام

الا غصنه خشم زو بر
 ممد

مبدأ للفضب وبعضهم عكس على ما قرئ في تفسير الرفعة الرحيم عز ان صفاته
 اي نوقد باعتبار الفايات التي هي افعال دون المبادئ التي هي الفعالات
 لانه نائب الفاعل المسمى في الشرح عبد القاهر واتباعها على ان مفعول
 عالم يستعمل فاعلا على اصطلاح ابن ابي حبيب وابن مالك واتباعها
 على ان ليس فاعلا اصطلاحا والمؤلف هنا يتبع ابن ابي حبيب ومخالفا
 جاراه وفي تفسير سورة احسن عكس الامر ففعل قوله بعد انه استمع فاعلا لا في
 كذا في الاول اي عليهم في التمت عليهم فانه منصوب المحمل على المفعول
 لا مرفوع المحمل بالبناء وهذا من سبيل التصحيح الواضحة فلا وما عدم النقص
 له في هذا الكتاب الذي مبناه على كمال الاجازة هذا ولا يخفى ان في قولهم
 ايجاروا وجوز في محل الرفع او النصب مساهلة او المنصوب المحمل في الاول
 والمرفوع المحمل في الثاني هو الضم وهذه من اثار الطوائف اللغوية التي اوصلت
 الى رفع الفعل لما بعده ورفع او نصب محلا كما يكن منه اما الطوائف المستوية
 فان المحمل فيه للمجموع الواقع موقع عام فان ايجاروا قولنا زيد في الدار هو
 مجموع الدار لا الدار وهذا ولا مزيدة لتأكيد ما في غير من معنى النفي
 قد تقرر والخوان لا بعد الواو العاطفة انما تراد اذا كانت في سياق النفي
 وفايدتها التأكيد والنفي يشمله كل واحد من الموقوف والموقوف عليه
 لتساويهما ان المنفع هو المجموع من حيث هو مجموع فيجوز ان يثبت احدهما
 وغرض المؤلف تصحيح دخولنا في هذا الكلام وبيان ما قصده بهذا المقام
 ولذلك جازاه اعلم ان غير لفظ وضع للمفارقة وهي مسندة للنفع
 وقد مراد بها اثبات المفارقة كما في الآية الكريمة فكون اثباتا متضا
 للنفع فيجوز ما كسده بل وقد مراد بها النفي كقولك انا غير هذا رب زيد

اي لست ضار به لا اذ مني بل تخلف ضارب فيكون نصا صريحا ويكون الالف
متمزلة لعدم فاعل فيجوز لعدم معمول المضاف اليه على المضاف كوا نازدا
غير ضارب كما هاز انا زيد الالف ضارب ففعله وذللك اي ولاق في
التمني فيجوز ان يحصل ويكون الالف متمزلة لعدم هاز ان لعل
انا زيد اغير ضارب لعدم معمول المضاف اليه وهو زيد على المضاف
وهو غير كما هاز لعدم معمول ضارب على لا التانيه وقولك انا زيد
لا ضارب وان كان لا لعدم معمول المضاف اليه على المضاف فليان
فانا مثل ضارب زيدا انا زيد امثل ضارب لا مثاق وقوم الممول
حيث يمتنع وقوم الفاعل وقوى وغير الضالين لست في الكثرة
هذه القواعد اما امير المؤمنين علي ع وعمر بن الخطاب وله عرض
عن بعض ولد اقال الحكما كوننا احبارا من وجه واحد وكوننا اشرا را من وجه
كثيرة وكفى في التمام طريق الضلال اول شئت اودية البطلان قوله
ستفوق امتي ثلثا وسبعين مرة فوجهنا جنة والباقيون في النار
لعله بعد منهم من لعنه الله لفظ منهم لست في القوان والاية في سورة
الما تدة هكذا قل بل انبئكم بنسب من ذلك مشوثة عند الله من لعنه الله وعظبه
عليه وجعل منهم القردة والثور وانظر انه كان كلف المؤلف فيهم
ما بقا رفقة استحق لك وقد روى ان كون المصنوب
عليهم اليهود ولا الضالين الضاري والراوى هو عدي بن هاشم
عن النبي ص وانظر ان هذا من نية الوجه والافواه دون هذه الضميمة
لا يصلح وجهها لانه قد نسب النصف الى الضاري في قوله بعد لست
ما قدمت لهم ان سخط الله عليهم واليه جميع الكفار وقوله سبحانه

غير

ولكن من شرح بالكوفه صدر الفقيه عن الله وكذا الفندال نسب الى اليهو
 في قوله بعد اولئك الشتر مكانا واقل من سواد السبل والجمع الكفار
 وقوله بعد الذين كفروا وعدوا عن سبل الله قد ضلوا هذا لا بعيدا وقل
 الاستغفار لضعف هذا القول لضعف سند هذه الرواية وروى
 ولا الضالين بالهمزة المفتوحة واللام المشددة هذه القراءه منسوبة
 الى ابوب السختياني بالي والمجمع والتا المشاة مرفوق والي بالمشاة
 مركبت وفي بعض نسخ الكشاف السكتا بالهمزة والسين المكررة
 منسوب الى السكتان على لغة فقهاده قال ابو البقاء ههنا فاشبه
 فكل الف وقع بعد ما هو مشدود قال صاحب القاموس ان الذي
 نفس عليه جمهور النية ان ذلك لا نفس عليه وإنما سمع منه الفاظ
 مثل وانه وشانه قال ابو زيد سمعت عمر بن عبد بنوفل يقول لا يار
 عن ذنبه الش ولا جان فظننته قد لحن حتى سمعت من ابوب وانه وشانه
 وهاهنا مد الفه وقصرنا والميم مخففة فهما قال بعض اهل اللغة ان
 مدته للكشوع ووزنه فعيل اوليس في كلام العرب افعيل ولا فاعل
 وربما جعل سريانيا او فارسيًا مقرب مما ين اى لا يطلب شيًا سوى
 هذا وروى بعض المفسرين شديد الميم مع المد عن الامام جعفر بن محمد عن علي بن ابي حمزة
 وانه يفتح اتم بفتح قصه ومعناه فاضدين اجابك وعلل بضمه بغير
 محذوف كدعوناك وكوه وهذه الرواية لم تثبت عنه وعسى ان يهدر
 فهو فلان لا فلهما على حوار قولها والصدوه لتنا في المنقول عنه
 وعن باقي ائمة عليهم السلام من عدم قولها في الصدوه لا للامام ولا للامام
 لا التنا والكتبين مع كثرة الدوران على اللسان فحاشا خفا حركات

قضا حقه وعرفه وفصده
 انشتره وانفوا شئ ما انشتره
 من المال

اهل البيت

ورحم الله عبدا قال آمين هو للمحمون وهدره بارب لا تسبح قبحا ايدا
 روى انه لما افذه ابوه الى مكة امره بان يعلق بالسراويل الكعبة ويسال الله
 ان يخلصه من محبة بني فلفل بالسراويل الكعبة وانشد هذا البيت
 آمين فزاد الله ما بينت بعد اصدده تبا عني ففعل انفسا له وفعل
 كعبوا اسم رجل وقدم آمين على الذي راى فزاد الله لمزيدا لهما م
 باجابه ولبس من الثوان انفا فلفظ انفا فلبس في الكسوف
 وقال في التفسير ان آمين عندي هجر الفاكه وعند غيره ليست منها
 انتهى وقال الكواشي ولا يكره قولنا انها ليست من الثوان فانه وهد
 في زماننا خلق كثير يعدون انها من الثوان وانما قد يمت انتهى في نقل
 المؤلف لم يثبت على لفظ هؤلاء لانهم ليسوا بمحدثين بل هم اهل زمانهم
 فنادر كاتبة على الكتاب قيل وجه شبه انه يمنع عن الذي افساد
 احبته لما ان احتم منع عن الكتاب نسا وظهور ما فيه على غير كتب اليه
 ويجوز في اجماعه هذا مذهب الشافعي لما روى وايل بن حجر
 وايل كقابل مهموز وجر باحار المملة المضمومة واجم ال كنه وافوه را
 مهله وعن ابى حنيفة انه لا يقوله هذه احدى الروايتين عنه وهو مذنب
 مالك واستدل بارواية ال كنه فان ظاهرها في القول بين الامام
 والما موم وهو يعطى عدم اشركه عبد الله بن المغفل بضم الميم وفتح
 الفين الميم والنفار المشددة والما موم نوم موم نقول عليه السلام
 فيه انه لا دلالة في هذه الرواية على المعية وانما يدل على تامين الما موم
 بل قد يدعى دالها على عدم تامين الامام كما فهم مالك
 الا فترك قال المحقق الشافعي في حواشي الكشاف هذا الحديث صحيح وان

اكثر الاحاديث المروية عن ابي بن كعب في فضل آسور موصوفه قال الصنف
 وضعها رجل فرغب ان يلقى قيل له وذلك عند ربات الناس
 قد استغفوا بالاشعار وفقه الى حنيفة وغير ذلك ويبدوا القوان وراء
 ظهورهم في ردت ارجعهم فيه انتهى كلام السيد ورايت في بعض الكتب
 انه قيل له ان سمعت قوله من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار
 فقال ان لم الكذب عيبدل كذبت له لم تنزل المروي تائيد
 الفصل المزد الى المثل ووجهه مجموع سورة يانها في قبل قوله بعد هذا
 بجهنم فله عشر امثال لها او مثل الحذ حنة وقال بعض المحققين
 تائيد الفعل لاكتساب المثل التائيد مما اضيف اليه انتهى وفيه نظر
 فان المضاف اليه كبيت التائيد من المضاف اليه اذا صح الاستقار
 عنه بالمضاف اليه كقوله كما شرفت صدر القفاة من الدم وكذا صح
 الشرح الرضي رضي الله عنه وابن مالك فقد قال في الفيتة وربما
 اكتسب ما ان اول تائيد ان كان الحذف مؤثلا وما يمكن فيه ليس بهذا
 القبيل قلت على سياق الكلام يصحى قال على فلا بد من هدير
 اى وعن ابي انه قال قلت لى وقد سئل بان القائل يلى هو
 ابو هريرة لا ابي وان كان انى طلب ابي لعلم ابو هريرة بان مراده
 تميم الخطاب لكل سمع لا كخصيصه باقى الا اعطيه بالبناء
 للمفعول والظان المراد اعطيت ما شئت عليه من الثواب
 وروى عليه ان جميع القوان لك فان من فعل مثقال ذرة خيرا
 في وجه كخصيصه ولعل مراده من تدعو بكلمة من بتقوى الدعاء
 كواهدنا وانف عنا واغفر لنا الا احب وما قيل ان المراد ثواب

لمخ

قراها

قرايتها لا يحيط البتة فمبنى على جواز الاحباط والاكثر لا يقولون بقوله
 حتما مقتضا فيه اشعار بان القفا المحتمل قبل التغير كما لا يخفى والله
 بعظم الكفاف وشدة التنازع على وزن زمان وهو الاصل مع كونه
 والمراد منه هناك المكتبة تسمية للمحل باسم الهمزة وسائر الالف
 المنتهي بها التامى بقدر اروف الهمزة باسمها كما تقول في جوفهم عين
 فارا ومنه فلان يجر فلان اى تقدمي اليه واما اذا عدت اروف
 بنفسها لا باسمائها الموضوعة لها كما تقول في جوف ج ع ف لم يكن
 ذلك تهجي وهو يقتضى بنفسه تقول بجوت اروف وتهجتها وح
 فقوله المنتهى بها اى على تجريد التهجى عن قيد الاسماء كجعله معنى عدا اروف
 مطلقا اى الالف لا الذى بعدها فكون المفعول بدا واسطة اخر
 اروف محذوف و يقوم اى رواج و ر مقام الفاعل على ان الهمزة
 صلة للمفعول والترك فقولك تحنت بعز به او على لهما مع الاشارة
 اى المائة بها متجهة سمتها كذا افاد السيد فى حواشى الكشاف
 لكن الظاهر كلام اهل اللغة ان التهجى بقدر اروف سواء كان باسمائها
 او بنفسها قال فى الاساس هو لجر اروف وتهجتها بعد راء و قال
 فى القاموس الهمزة تقطع الكلم ووفى وعلى هذا التقدير فى التام عن
 عن ارتداد التهجى او التهجى كما لا يخفى مسماها اروف
 التركيب منها القلم مجسم وعين منها اسمان لقولك ج وع كما ان زيدا
 اسم لذات المشقة وما يوجد من كلام متقدمى النحاة من سميها لوفى
 فمحول على ضرب من التشايع فانهم لم يسموا عن مثل ذلك وما روى
 ابن مسعود انه لما نظم الحديث الطلاق اروف على بعض تلك الاسماء ووفى

التي تهجى بها

بهدم بالاستسفر الاسمية ذكر ان الحروف لاتباين الاسم بل يقع لكاهنه ما قال من قرا
 كلمة من كتاب الله وحيث شملت الكلمة اللغوية اللفظ المفرد وبغيره يتبين ما
 ترتب احسنه على كل مفرد فقال لا اقول اه ولعله سماه اى سلمنا انه
 اراد بقوله الف و و الحرف المصطلح لكن بعد اراد بدلول الف كاول
 حرف او لم على هذا الحمل ان يكون في قراءة الم سبع حركات لانه حيث
 ولي كانت سميا تما ظاهرا كلامه يعنى بانها المصدر عن تركيب
 الاسم في الاول ان يقول وهدرت اسمائها بما يكون اه واما ارادة
 التركيب القصدى فمنعده واستغرقت اللمة اه يريد ان ما لم يكن
 مصدرة استقريرة في اللمة ولفظ الف اذا اراد به اللينة مستعاره
 وحقت بالاستقار له مناسبة اشراك الالف كما هو مشهور واما لفظ همة
 مستحدث وكلامنا ليس فيه على انها مصدرة بما يوجب من بدلولها وان
 تبدل منه كثيرا وهر ما لم تكن العوامل اه اى ما لم تكن العوامل والية
 عليها ومنصرف منها اقول وعلى هذا لا يرد ما اورده فيكون من ان العوامل
 لا يلبس بل هي على العوامل ولا ان الاولى في العامل المعنوي غير ما لوف
 والمراد بكونها موقوف ان يكونها سكون وقف لا سكون بنا اولها
 ما جمع بين الساكنين في الوقف ولو كان يكونها سكون بنا المفعول
 بينهما في نثار الاسماء المسند فارق للعادة الظاهر ان فرقها
 انما هو مع رعاية تلك اللفظ لا و لا ترك لفظ سيما
 اربعة عشر اسما مجعها قولك مراط على حق منسكه كذا في تفسير النيش بوا
 و و و المعجم المع النقط والتركيب من قبل يسمى اى مع اى و و و
 الحظ المعجم اى المعكوف الكز و و و بالنقط بين خطوط الاعم

فان الالف المدودة منها هم الميمون
وغير المدودة فاما بعد ومن الميمون

ان لم يعد منها الالف اى الساكنة اللينة اما بادراجها كت مدلول الالف
او باخراجها عن الاعتبار لانها لها نالبا عن الواو والياء وقولها
يكنها ونائدة الشرط انها لو عدت براسها بان اريدت وقدما بلفظ
الالف ولم يخرج ولم يخرج اخرج في التفسير عن الميمون الالف الهمزة قبل
الاسامي تسعة وعشرين بعد ما اذا عد منها اى مستقدا لا محوفا
ولا مندرجا والفي ان للحروف واما ارجاعها الى الاسامي او التوزيع
فيه فله ما لا يكتفى والذي يلحق منه كلام ان الالف اللينة لما كانت
ذات وجهين الاستفاد براسها وعدم ادراجها او ارجاعها روي الوجهان
في ورد اربعة عشر اسما في تسعة وعشرين سورة الاول الثاني والثالث
سنتك الشئ الا الى اخر السؤال وحذف اسم امارة والشرية
ما يحتملها وى الصوت عند محو فداوى والاقط الدين الميمون
ومحس اى صلب ويجمع والمطيف بفتح الباء ما ينطبق فيها ذلك
على احكك الاعلى فيهم الصوت مع بين اللسان وما هاداه من احكك
الا على والمورد هو غير المنقوط منها ومن نصف المنقطة وهو عند المطبق
ما يحتمل قولك المحض معسكه وطبع بضم او خف فله فلتها اى
لما لم يكن لها نصف صحيح لم يكن الا اقل الاكثر والاقول مرج الاقل اشوارا
فلتها والمطيف وان غلبت اليها الا ان لها نصف صحيح
من اللينين اى الواو والياء اما الالف اللينة فمنقبة عن احد هما
وهو الذى يصعد الصوت اه عدل عن نوعها بما يرتفع منها ذلك
اى احكك لانه لصدق على المطبق وكما ج الى التوق بان الاطلاق
لهم الاستفاد ولا عكس فان من نطق بالياء والفاء استغناء

اى اتمك بدا الطابق وبالصد والفا يستعمل مع الطابق ذلك على اتمك
 ومن البواقي المنخفضة وهو احدى وعشرون نصفها الاكثر وهو احدى وعشرون
 مجموعها قولك اتمن ربح مسك واخبر الاكثر لكثرتها على ما قاله السيو
اخبر ارماني المفصل من انها ثلثة عشر مجموعها قولك استجده يوم طان لفظ
 منها منها والظلم الكسر واصبدال تصغير جمع اصبدال ببدال النون لاما والاي
 ما بين الهمز والنون وهم اصبدال كيعربو وان واخذت القوافل
 حدثت بالمثلثة فبدلت في واغن اصلا ان وهو عنقته تميم قال شاعرهم
 اتمن ترتممت فوق منزله وتروغ الدلو مقب الماء واصدر فروع وباتمك
 بفتح الباء اى ما اتمك نصفها الاقل وهو السبع الاول واختار
 النصف الاقل منها والاكثر من اخواتها لما ذكره من اخف والقصاصه كانت
 اخواتها اكثر فائدة منها فذكر الاكثر من الاكثر فائدة والاقل من الاقل
 وهو الميم والاراءه فيه انه انما يكون الراء والسين معجمين او محملين
 او محملين والكلام لا سيهم على شئ من التقارير الاربعة اما الاول
 فذان المذكور من الاربعة ربعها وهو الميم لا نصفها واما الثاني فذان المذكور
 مع ثلثه اربعها وان اهل البيت الراء فقط فالف عددا فما يدغم فيها
 وكذا ان اهل البيت السين الذقية ذلق اللسان بالسكون
 طرفة والاعتماد المذكور تمشي في الباء واخواتها اذهر شفوية فالاول ترك
 ذكر الاعتماد وتسميتها ووف الزلاوم اى سرعة النطق وسهولة لان النطق
 بطرف اللسان والشفة اسهل كما قالوه والمنقول اما من الاثبات بالنوافل
 او من الشفيل وهو قول امير العسكر قتل فلانا فله كذا كثيرة الوقوع
 في الكلام ولذا قالوا لا يكذب كلمة رباعية ولا خماسية الا وفتها منها واما

حز

عنها كالنسي فدخيل واما الحليقة فظ والمذكور من الدليقة الرار والنون الميم
والدم ومن الحليقة الهمة والحاء والعين والياء

السمية ولفظ منها تذكر وكسورة اى مقلوبة والكثرة نعم انه اه
المفردات الثلاث ص و ن و اثنايات الاربع ط طس س عم
والثلاثيات الثلاث الم الر طسم والرباعيات المهن المرواخي سياش
كبيعه مهن كوفد وحيفل الاول من المسمى الرابعى رباعه الاله

ولم يدغم لان المسمى لا يدغم ومعناه المكان المرتفع والثاني ملحق
بالحماشي زيادة النون ومعناه الغلط الشبه
هر ما يظهر من قوله نعم انه ذكرنا مفودة اه / وقيل هي اسماء السورة

هذا القول من راحيل وسورة ولا بعد فيه كبر افان نسبة الاشياء
بحروف المعجم شائعة عند العرب كما سموا النخس صا دا والنسي عينا
واحمد قافا واحكوت نونا اله غير ذلك ووجه الاشعار ان الاعدل

فان الاغلام المفقول ان راعى فيها المناسبة بين الاصلية والعلمية وقد
ملك المناسبة عند الاطلاق اليقين والمقدرة مثلثة الدال ودون
سمعة عند وضعها انها وتكون ومعارفها للسور فله لو لم يكن مفهوما

باب في رلفا على والمفعول وفي هذه الملامحة نظرا بهر لحواز لونها
مفهمه لسيف كالبنيمة فلا يدرم الخطاب مبهم ولا بالرخي مع العولي
ولا عدم كون انما انما ماسرة سانا وهدى والتمهي لا كونه لكل

ولا عدم كون القرآن بآية واحدة في كل سورة
منه ولعل هذا وجه نسبة الاستدلال الى الغير وستمها اي اولها
من استدلال الصبي بموت اول ركبته واللقب هو العلم المشهور
او ذم والاشعار فيمكن منه فخر كما لا يخفى

اولدم در امانت و امانت به سر و پای

لكن لا ينبغي على هذا ان يكون على
للسور وقد قال كان على المؤلف
الاشارة الى تريف هذا الدليل لانه
غير المتعارفة ولعلنا نرى انما
مكتف من ذلك للاشارة الى عدم مناف
مدلوله الى هو متعارف بل للتنبيه على ان
اليه احسن وفيه ان اول كلامه في
بالاشارة الى ما تقدم من انفس

هذه وجوه ضعيفة ذكرها بعض المفسرين وغرض المؤلف تبيينها وتبين هذا الوجه
ان السبحة مفعلة عن ذلك ونقل صاحب هذا الوجه لا يجعلها من التوان
في الحمل لكن نقل بعض ائمة اللغة من عادة العرب في كثير من المحاورات
انهم اذا استأنفوا كلاما منقطعا عما قبله صدروه بشئ ينفك اسلوبه
بشئ لا ينفك عليه على القطع الاول واستئناف الحمد بفتح نزول الخدش
وقطرب بضم القاف واسكان الطاء المهملة وضم الراء واووه بارموله
من اعظم تداخلة سبويه وافاضل اللغويين واسمه محمدا لقبه بهذا
سبويه والقطر في اللغة دويبة تمشي طول النهار ولا تستريح الا ليلها
وكان محمدا يداها كل يوم الى الاستفاضة من سبويه فكما فتح
الباب طلوع الفجر وهذه واقفا عنده فقال له يوما يا انت الافر
ليل فاستتر بذلك افتقرت عليها الاولى الى افتقر لغزنا رثا
والمصرع الثاني قوله لا تحسبنا نمسينا الا يحاف وهو بالياء والمنشاة
التحتانية واجم اسراء الراكب مجموعهما الرمز اي صورة هذا الاسم
في الكتابة او في اللفظ على نوع من الالمام فلا يحل عدم الالف
وكذلك كما يقال في موضع الران اسه اري وفي موضع المران الله اعلم
وارى او الامداد اقوام اداى مقدار بكمهم واياهم اعمارهم واحمل
اجم المضمومة والميم المضمومة المشددة فنبتهم رسول الله صلى الله عليه واله
تغشى من اطلاقهم على هذا الرمز او دالة بالنصب عطف على اشارة
ومقسما انظر انه خبر ثان يكون على نسق فذلك نصير هذا الكلام عالما
او كانتا او شاعرا وان است ذلك فاجعله حال من احواف والفيم
في مقسما بها ونشرتها يعود الى احواف اعتركتها لا هذه وهذه ما اذ ليست

وهذه مادة الاسماء والخطاب فقد وقع الاختصار على البعض والمراد الكل
كما نقول فرات الحمد وتريد الفاعل تمامها ثلثة اسماء فضا عدا اه كوا
المص كيمص وهما استنكار آف وهو حال اهل الاسلام اسماء الله
سبحانه بها وانما رهم غير ما اللهم الا ان يدعى ان هذه الاسماء اللفظ
توقيفية واشتهار بعض الاسماء دون بعض غير مستلزم ويؤدي
غاية ما لعل في وجه التادية ان المثلث بعض السورة في ذوا وضع
لكل كان موضوعا للنف فمما يقتضي بمسماه بهذا المعنى وهو كما ترى وفي
وفي احوال الشريعة وغير ما على الكشاف ان هذه التادية مسببة على يوم
ان اجزاء لا يغير اللفظ والافعال جميعا فانه كان مغايرا للفظ هذا
وظهر ان نقل المفسرين امثال هذه الامور الواهية والمقصود اليها عنها
حما لا يليق بان التفسير بل هو يضيغ للادوات والالتباس واضاف
للمداد والفرطاس والاكشاف بمرنها وغير ما كفوا في السور الا في
قد صاغت رباوتها لاجل ولا يقصر كونها للاكشاف لوقلتا به ان لا يكون
لما يقع في صيرها حتى لا يكون اسما للسور فيجوز اجمع بينها فلم يحتمل رباوتها
للكشاف في مقابلة كونها اسما للسورة ولم يعمل اي هذه الالفاظ
في معنى ذلك اللهم لا خفاء بها وتما قبل ان تواف في السبت
امر حز قافه بمفع قفاه اي اتبع فان فاعل كرم مفع فعل كونه سا قفاه
كان سا يرامع احبته فقال لما فاعل لتخرج مفع السيف فقلت له
سرمز وراي وابيع ان ترى فانك قد ثبت من السير معي فقال لا تخش ابني
الايحاف وغرضه ان ما ثبت ولكن كان قصدي استراحتك الا ان
انه عداه كما عدا لالف تارة من الالاء واوفى من الرمح واوفى من انا وعلية

وجوب ١

اللام والميم وانت خبر بان هذا التائيد محل نظر وكذا قوله ليس تفسيره ولا
هذه المعاني فان قوله معناه انا الله اعلم وقوله اي القوان بمنزل من الله
ينادي على خلافه ولا يجب اجمل عطف على قوله ليس خفا راى لم يعمل
في كلام اللوب كيت اجمل يكون ملحق بالمعنى اذا لا الى في رفع الاستعارة
في دفع قول القائل وهذه اه تعجب من جعلهم حيث فسروا خطا
اللوب بم ليس من لغتهم وقيل منشاء التعجب انهم بعد ما سلموا كونه من الله
قالوا كيف يدخل فيه ولا استمرار له لان وجه الدخول في الدين
من حيث انه دين الله سواء استمر او لم يستمر وفيه نظر لان سببهم كونه دين الله
مهم ولا دلالة لقولهم كيف يدخل في دين عليه هذا وهما كذا مشهور وهو
ان ابا العالي لم يستدل بتسمي النبي صلى الله عليه وآله بل بتلاوته اياها بهذا الترتيب
عليهم ولقررتهم على استنباطهم فتعوض المؤلف لتوجيه التسمي عار عن الوجوب
ويحظر بالبل ان قيام احتمال كونه التسمي تعجبا من جعلهم لما كان ما ديا
لبيان الاستدلال وما لنا من احكام نوزعهم على ما استنبطوه كان له التصور
له وجه وجهه اضمار شيئا بهي فعل القسم مع فاعله ووقوف القسم
وجوابه مع ما سلمى القسم من ان واللام ان لم يجعل ذلك الكتاب مشدودا
وناهيك اي حيك وكافيك اسم فاعل من النهي اي التثنية
المذكورة تنهاك عن طلب دليل سواء والى زيادة او دخولا بالنظر
الى حال الموضع كانه قيل الكنف بتثنية سبويه او متعلق بالتمسك المحذوف
اي ناهيك التمسك بالتثنية والمسمى هو مجموع السورة اه هذا الظاهر
لا يدفع تلك الشبهة على امر من وجهي تقرير ما ديا يدفعها رفع ما اوهم
الا كما هو موطن على كل احد وهو مقدم من حيث دانه اه وهكذا كل فم

صار اسما لكل نال في حيتا لعدم تناقوا ولا دور مع اختلاف اجمدة
وما يقال من ان وقوعه في السورة من حيث انه اسم لما فاذا ما فوات الاسم
تأخر اجزاء فمندفع بان اللازم تأخر وصف الحوت عن ذات الكل ولا يجوز
وقد يقال ان حمله في الموقف على كونه اسما اذ يمتنع من اليلغ جعل الماهر
في احر كلامه وجعله اسما موقوف على حمله في اذ هو اسم للمركب من حيث هو
مركب ولا يكفي اندفاعه على المتدبر والوجه الاول اه هو الوجه الطويل
الذي ينال المنهى عند قوله وقيل هو اسم السور ووجه اقرينه ان المحقق
ان كونها اسما لم يوفى التام محقق لا من دونه وباقى الوجوه احتمالا
وقد يناقش في اوفقيته بطريق التفسير من الثاني اذ الكلمات المذكورة
وتقداد هو في التام كما عند كونه اسما للسور ايضا فالفايدة فيه
الكثر واما الاسمية من لزوم النقل والاشتراك من واقع واحد فقط بل
المراد بالاسمية السلامة وربما جعلت تغليبها وهو بعيد اسما للقول
اي لكل لا للفظ المشترك بين الكل واخر كما هو متعارف الا هو
والاخبار عنها بالكتاب كما في هذه السورة وبالقوان قوله بعد الركن
ايات الكتاب وقرآن مبين ولم يرد هذا القول باستزاده المراد
الذي هو خلاف الاصل لا كساره بالنسبة الى اصل من كثير الاسماء فان
كثيرها يدل على شرف المسمى ارتفاع شأنه ويدل عليه اه وبلايه
قوله نعم الم الله لا اله الا هو وقيل الالف من اقصى الحس اه الكلام
الي هنا كان في مطلق القواني وهذا مخصوص ببعضها فكان الاحسن
تأخيرها عما بعده لعموم ايضا وجعل ذلك ذكرا له اي ينظر الى القول بانها
اسماء الله بل ربما جعل هذا من جملة ذلك القول وعلى هذا كان الاول في وقوعه

عليه بغير كنه الظاهر وجه براسه لا اتفاق له سابقه **قوله** عن خلفاء الامة
رووا عن ابي بكر في كل كتاب تروى تراكه في القوان او ابل السور عن عمر بن الخطاب
وابن مسعود اخو وف المقتطع من المكتوم الذي لا يقترء اما ما روي عن
امير المؤمنين علي ع انه قال في كل كتاب صفوة وصفوة هذا الكتاب
ووف الهاء فلا يخفى انه لا يدل على المدح بل على العيب **قوله** اما الرفع
على الابتداء ووجهه المذكور في بعضها ومحدوف في ان فواو على احواله والابتداء
لك كقوله نعم المم الله لا اله الا هو الم ذلك الكتاب طس تلك ايات
القوان من والقوان **قوله** على طريق الله لا فعلن من شذوذ في فقه البصار
فعل القم الهاء وصاحب الكشف اختار اضاها را ذكر ولم يرتق يد الوهم
لتخلف والقوان بعدس وص و في القم بعد خون كور ودهما
مجددين ولا يمكن العطف تخالف المتعطفين اعرابا ولا جعل الواو
للقم لما ذكره اهل السبويه من ان القسمين اما ان شذوذا المقسم عليه
الواحد او لا فعلى الاول كيب واو العطف وعلى الثاني كيب تعدد المقسم عليه
وذكر المؤلف هذا الوجه على وجه لا يشوبه ترقيق بل بابتدائه على احسن
يشعر به لقدمه لعله توفيق لصاحب الكشف بان عدم استقامته
في البعض لا يقتضي اطرافه في الكل او ان النقص ذكر وجود الاعراب
وان كان بعضها اضعف من البعض والمنقول عن ذنيك الاثبات
انما هو الاستكراه لا المنع على ان المستر خلافة بين الناه كما مر به
ابن ابي جب فلعلم المؤلف من احوال الالف **قوله** فيما كانت فيه مفودة
كف ونون والمراد بكلماتها النطق بها سالكة الاعجاز ووجهه ليس الا
اي ليس الا هو حال من انكسار المرفوعة بالعطف على ما على تيات وهذا مع وجود

خفي على بعض الفضلاء فجعل الحكاية مبتدأ وليس الاخره وفيما عدا ذلك
غير ليس ثم قال والا ولا بعد ثم اخبر لانه من تمة الصفة وفي تاجرة فعر الصفة
قبل تمامها حتى منعه كثير من النية ولك ان يجعل قوله فيما عدا ذلك
مستثنى اي الحكاية فقط ليست الا فيما عدا الممود وما يوازنه انتهى كلامه
قوله فان قدرت على صيغة مجهول اي اولت وبالمولف بالرفع
على الحكاية على وزن قوله تبادوا بالرجل عذا **قوله** تكون كل كلمة منها
كالالف من الم والحاء من هم مثلاً او مجموع الم وحهم مثلاً والاول جاز على
طريق التران حلو مع حيث ابوي اغراب اخبر على كل منها مع ان اخبر
هو المجموع لاكل واحد وهما المقسم به لك لتلازم اجتماع قسمين هما
على قسم به واحد **قوله** وتوقف عليها وقف التمام الوقف ان كان
على كلام سهل فحسن ورنه ففتح واحسن ان كان لما بعده تعلق بما قبله
فهو الكافي والافهوا التام فالوقوف في البسملة على بسم فتج وعلى الله والفر
كاف وعلى الرحيم نام واراو بقوله كيث لا كياج الى ما بعده ان لا يتقوا
كما لا يفتي **قوله** اشارة الى الم اي مدلوله ولما اتجه ان هو ان المدلول
المدكور بطل من المعاني الثلاثة غير بعيد فكيف تشير اليه بما يدل على البعد
وقه بما ذكر من الوجهين وقد كذب الشاذ بانه قبل الوصول الى الم
اليه كان لك وربما اصيل بان المراد بالمرسل اليه السامع الذي
وصل اللفظ اليه حال التلقين لا البني ص وفيه انه مع بعده عن العبارة
غير حاسم للذي في اذ لا يراد باللفظ الواصل اليه السامع لفظ الم بل مدلوله
وهو جميع السورة او الوان او المولف من هذه الوصول احواف ونشر
وصول من منها الى اب مع قبل الاشارة اليه بذلك بل بعد ما او معنى

محصول الوقف

فاجواب الصواب ان بقى ان القوان واد على اساليب كلام العرب المتكلم
منهم اذا ألف كلاما لبقية الامة فيما لاحظ في تركيبه وصورته اليه وبكر كلام
عليه وبنالك هذا ما افاده الامة الاندلس في هذا المقام واقول ان
الحديث في يومه الثاني من ضيق الفطن او يرى منه في الاول ايضا بان
انه قبل ان يقرأ لم يكن من المعاني الثلاثة بل في انشائه في الكلام وقعت
الاشارة في ذلك وهو في المذلول المذكور فلا تغفل ثم اقول الحق ان بقى
ان كان المراد بالمؤلف من الحروف لكون المعنى ذلك المؤلف
هو الكتاب فالتراية ما نزل بكه قبل هذه السورة فانها مدنية وليكون
المعنى ان الذي نزل قبل هذا وتقصي ووصل على الرسول هو الكتاب
والطلاق الكتاب والقوان على بعضه شاع ذابح ولا مندوحة لهم عنه
على نفسه لم بالسورة او القوان لان لفظ ذلك الكتاب بعضه وهذا
الوجه ظاهر لا غبار عليه وضح على ذلك السديد من الاحكام للحدس
المذكور اصلا وهو لا يحتاج الى ذلك اجواب المتكلم وان اريد بالم
السورة مثل ذلك الحديث متوجه ويحتمل ما ذكره القوم والحوادث
الذي جعلوه جوابا ولا يبا ذكراه في الصور من السابقين اللهم الا ان يدعى
الطلاق السورة على بعضها ويترجم نزول هذه الآية بعد بقية السورة
واقول ايضا كما ان انقضاء البعض وصورته الى المرسل اليه صحيح
للاشارة بذلك فلا يعود ان يجعل عدم بروز البعض الى عالم الشهادة
وكونه في الشهود العظمى لذلك ايضا وهذا وجه وجه تصور الصور
الثلاث يوم زيد الحذف كما لا يخفى واعلم ان عبارة الكشف في هذا المقام
هكذا فان قلت لم صحت الاشارة بذلك الى ما ليس بعد قلت نعم

الاشارة الى الم بعد ما سبق التكليم به وتقضي والمتقضي في حكم المتباعد وهذا
 في كل كلام حدث ارجل حديث ثم نقول وذلك مما لا شك فيه وكسب
 الحاسب ثم يقول فذلك كذا وكذا ولانه لما وصل من المرسل الى المرسل اليه
 وقع وحده بعد كما يقول لها حيك وقد اعطيت شيئا احتفظت به
 انتهى كلامه وقال المحققون من شراحه مراده بالم وقوله وقعت الاشارة
 الى الم مدلول الم وهو السورة او المنزل ثم اذ ذوا عليه بالقلنا
 في اول المبحث واما بواجب استنفاد عنه والذي يحتاج اليه انهم لم يقولوا
 كلامهم على ظاهره المتبادر منه ولم يجعلوا الم بمعنى مدلوله لم يطرأ اليه
 ما يفرق ولم يحج في اطلاقه الى الحلف اذ المعنى ان المشار اليه هو
 هذه الحروف المقطوع فالمراد ان هذه الحروف المتداولة التي ينظم
 منها كلامهم في الكتاب ومنها تالف وانظم فنولم يكن معجزا عن
 لم تعدوا عن الاتيان بمثل هذه الحروف الى التماس بالرماع واليسوف
 فالمراد بالم جمع ووف المعجم كما يقال لبعضى هل فرات ابنت
 فوهن العلام ان لفظ الك لام مهم هو المثار اليه بذلك
 ولما تكلم به والتقضي ووصل من المرسل الى المرسل اليه صار في حكم البعد
 وحيث يصير كلامه بالمعنى عن الارادات فيه غير محاج الى الخلافات
 منطبقا على ما هو متعارف من ان ورود هذه الفواحي مسروده على نظم
 القديسة من قبل الايقاظ ووقع العضا واما قوله بعد ذلك فان
 لم ذكروا المثار اليه ثبوت وهو السورة فهو في هذا القائلين
 بان هذه الفواحي اسماء السور ولا دلالة فيه على ما في لفظ ما قد
 عند التوصل وقد اطنبنا الكلام في هذا المقام في شرحنا الكبير على هذا التفسير

فانه جبره او صفته اقول اذا جعل الكتاب صفة لكسم الاشارة فامشاه اليه
 هو الكتاب لا الم وهذا على من له ادنى بيد في التوبة وقد صرح به صاحب الفتاوى
 وغيره والمراد توجيه لا يراد صفة البعد على هذا المصدر فان الآية
 المذكورة من سورة المزمل وهو ما نزل في اوائل الوحى والموعو بالله اعلم ذلك
 القول البعيد الذى وقد نك بالقاء عليك لا ريب فيه ولا تكفى
 ان المراد بالكتاب على هذا المعنى ولا داعى الا ان يراد بالقول الفصل
 سورة البقرة كما ظنه بعضهم وهو خطأ وهذا وجوده اقول لا يراد صفة البعد
 الاول ان ذلك لا ينافى ان يعقوب شانه وسمومكاته تتردد له فوه محله وبعد
 الرتبى منزله البعد المضاف كما يعطف ثم ما لا تراخى زمان فيه انما بان تراخى
 الرتبى الثاني التنبه على ان القوان التور و ان كان حاضر الكتب
 الفاظ الا انه في الحقيقة غائب باعتبار اسرارها المندرج فيه وحفايف المندرج
 في مطاويه حشرانه روى عن الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام
 انه قال لقد بكى الله لعباده كلامه ولكن لا يعرفون وحيت ان المراد
 الاصل هو المعاني والاسرار غيب جابها على الفاظ الثالث
 ان الاشارة بذلك الى المبتدئ في النوح المحفوظ كما قال سبحانه انه
 لقوان كريم في كتاب مكنون ولا ريب انه غير حاضر لدينا وهذا الوجه
 فيه ما فيه وهو مصدر كالمطاب نسمى به المفعول وهو المكتوب
 كالمحقق للمحقق للمبالغة في قيل رجل عدل هكذا قالوا وظهر ان
 ادعى المبالغة هنا لا يحسن شي اللهم الا ان يدعى انه لكونه قوا
 لكتابه حقيقا بما صار كانه هو اوله وانما اعلى مراتب الجموعه فكانه قوا
 عين انجم اوله لا يدخل في الكتابه الاما لثان وهو ان يكونه عين الكتابه

من هذا الكتاب
 من هذا الكتاب
 من هذا الكتاب

انه نفس
 نفس الكتاب
 انما النفس
 ادخل

٤٧٢
ادخل في شأنه ثم عبره اي انه في اصل معنى المكتوب اي المخطوط بفعل
ثم اطلق على نفس العبارة المشقة من ان يكتب من قبل سمية الشيخ باسم
ما يول الله واصل الكتب اجمع من عليه اذا كان لك فلاحه
في اطلاق الكتاب على العبارة الى ان يكتب التجوز المذكور لان لنا
اجتماع ايضا وقد دفع بان الكتب بمعنى اجمع امر معروف والمشهور
هو محبت الكتب بمعنى الخط والخط استيفاء المشهور من مثله على ان يكون
اجتماع العبارة التي هي غير قار الذات غير مسموعة نظرا لمرئاة والكتبة
على وزن قبله اجبت اذ لم يكن اقل من المائة ولا اكثر من الالف
معناه اه خالف الكشاف في تأخير تحقيق معنى الرب عن تحقيق
معنى الكلام بجملة وكان الصواب موافقة ذلك وعدم انعكاس
وزاد عليه الاتي بقوله بالغ هذا لا يعي زو لو تنوع ايضا وعدم الاتيان
به لاصاب اذ يتوغل هذا لا يعي زهو برئانه الب طع ويمكن الاعتذار
عن الاول بان المهم بان معنى الكلام الذي اريد به غير طاهر لئلا
سبق الدهر الى خلاف المراد منه واما كون الرب بمعنى الشك
فمرطط به مكشوف عن البيان والبيان فيما بعد اني هو معناه
الاصلي المنقول عنه والمناسبة بين المعنيين ونسب منه مراد انهما
كما لا يخفى وعن الثاني انه اراد برئانه الب طع كونه في اعلى طبقات
اللسان او متضمن للاخبار بالغيت وكذا ذلك والامر منه سهل
لان اهدا الارباب فيه اي نسبت الالية حكم بالشفاء حبس الرب
حالا واستقبالا كجبت لعدم وجود اهدا المرثا بين راسا كيف
وهم كثير ون لاكثرهم الله بل المراد ان الكسب الوزر ليس كمالا

ومنه انه لا ينبغي ان يرتاب فيه العاقل لظهور شانه وسطوع برهانه ووجه التأييد
 بالآية المذكورة انه لو اريد نفي وجود المرتابين راسا لكان مخالفا لظاهر ما دلالة
 على كونه وجود الرب فيهم وعدم بعده عنهم وورد عليه ان النفي لفظ انما يحصل
 لو دلت على وجود الرب بالضرورة وظهر انه لا دلالة له على ذلك فالتنسيب
 الاعتقاد بغيره من الاباء لقوله ولم يرد به قومك وهو الحق وامثال ذلك
 مما يدل على وجود الرب وكيفية هذا وقد يقال ان ان في الآية بمعنى اذوالفرص
 لتوحيهم على وجود الرب وفي العدول الى ان اشعار به مما لا ينبغي ان يثبت لهم
 الا على سبيل التوفيق والمقدور لوجود ما يزيل عن اصدده وقيل اه لفظه
 على هذا القول صفة للرب واخر هو المتعسف وقوله وهدى اه حزمة هذا القول
 وقوله والعامل فيه اه دفع ما يترأى من لزوم تغير العامل في اى
 وصاحبها اذ العامل فيه اى روى اى كسفة وتوجيه الدفع ان العامل
 في الحال هو الطرف اى متعلق الواقع صفة للمتعسف اى لا ريب كما بنا فيه وهذا
 المتعلق هو العامل حقيقة والصاحب واهى رالة للانعقاد وفاعل المعنى
 لم يحصل الرب فيه حال كونه ماديا ولما كان غرض المؤلف ذلك الطنب
 الكلام والالكان كيفية ان يقول والعامل فيه اه او العامل فيه
 الطرف بهذا قيل ولا كفى فيه من التكلف فالاول ان لى هذا القول
 مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من حواجز اختلاف على اى وصاحبها
 واما الطناب المؤلف وعدوله عن الكلام المختلف فظهر انه للاشعار بان القول
 على هذا القول صفة وان اخرج هو المتعسف وفي الحديث هذا الحديث
 روجه الحسن بن علي عليه السلام عن جده رسول الله ونقله في الكشاف للشيخ
 على ان الرتبة قلق النفس واضطرارها لا الشك اذ جعل الرتبة على الشك

يشوب بالمعارضة بينهما والآن لم يكن في الكلام فائدة وكذا مقابلهما بالبطاينة
 يشوب ذلك ايضا ومع الحديث على ما ذكره شرح الكشاف مع ما يقتضيه
 فان كون الشيء في نفسه مشكوكا فيه غير صحيح مما يقتضيه النفس الركبة ونحوه
 معه وكونه صادقا صحيحا مما يقتضيه به اي اذا وجدت نفسك مضطربة فامر
 فذعه واذا وجدت ما مطمئنت فيه فاستمسك به لان اضطراب قلب المومنين
 علامة كونه باطلا محذورا لان الشك وطمعته فيه علامة كونه صادقا وحقا غير محل
 للشك وقبل معناه ومع ما تشك فيه عاودا الى المعلوم الذي لا شك فيه
 فان العمل بالمشكوك واجب قلنا وتردد الكذب والعمل بالمعلوم فانه يقتضي
 كونه وراية هذا وقد اطلق الناطرون في هذا الكتاب على ان المؤلف
 اوردها الحديث لك استنادا على المعنى الاصلى للبرية كما في الكشاف وظرارة
 يمكن ان يجعل استنادا على المعنيين الذين ذكرهما معا بل هو اوفق
 لسوق كلام اي وضع ما يوقعك والشك عاودا الى ما خرجك من ظنك
 الى انوار اليقين فان الشك مقلق للنفس وموجب لاضطرابها واحق
 موجب لقوارها واطمينانها ولا بعد ان يكون فيه اشعار بان تفصيل المعارف
 الحقيقية لا ينبغي ان يكون بطريق الاستدلال والقياس والقال اذ مودى
 ذلك هو الشك وعدم الثبات كما قال في المشوى باي استدلال
 جوبين بود باي جوبين بخت ممكن بود بل ينبغي كقصدي فطوى الذوق
 والكشف والستوك فانه هو الذي يخرج من ظلمة الان ونام واليشكوك وبه
 تهيئ النفس مطمئنة غير مترددة ولا مترزلة بل ثابتة راضية مرضية وفقنا الله سبحانه
 وسائر الاحباب لحصول هذه الحاله العالية بمكة وكرمه واعلم ان كلام الكشاف
 غير آت عن الحمل على تفيد هذا المعنى ايضا كما لا يخفى على المتأمل وقد اعرض

بعضهم بان الحديث على ما نقله هناك في الكشف لا يصح رواية ولا دراه اما الرواية
اما الرواية فلانه من رواية الترمذي والثاني وفيها فان الصدق طائفة
والكذب رتبة واما الدراية فلان الرتبة هي الشك فلذا فائدة الاخبار بها
عنه ودفع حديث الرواية بان اهدى الرواسين لا ينافي في الاوى
وانت خبر بما في هذا الدفع فان غرض الموقر ان المردى على خلاف
ما نقله فلذا يدرج اسكاته من اثبات ورود ما على الوجه المنقول اليه
وقد تصدى لذلك بعض المتأخرين ونقل عن الرعي والشيخ شهاب الدين
في تخرج احاديث الكشف ان الترمذي رواه في آف الطب والى حكم السوم
موافقا للكشف واما حديث الدراية فقد عرفت حقيقة حاله مما تنبأه
عليك والله اعلم كقوله في الامور ومنه اي من قبيل تسمية الشك الذي
هو سبب للرب ربنا تسمية للسبب باسم السبب تسمية نواب الزمان اي حوادث
ومصائبه زبانا فانها تعلق النفس وتزول الظمان تسمية خصوصاً حوادث زمان
ولا تظن ان هذا يدل على خلاف ما حمل عليه كلام قبل هذا فاعلم
ومعناه الدلالة بلفظ وترك هذا القيد التفاضل بسببه والفاكه واداد
مطلق الدلالة سواء حصل معها الايضال الى المطا او لا وقبل والفاكه
فما حب الكشف واتباعه انه الدلالة الموصلة اليه اي التي يحصل
معها الوصول الى المطا بالفعل للمقابلة والاية المذكورة ولا ريب
ان عدم الوصول معتبر ومفهوم الضلال معلوم بغير الوصول في مفهوم الدر
لما صحت المقابلة ودعوى ان المقابل للضلال هو العدى الذي يكون
لا يستدرك لا المقدى الذي يجمع الدلالة لا الصغى اليها لان اعتبار
في اللزم بغير اعتباره في المقدى اولاً وفي بينهما الاخر حيث التاثير

مخ

اي

والتاثر الذي هو مطاوعة فالاول التوجه الموصل الى ان الضلال والاضلال
 المقابلان لها توجبه وتوجب غير موصيين وقد يقال ان اعتبار عدم الوصول
 ومفهوم الضلال ليس لكونه فقد ان المطالب فقد ان طريقه من شأنه
 الاتصال اليه كما قرع به الثقات فمقتضى المقابلة يكون معنى العدى اللازم
 وهذا ان طريقه من شأنه الاتصال ومعنى العدى الدلالة على ذلك
 الطريق وايضا فالمعنى يتنام في سلوك طريقه من شأنه حصول
 الوصول بعد سلوكه لو كلف وصوله لامر خارجي لو حصول احد مثل غير
 تقصيره ولا توافقه ولا خلل في المسلك بل ان يكون ضالا فماذا لو كان
 الا الضلال وقد عدم من هذا المقام كلام ونفس الفاعل وهي وكنت
 طويل الدليل اوردها في شرحنا الكبير على هذا التفسير ولا يكفي انه معتبر
 ما استلزمه ان يكون الفهم في قوله لانه راجع الى العدى اللازم المطاوع
 للعدى المتعدي في الكلام استخدام ولانه لا يقال اه اي لعل
 اسم العدى الاعلى من وصل الى المطاوع قبل الوصول اليه لا لعل عليه
 هذا الاسم كما استفاد من استواء استعمالهم لهذا اللفظ وقد عدل
 عن كلام الكشف وبقى ممدى في موضع المدح كمنه لانه محذور وشانه
 استعداد الكمال والتميز الوصول اليه مدح ايضا واصلاحه بان عدم
 الوصول مع الاستعداد والتميز موجب للعدم انما يتم لو كلف الاعراض عن
 عن الوصول والتقصيره اما مع عدم حصوله وعدم التوافق في النوع
 فلا وقد نذب عن كلام صاحب الكشف بان غرضه الشبهة بان المدرك
 والممدى في قدر المدح وهو كما يرى هذا ولا يكفي ان صنف هذا الدليل
 كاحيه فان عدم الالحاق محم ودهم دعوى الاستواء مما لم يثبت واية

الوجه

دأنا نمود فهدينا هم كاستحبوا العي على المدى ينادى بعدم اشتراط الوصل
واختصاصه جواب على تعالى ان المدى عندك مطلق الدلالة
سواء حصل بها الوصول ام لا والقران بهذا المعنى هو ما للمنفقين وغيرهم
في وجه الاختصاص بهم ولقد اجاب عن وجهين الاول ان ذلك
بالنظر الى ترتيب الاثر وحصول الثمرة ووصول النفع ولا ريب ان مختص
بالمنفقين فانهم الذين ظهر منهم اثر بداية ذلك ان بعد المنفقين بمنزلة
المثرفين للتقوى فان اثر الدلالة في هرة فيهم ايضا الثانية انه
لا يهدى الا للموصوفين بالمرتبة الاولى من التقوى وهم الذين تأملوا
الدلائل والتصفوا بالاسلام فعلى الاول الدلالة يعرف المهدى وانما
بمقدم نوع الى اعلى منه ينصب بفتح النون والصاد اي علامة
وهي مضبوطة بهذا الشرح المعتمدة عليها وربما طعن بفتح النون واسكان
الصاد اي ينصب الله له ولدا ولانه كالغذاء الصالح فذيقا
انه كالدواء النافع اليه في ازالة المرض فليستفع به الكافر ايضا
وفيه نظر فان الدواء النافع انما يظهر نفعه فبعد ان المرض بعد تفتيته
وقطع مادة المرض ومن ثم اشتهر ان الثبوت بعد التخييد والتصديق
ثم البصيرة لما لا يتفك عن بيان تعيين المراد منه حشر عند
حز يقول انما مما استأثر الله سره في هدي الى ان يسهل
ولكن به اسرار لا يطلع عليها سواه على يرة اه انظر ان لفظ
فلمست نكرة موصوفة فليست لفظا في العموم والاختصاص المرتبة الاولى
واختصت بالثانية وسببها مع ملاحظة الصيانة ولو وردت الصيانة
فروغ التفرغ عن الاضطرار امكن البقاء على عمومها بنوع من الغاية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

بالتبر عن انك اي الكفو وكله التقوى كلمة الشهادة وادفها
 الى التقوى لانها بسببها او كلمة الهما حتى الصفير عند قوم قبل
 بهم القائلون بانها غير مكفوة باجتنايب الكبار ودينه ما فيه والمراد من
 فعل الصفير عز غير اصرار عليها اذ هو ملحق بالكبار وروى ما جعلت الكثرة
 نفس الاصرار على الصغرة ولا الصغرة المصغر عليها وتبين الله ان
 اي منقطع عما سوى الحق ما يدا اليه تجليته وقدم تفضيه الشرائع والفاكهة
 بعد ارادته بحقيقته ما هو كحقيقته بان ليس يعوى والافضل من المراتب
 اثبت تقوى حقيقته وقد بينا في كون هذا المفعول هو المظهر الالهي
 بان ظاهر الامر للوجوب ليس هذا من واجبات الشرع ففي عمل الالهي
 عليه ارتكباب خلاف الظاهر اذ منها المرتبة الثانية من التقوى
 لا غير وظن انه لا مجال للمناقشة هنا فان عمل التقوى والالهي على عاقبة
 المرتبة الثانية ليس بمجود راي المؤلف بل لانه هو المروي عن الامام جعفر
 الصادق عليه السلام وابن مسعود واحسن وغيرهم فقد نقل عنهم ان حق
 التقوى ان يطاع فلا يعصى ولا يكفر فلا يكفر ولا ينسى ولا ينسى ان
 عدم نسيان الحق كمال وذكراه في جميع الاحوال وتب من عدم شغل الرتبة
 فقط انه غير واجب في الامور فيما محمول على الذنب لا في له نعم عمل يعجز
 المفسرين الالهي على المرتبة الثانية من التقوى فينبغي ان يبق ان بقا الامر
 على طاهره من الوجوب بوجه هذا القول لان بورد الكلام على سبيل
 المناقشة لنا فدين تلك القول وانفايين به وان كان
 احق من المؤلف اي في بادي النظر وقبل التامل فتأمل ولا
 ان انحصر اه لان منحه اكملية ان ما انصف بوصف الموضوع ليعود

عليه اجمول فلو كان الموضوع اعم لوجب صدق الاخص عليه فلا يكون الاخص
 اخص ولا الاعم اعم فلذا بد من كخصف الموضوع كما ذكره وما يترأى من بقاها
 لان الاشارة الى اى من اجزئ وضم الكتاب الى الكل لا يقيد فانيا منضم
 باى دلتما اخصر موصوفها في شفه كسب اى راج وهو الذى قد نزل بشفه
 وعرفوا عن افهم عن الاتيان بسورة من مثله فطانه قال المؤلف المعلوم
 المشف عندهم ذلك الكتاب واما ما يقال من ان المقص من تعداد هذه
 الحروف ان المسمى به من جنس كلامهم وذلك لا يستلزم الا وصفه بالتركيب
 من حروف كلمهم فذكرها في الاوصاف لغو فشفه عافيه او يمكن التوجه على وجه
 لا يلزم معه الالف كما لا يكفي وان يكون هذا وجه ثان فالله اعلم بهذه السوء
 الم في المشهورة اى في القوادة المشهورة وان لم يكن متواترة والمراد
 تضمنه معنى من الاستتواقية ولا يكفي ان التعديل الاول من حمل النقيض
 على النقيض وان الثاني من حمل الشبه على الشبه وفي رواية اخرى
 بان من المعجم والعين المهملة والباء المنثنة وبعد ما الف ممدودة تاتى
 مشهور اسم سليم بالتصغير ووفق في الكشف بين القوايتين بان المشهورة
 لوجب الاستتواق وهذه يجوز وببارة ان المشهورة ليعنى الجنس ويلزم في
 كل فرد لا يحمل معنى افوفى نفس والاستتواق وغير المشهورة وان كانت
 تفيد نفى الفرد المنتشر لكن كثيرا ما يقصد به نفى الوحدة المنفردة ولهذا
 يقال لا رجل في الدار بل رجلان كذا في لا رجل بالفتح وبعمل المؤلف
 اى سكت عن التوضيح لهذا الفرق لظهور ارادة نفى كل فرد من افراد
 الرب عند الشف وغيره وعدم توهم ارادة لا رب بل ربان فبانه
 مهم في التعرف ليهن ولم يقدم اى في رواية اخرى الشف او لم يزل

في المشهورة اى في القوادة المشهورة وان لم يكن متواترة والمراد
 تضمنه معنى من الاستتواقية ولا يكفي ان التعديل الاول من حمل النقيض
 على النقيض وان الثاني من حمل الشبه على الشبه وفي رواية اخرى

والاصل مقدماته لم يقصد تخصيص نفى الرب به مع ان الرب منفى عنه
 ثابت بغيره اذ لم يكن المنازعة وذلك وانما الغرض انه لا محال للرب فيه
 واما المذكور في كتب المتأخرين ان الظروف لو قدم لدل على ان ربها
 كتب الله فوصفه او هو طاهر او صفته عطف على قوله خبره ولا يلزم
 التعليل اذ القيمة خبره لا يتجتم عوده الى لا لا يمكن عوده الى الرب
 اذ انجر في الحقيقة لا لا وان اطلق عليه المشهور ضربا وذلك
 دليل على انها راجحة اذ لو كان خبره مذكورا لكان الوقف على القسم
 الذي يستأهل ان لا يوقف من خبره خبر الكمال كانه نقادة
 كماله في رتبة وجنس كماله وما عداه خارج عنه وقد مر الكلام في كسوف لفظ السائر
 وفي بعض النسخ بعد قوله واجله خبره لم يكره ان يكون الم خبر مبتدأ محذوف
 والظا انه تكرار من قوله فاعلم السامع والا واما ان يوحى الى اولي الوجوه
 الا وابتدأ ما انطبق على ان ما يقال كذا وكذا وفي بعض النسخ ان معنى
 ان الاول ان يتراف عن هذه الوجوه المتقدمة لظا من اللفظ وشغل
 يدق بوق المعاني والظا يفت البلاغة لان الواجب على المتفسر الالتفات
 بالمعاني والحق فظهر عليها وجعل الالفاظ متباعدة في بعضها معناه
 انه الاول مما سبق وما جوزه صاحب الكشف في هذا التوجيه من كون الم
 تعداد الحروف من غير ان يكون له محل من الاعراب لانه لا يظهر ما قصد من
 من بيان كمية الفصل بينه وبين ما بعده لانه ليس عليه خبر سمي ان يعطف
 عليه ما بعده ولا سبيل يعطف ما بعده عليه خبر يكون تركه لشكها كالتناسب
 بينه وبين الم ولا يفضل الاشتغال على كنهه ذلك قوله هو محذوف فتأمل
 في هذه الوجوه واخر منها ما شئت والمراد بتناسب هذه الجملة تعاقبها

نفاية

وارتباطها اما بان يظهر فوائد الثواني في الاوائل بان يكون مؤكداً لها
 او فوائد الاوائل في الثواني بان يكون نتائجها وعلى كل من القدرين
 لا محال للوصول الى الاتصال فانه كلما مدد في المبتدأ او محذوف في الآخر
 ان جعلت اسم الثواني او السورة او مجموع المؤلف من هذه الحروف
 ولا بعد ان يريد بحمد ما يعجز عنه الحقيقة والحكمة ليشكل اذا اريد بها كلمة
 من حروف الجمع فانها لما افادت ما اريد بها من الالفاظ وكان منقطع
 مستقلاً بنفسها غير محتاجة الى غيره كما كانت نازلة منزلة الحمد ولا تكفي دلالتها
 على ما ذكره على كل الوجه فان في التسمية بهذه الالفاظ اشعار بذلك
 ايضاً سورة الحمد التي اذ منناه اسم الكتاب الحمد ربين الكتب
 السماوية باعني زلف اللفظ الدال بنفسه على كونه وجباً في السماء ثم سجل
 اي حكم وقطع مما لمحق واليقين اي من الكمالات التي ثبت لما هو حق
 و يقين واما ان الكمالات التي هي في الغاية اذا كانت موضوعاً حقاً
 يقيناً كان من هذه الجهة التي على مراتب وفي بعض النسخ هكذا ولا رب
 فيه ثالثة تشهد على كماله او لا كمال اعلى مما لمحق واليقين وهدى للمنفقين
 رابعة تؤكد كونه حقاً لا يكون الشك حوله او يستجيب بالفضل الى كمال
 الاتصال لما مر ولا بعد ان يجعل نسبة الاتصال من القسم الثالث من التثنية
 وهو ان يكون الثانية جواباً عن سؤال عن غير السبب المطلق وهي كما قالوا
 فقولهم بعد قالوا سلاماً قال سلام فكأنه قبل منها في كل مرتبة فاعلم من ذلك
 واما عدم وسط التثنية بالفاء على ما هو المتداول فبان القصد ليس التثنية بل
 بل الاخبار بكل هذه بالاسقلال فانه ادخل في قوله الكلام كما لا يكفي
 على غير ذلك فقول الاول اهدف اي اهدف المبتدأ او الآخر والآخر

فكان قبل فماذا قال ارمم

الموقف من كون الكتاب معزاً مع تفصيل اعمازه بأنه كمال البديهة وانت جبر
بأنه لو جعل العدة معرفة أيضاً لكان التفسير كماله وفي الثانية في مة
التعريف أي تعريف المسند بأفادته المحررة في الثالثة ما خبر النور هذا
عن أبيهم ان في باقي الكتب السماوية رباً وفي الرابعة المحذوف أزال العدة
هو هدي والتوصيف بالمصدر للمبالغة كورجل عدل وابراد المصدر
منكر التعظيم وكخصص الذي بالمسح باعتبار الغاية أي غاية الذي
وتمتة وهو التقوى بمنع ان من حصل له الذي في كمال التقوى وتسميته مشارف
للتقوى متقياً والفرق بين التسمية بالمشاركة والتسمية بمنزلة
ان الاتصاف بالأول غيب عن المصدر دون تراخي كقولنا
ومرض مريض في الثاني بعد زمان كما في قوله ولا بد والافاق او الكافرا
فان الاتصاف بالكفر والعجز متراخي عن الولادة كثيرا اما هو
أي هذا وما بعده إلى قوله لم ينفقون لا الذين يؤمنون بالغيب فقط
من دون ضم ما بعده إليه وفي قوله موصول لطافة كما لا كفي ترك
ما لا ينبغي أي ترك التسمية فقط لا بالمثل فعل الواجب ايضاً بناء على انه
ترك للمترك ولا كفي ان هذا التفسير لا ينطبق لطاهره على شيء من المراتب
الثلاث السابقة لا يتكلف والاولى حمله على المراتب الاو لا يكون التقيد
باعتبار ما يندرج في الإيمان بالغيب مما لا يشمله التبري عن الشرك وباعتبار
اقامة الصلوة وما بعدهما وقوله مرتبة صفة بعد صفة وصفة والتحذية إلى المنزلة
والتحذية إلى الموعود والكلام يعمم بيان نكتة بعد عم الوصف بالتقوى
على الوصف بالإيمان واقامة الصلوة واثبات الركوع ان فسر
بما يعم هذه المرتبة الثانية من التقوى والنقص من قوله لا سيما بان

واما ايضا هذا الوصف للموصوف سور ان مفهومه عند المحقق مفهوم الموصوف
 مع زياده تفصيل وبيان واورد عليه شئون انه لا فائدة من جعل الصفة
 موضوعة الى هذا كله فان نحو الطويل في قولنا في رزق الطويل وصف موضع
 عند النية وطره انه اراد بالموضع المبين الكاشف في كونه جسم الطويل
 الوصف المبين كجاء الى فراغ لشدة فافوض ذكر وجه كونه مبيناً للموصوف
 وكاشفاً عن حقيقة تفصيلها ولم يراد الوصف الموضع النحوي وكلام الكشاف
 صريح في ذلك وفيه اشياء للموصوف او لنفسه وتذكيره باعتبار الوصف هذا
 وكلام الكشاف هو احسن من كلام المؤلف فانه جعل الايمان اصل العبادة
 واساسها لتوقف صحتها عليه وجعل العقيدة والصدق اعم العبادات
 الدينية والمالية لا اساسها لعدم توقف صحتها على صحتها كذا في الاسرار
 فانها اه في الكلام لف وتنه وقوله غالباً قيد لاستبعاد كل من التلذذ
 الامر من فعل كقصص الاستيناس بالاية والحديث بالافضل من استقراء الاول
 عن ذلك ولقد تم الاستيناس بالاية مع نفا المتناس لتمام كونها اية
 واظهر في الدلالة على المراد وفي دلاله الحديث على ذلك نوع خفاء بل للكلام
 فيها مجال فتدبر او ما دونه وفي بعض النسخ او مسوقة للمدح بما يتقنه
 التقوى ولما كان متقناً لأمور كثيرة ذكر وجه التخصيص بهذه الامور
 بقوله وتخصيص الايمان اه وما ضلله انه لما كان التوفيق من المدح
 اظهر كمال الحمد ووجع والثناء عليه كان المناسب مدحه بصفة لما زاد
 اثر في هذا التوفيق نظر الى ما عدا ما من الصفا ولا بعد ان يكون عرضة
 بيان وجه التخصيص على كل من الوجوه الثلاثة او على انه مدح اه عطفاً
 على انه مدح وقد تفرق بين الصفة الماددة والمدح الاختصاصي تارة

هذا الوصف للموصوف سور ان مفهومه عند المحقق مفهوم الموصوف
 مع زياده تفصيل وبيان واورد عليه شئون انه لا فائدة من جعل الصفة
 موضوعة الى هذا كله فان نحو الطويل في قولنا في رزق الطويل وصف موضع
 عند النية وطره انه اراد بالموضع المبين الكاشف في كونه جسم الطويل
 الوصف المبين كجاء الى فراغ لشدة فافوض ذكر وجه كونه مبيناً للموصوف
 وكاشفاً عن حقيقة تفصيلها ولم يراد الوصف الموضع النحوي وكلام الكشاف
 صريح في ذلك وفيه اشياء للموصوف او لنفسه وتذكيره باعتبار الوصف هذا
 وكلام الكشاف هو احسن من كلام المؤلف فانه جعل الايمان اصل العبادة
 واساسها لتوقف صحتها عليه وجعل العقيدة والصدق اعم العبادات
 الدينية والمالية لا اساسها لعدم توقف صحتها على صحتها كذا في الاسرار
 فانها اه في الكلام لف وتنه وقوله غالباً قيد لاستبعاد كل من التلذذ
 الامر من فعل كقصص الاستيناس بالاية والحديث بالافضل من استقراء الاول
 عن ذلك ولقد تم الاستيناس بالاية مع نفا المتناس لتمام كونها اية
 واظهر في الدلالة على المراد وفي دلاله الحديث على ذلك نوع خفاء بل للكلام
 فيها مجال فتدبر او ما دونه وفي بعض النسخ او مسوقة للمدح بما يتقنه
 التقوى ولما كان متقناً لأمور كثيرة ذكر وجه التخصيص بهذه الامور
 بقوله وتخصيص الايمان اه وما ضلله انه لما كان التوفيق من المدح
 اظهر كمال الحمد ووجع والثناء عليه كان المناسب مدحه بصفة لما زاد
 اثر في هذا التوفيق نظر الى ما عدا ما من الصفا ولا بعد ان يكون عرضة
 بيان وجه التخصيص على كل من الوجوه الثلاثة او على انه مدح اه عطفاً
 على انه مدح وقد تفرق بين الصفة الماددة والمدح الاختصاصي تارة

بان الوصف مقصود الاول اصاله والمدح تنافي في العكس
منه واولى بان القصد من الاول نفس المدح ومراثن في كون تلك الصفة
احق بالاستقلال بالمدح بين سائر الصفات ولا تكفي ان ذكر الدين
في القدر لبيان موضع المقدر . واما مفضل فهو استيفاف في جود
من يقول ما بال المتعين مخصوصين بذلك وانما جعل المدح التخصيص
موصولا وهذا المقصود لان ذلك تابع حقيقة غير احواله فيما يظهر بغيره
لنوع تنبيه الخاطي لما لو ف على عرض المدح وحده عليه لا يظهر
تغييره كما كان فيه لم يتغير ما هو المقصود من احواله على الموصوف وانما لم
يكناف المستأنف فان المقصود من الاخبار عنه مما بعده لا اثباته لما به
وان فهم ذلك غما وهذا كنه مشهور هو ان المتعين اذا اقبل على الشا
للتقوى لم يحسن التوضيف ولا التخصيص بالمدح نصبا او رفعا ولا الا
وجعل الكلام على الاستقبال والمشارفة باباه سوق الكلام وقد لقا
ان اعتبار المثارفة بالنظر الى زمان نسبة المدي واعتبار حقيقة
التقوى بالنظر الى زمان اثبات تلك النسبة كما ان قتلت قتلا دفن
لموضع كذا فان اعتبار المثارفة بالنظر الى زمان نسبة القتل اعتبار
حقيقة القتل والدفن بالنظر الى زمان اثبات نسبة القتل هذا ورعا جعل
المقدر هم الذين يؤمنون ؟ جواب عن الميقون وصنف المستقبل
لغرض الاستقبال بالنسبة الى الذي يليه في تفسير المتعدي بالمشا من على
التقوى تكون الوقف على المتعدي تاما لانه وقف على مستقبل
لا يتعلق بما بعده به واما على الوجود السابق في حسن لان الوقوف عليه
مستقل وليس تمام لتعلق ما بعده به وتبعيته لا على لا هو الوصفية

مع النفي
 محقق
 موداه
 اثر فلان حب فلان
 حاله فيه

الشرع

فقط واما على تقدير النصب والرفع فلم يرت الاشارة اليه **قوله** ما خوذ من الامر
 استعمل لغرضه اولاً ثم في التصديق ثانياً والظاهر ان الاستعمال الثاني ايضا
 حقيقة لغوية كما يدل عليه كلام الاساس وقد يفهم من رتبة من كلام الكشف
 والنفي ان شراب كلفه معنى افوى لتووي ما وثقها واما وضع انما قصد الموضع
 من كلفه ملاحظ مع معنى افوى دالاً عليه بذكر من متعلقا الثانية او حذف من
 من متعلقا الاولى كقوله بعد في خبر الذين كان يقولون عن امره مضمين بعد لكون
 وقولهم ذهب مع انبيائهم ايها وكف عن ما هو الحق من حقيقة ومي رتبة اوردها
 في تعليقنا على المطول **قوله** وقد يظن معنى الوثوق اما في راي الكاشف **يقدر**
 او حقيقة كما يظهر من الاساس وما امنت ان اجد صيغة كلام مسموع من اللوب
 يقولون اهدمهم في مقام الاعتذار عن ترك التسليم عليه اي ما وقعت
 بان الطوفت بعد احوالهم برفق والطريق فذلك تركته والظنية بالكسر والنفع
 معنى الاصح **قوله** واما في التصديق انما يكون عند المحققين من اهل الشريعة
 ومراده التصديق القلبي وانما الحقيقة على اعتبار التصديق الذي انما
 وهو المقبر عنه بالاقوال ونسب الامام الى الشيع ابا الحسن الاشعري وهو المذهب
 المنصور عند الامامية والكتفي الكرامية بالتصديق اللسان وحده فلهذه امر
 المذاهب في الاصل الشرع **قوله** فمن اقبل بالاعتقاد وحده من قول الصواب
 فمن اقبل بالاعتقاد دون الاقرار اذ اقبل بالاعتقاد والعمل من فوق
 ايضا وعبارة الكشف في هذا المقام ايضا لا يخرج من خلل فانه قال
 ومن اقبل بالاعتقاد وان شهد وعمل فهو من فوق وهو يشوبه ان لم يشهد
 فمن فوق ايضا وليس كذلك **قوله** للتصديق بمي رتبة البني في اي موضوع لم
 وحده من رتبة من دونهم مجموع الاقرار والعمل كما يقول المعرلة ومن كذب

هذوم

قدوهم بقوله وهذه من قبل التخصيص الالف في لانه ليس الا ان قصد الكلام
على المذهب الثالث من انه التصديق بفتح مع الاقرار بالشك وان كان
دليله الاول قد يؤذن بركه ايضا وكذا الرابع الا ان من ان الاقرار
بصدق لسانه وقلة التغير عن المعنى اللغوي الذي هو التصديق المطلق
كما انها صفة في المعنى الاول حاصله فيه ايضا وان كان التخصيص
اكثر لا يعتبر الا كغيره من ما ان قلت العمل بصدق اركان وقلة التغير
حاصله في المذهب الثاني ايضا قلت ان اطلق عليه اهل الشك التصديق
امكن مع التثبت بان زيادة التخصيص يقتضي زياده التغير لكن الظ
عدم الاطلاق على ما عدا القبح والشيء **وله** وهو معنيين الارادة اه
اي كون الايمان بمع التصديق وهذه من دون ضم الامر من الاول
فالتخصيص اضافي فلا مرد ان هذا التغير في ما سبق من قوله وكلا الو
حسن في يؤمنون بالغيب وقد يقال في رفع المناقاة ان مراده
ان حمل الايمان من بين المعاني الشرعية على التصديق بما جاز به الشر
مستعين في الآية وهما كذا في الاول ان تعين ارادة التصديق
وهذه في الآية انما يتم لو تعين كون الباري بالغيب مستغنية لكسبي
حوار كونه للمصاحبة والاية ايضا فابن النعمان المذكور الثاني
ان ظ كلامه على ما فهمه المحققون ان ارادة التصديق بالمعنى الشرعي
ما جاز به النسخ مستعين في الآية وهو في ما خرج به الامام من ان قول
الايمان المأوى باب وهو التصديق بصدق دون به التصديق اللغوي
المطلق لا المعنى الشرعي واقول الاستدلال على تعين ارادة التصديق
بالمعنى الشرعي في الآية بالوقوف المذكور في غير التوجيه مع قطع النظر عن كلام الامام

في قوله هذه من قبل التخصيص الالف في لانه ليس الا ان قصد الكلام
على المذهب الثالث من انه التصديق بفتح مع الاقرار بالشك وان كان
دليله الاول قد يؤذن بركه ايضا وكذا الرابع الا ان من ان الاقرار
بصدق لسانه وقلة التغير عن المعنى اللغوي الذي هو التصديق المطلق
كما انها صفة في المعنى الاول حاصله فيه ايضا وان كان التخصيص
اكثر لا يعتبر الا كغيره من ما ان قلت العمل بصدق اركان وقلة التغير
حاصله في المذهب الثاني ايضا قلت ان اطلق عليه اهل الشك التصديق
امكن مع التثبت بان زيادة التخصيص يقتضي زياده التغير لكن الظ
عدم الاطلاق على ما عدا القبح والشيء **وله** وهو معنيين الارادة اه
اي كون الايمان بمع التصديق وهذه من دون ضم الامر من الاول
فالتخصيص اضافي فلا مرد ان هذا التغير في ما سبق من قوله وكلا الو
حسن في يؤمنون بالغيب وقد يقال في رفع المناقاة ان مراده
ان حمل الايمان من بين المعاني الشرعية على التصديق بما جاز به الشر
مستعين في الآية وهما كذا في الاول ان تعين ارادة التصديق
وهذه في الآية انما يتم لو تعين كون الباري بالغيب مستغنية لكسبي
حوار كونه للمصاحبة والاية ايضا فابن النعمان المذكور الثاني
ان ظ كلامه على ما فهمه المحققون ان ارادة التصديق بالمعنى الشرعي
ما جاز به النسخ مستعين في الآية وهو في ما خرج به الامام من ان قول
الايمان المأوى باب وهو التصديق بصدق دون به التصديق اللغوي
المطلق لا المعنى الشرعي واقول الاستدلال على تعين ارادة التصديق
بالمعنى الشرعي في الآية بالوقوف المذكور في غير التوجيه مع قطع النظر عن كلام الامام

فان حمل الايمان في الالية على ذلك موجب فوجه الباعث عن التقدير
التيه اول ما يقع للمصدق بما هو عليه البنيان بالغيث الا اذا كانت الباري غير المتعد
الهم الا ان يراد بالغيث ما هو عليه البنيان هذا وفي بعض النواحي اعاده التفسير
وقوله وهو متعين الارادة الا الاصل وقد عرفت ما رد عليه من الثاني
ثم اختلف ظاهره ان المختلفين هم القائلون بان الايمان هو وجود الصدق
التيه بما هو عليه البنيان بمفعول هو كافي للمؤمن بحيث لا يجب عليه اظهار ذلك
والاعتراف به ام يجب عليه الاقرار بذلك ايضا ولا يبعد ان يكون مراده الاستعا
بالمذهب الثالث في الايمان والموجب انه وقع الاختلاف في ان وجود الصدق
هل هو كافي في تحقق الايمان ام لا بد من حصوله من اقراره بذلك للقادر عليه
فكون الايمان مركب من فعل الغيب والصدق وان لم يحرم كفته باسمه
حق للملاحظ ما سياتي من قوله ولما منع والغيب مصدر بمعنى الغيبة
وقال غاب الشيء غيبا وصف به كونه ينفق الارحام غيب
كالشهادة التي هي مصدر واريد بها الشاهد وقوله بعد عالم الغيب والشهادة
واما الغيب في هذه الالية فلا متعين كونه مصدرا لاحتمال كونه محقق
فيعمل فلذا لم يقل كالتعب والشهادة في قوله بعد عالم الغيب والشهادة
بل استعمله لتمام الوب وفيه ان ما ذكرناه في الالية جار فيه فتشابه
كشهادة غير العدل والمطمئن روي بفتح الهمزة اسم مكان وكبريا
على انه اسم في علم والحمد لله القوة واصد لها كونه والجميع اجمع وقيل
علم للملك دون الملك الاعظم من ملوك غيره واصد قيل للسند وهو
اقوال واقبال وعلى سميته قولا ايدان بنفاذا قوله وهو المراد به
من الالية لان كون الغيب مصدقا لغير العلم به قد ينقش باسمه

ان يراد به المفعول العام الشامل للتبيين ولا يبرم العلم التفصيلي بحياة
 كما لا يخفى هذا اي كون المراد بالغيب في الآية للعلم الثاني والفرق
 وجعلته بمنع عوده الى الابد وهو خلاف ما يقتضيه سوق الكلام مع
 مع عدم السلامة عن التعليل لان محمدي او فقهه وجعلته الثاني للغيب
 اي لمجموع الغيب وقوله او عن المومر بصيغة اسم الفاعل المفعول غلط
 على قوله علم قد احتقر الرواية المستشهد بها على ذلك اختصارا
 محذوفان ما اورد منها كتحمل الحمل على الغيب عن المؤمنين فالاول
 اراد ما على هي عليه كما في الكتاب وروى ابن ابي عمير عبد الله بن
 مسعود ورواه ابي رسول له ص وامي نعم فقال ابن مسعود اضر الله عنه
 ان امر محمد ص نبيا لم يراه والذي لا اله الا هو اه ولكن ان هناك
 ان حمل قوله ما امر احد افضل من ايمان بالغيب على الغيبة عن المؤمنين
 لا يخلو من سحابة تشهد بها الذوق السليم فذلك الكسبي المولى
 بما اوردته عما تركه من اقام العود بموجعه قويا لا اعوجاج فيه
 اوق بما انتصا لاسيل فيه فالكلام استغارة بعبية استغرت الاستغارة
 من سنوية الاحكام السنوية المعاني وقد ناقش المحقق التفت زاني
 في هذه الاستغارة بان المفهوم من اقامة الصلوة ليس الا اداها
 وايضا في الخارج من غير اشعار بها اعلم من السقوط على الوجه المذكور
 واقول فيه نظرا لكون ذلك هو المفهوم بحسب العرف لا بعينه الاستغارة
 كما ان المفهوم من التفرق قوت رابت فراكب انما هو الشاكتين الوجه
 والاشعار بمنع المستغارة من الآية الكريمة لا يفهم الا اشعار به في كثير من الاشعارات
 كما في قوله لعم الدين فيفقدون عهد الله فان المفهوم من نقص العهد انما هو

في لغة والعمل بمقتضى من غير اشار ظاهر معص طاقات اجمل
 اي بدو ومون على فعلها جعلت المداومة بمنزلة نفاق السوق وعدم
 كساد لان كلام النفاق والمداومة كل منهما مرغوبة من وجه
 اليه في الكلام على هذا الوجه ايضا استعاره بتعبه وكونه
 منها غريبا لا يظهر الا بتأمل واذا لم يوجب اختلاف كما زعم المحققين
 فان غرابته مما لا تؤذي الا السقطة المعنوية غاية ان لا يكون
 مستلزما بل غريبا لا يؤثر عليه الا الخواص وهو من صفات الملح لا من صفات
 القدم وغاية اسم امرأة شبيب اني ربي ولما قتل الحجاج زوجها
 قاتله سنة كاملة وهرمته مرارا والفراب المضر ربه بالسيف واثبات
 السوق له كسبل والواقان البقرة والكبوة والتمط كناية عن التيام
 فان احدى شيخي الوفا اذا شد بالحقا ط اي اجمل تركه فحاشب ثم
 امره او مشمرون اه حاصل هذا الوجه على نحو ما ذكره صاحب الكفا
 ان يقيمون محيا من رسل من قولهم قام بالامر فان حقيقة قيام الشخص
 بالامر تنبئ به قايما ويذكره عرفا اعتنا واهل ان ذلك الامر وكلده
 فيه وتشهره له فاطلق القيام واريد لازم وعليه كلام مشهور هو
 ان الائمة اذا كانت مأخوذة من ذلك كان معنى ما جعل الضمير
 متبجدة مشبهة لا ما ذكره من كون المصطفى مستمرا لادائها بلفظ
 كانه يرد دفع هذا الكلام حيث اشار الى ان مال قام بالامر واقام
 واحد وهو اجد فيه والتجديد له فان اقامه الشيخ اعلم جعله قايما مستقبا
 لا يوح فيه ولا يميل بزم الاعتناء به واجد والتجديد فيه وفي عنوان
 ما يشعركا دالمعين وكذا الكواشي لا سيما على الهام

فانه ان الكلام مجاز مرسل من قبل تسمية الكل باسم الجزء وفيه كنه
 مشهور هو ان الجزء للصلاة انما هو قيام المصلي واما الاقامة بمعنى تحصيل
 القيام وليس هو اذ قد يعتذر بانها ما شاع التعبير عنها بجزئها لم يكن التعبير
 عن تحصيل كلها بتحصيل جزئها مستبعدا وفيه ان لفظ يهتمون وهذه
 صح بمعنى تودون الصلاة فلما يكون الصلاة في الالة مفعولا به
 بل مفعولا مطلقا وهذه ظاهر وقد التى بعضهم الى جعل الكلام كناية
 لاجل امر سلا قابل ان يقع اقامه الصلاة جعلها ذات قيام كناية
 في عينه راضية انه بمعنى ذات رضى وجعل الصلاة ذات قيام كناية
 عن ادائها هو كما ترى وتوضيحهم الى ان اقامه الشيء كتحصيله والى هذه
 فاني راجح كما يقال هو قائم بنفسه ولما قالوا في تفسير القیوم ان اقامه
 بنفسه المقيم لغيره فيقيمون الصلاة بمعنى كسوتونها وتوحيدها على الوجه
 المحمدي شيء عا هذا ويحظر بالبال انه لو قيل ان يهتمون الصلاة محصل
 قولهم صومتم النهار وقومت الليل اي حرت صائما في النهار
 وقائما في الليل فيكون الكلام مجازا فليحذف النسبة الى افعالهم لم يكن
 بعيدا والاول اظهر اي تفسير اقامتها بتعديل اركانها وحفظها
 عن الزيادة لانه اشهر من باقي التفسيرات والى كسوتهم وهو عدم العود
 ولتسوية وازالة اعوجاجه ارب لان فيه اليقظة التسوية وازالة الاعوجاج
 غاية انه في الامور المعنوية وكيف لا وقد ادعى بعضهم ان الاقامة حقيقة
 في تسوية كل شيء جسا كان او امرا معنويا ولكن ان روي ان هذا التفسير
 اقرب الى حقيقة الصلاة لان حقيقة ما روي فيه هو فعلها الظاهر
 والباطن وقوله ايضا ما معطوف على اظهر واشهر والاول اظهر وقوله

لا المصلون عطف على مزاوي فندفع العين من صلتى اذا دعى فحققة
لغوية والدعاء مجاز والعبادة المخصوصة وليست مجازا والدعاء بالعبادة
حقيقة في ترك الصلوتين على الكشاف وزكى ما خوذ من التزكية
بمعنى التسمية او التطهير والمفعول بكسر الحاء راي من يميل الالف الى حو الواد
وقيل اصل صلتى ترك الصلوتين اى القابل صاحب الكشاف والصلوات
الوظائف ثابتان فى اى الفخذين ومنه ضرب النفس بذنبه صلوة
اى بما عن يمين الذنب وشماله والواحد صلافا لمعنى الحقنى يصلح ترك
الصلوتين واسعمل مجازا لالتيان مجموع الالف لان المصلى
يتركها حال اتيانه ببعضها فهو قبل ذكر الجزء وارادة الكل هذا وقد ذكر
اهل اللغة ان النفس المصلى هو الذى يتناول بقى يجوز بعض التحدير
ان يكون الصلوة مأخوذة منه لان اللاحق وهو المأموم يتلوها
ابن بق وهو الامام وفيه انهم ذكروا ايضا ان النفس المصلى انما تسمى
بذلك لانه يذى راسه قسوى النفس ان بقى فقد رجع الكلام
الى حكاية الصلوتين قبل واستتم اللفظ اه الوض
الارد على الامام حيث انكرا اشتقاق الصلوة من ترك الصلوتين
مسندا الى ان الصلوة من اشهر الالفاظ واشتقاقها من غير المشهور
فرغاية البعد وانما كسى الداعى اه هذا الكلام من سمة القبيل
والرد على الامام مفروض بينهما والوض ان صاحب هذا القول
يترك كون الصلوة مصدرا للدعاء ويجعلها فيه استعارة لعبادة
التشبيه المذكور ووه استصناف المؤلف ما قاله صاحب الكشاف
هو ان الاشتقاق مما ليس كذب قليل وان الصلوة بمعنى الدعاء

شايعة في كلام ابي هدية ولم يرد عنهم اطلاقها على ذات الاركان بل كانوا
لا يعرفونها اصلا فكيف تصور انهم استعاروا الصلوة بمعنى الذي فيها
الرزق في اللغة اي طمخ السهم والنصيب من الخير وفي الصلوة
انه ما يتفجع به الامم ومصدر بمعنى العطاء ولا يخفى ان في شهادة الاله
بانه اعطى خفا وعمل الرزق فيها على الوجه الممكن ولعل غرضه
التمثيل لا الاستشهاد ونقل في المجلد فيها بمعنى الشكر وفسره المؤلف
شكر رزقكم والآية في سورة الواقعة هكذا فهذا الحديث انتم
تدعون رزقكم وتكفون رزقكم انكم تكذبون واخبرنا ما فسرت به والله
اعلم انكم منها ونون بالقرآن تتشبهون فشانه وكفون خطيئة
وكفون شكر نعمته ازالة اليكم لمصالحكم الدنيوية والافوية انكم تكذبون
والوف خصة تخصيص الشئ باضافة المصدر الى المفعول
اي تخصيص الله سبحانه الشئ وسوقه الى الحيوان والطلاق الشئ شمل الغذاء
وعبره كما يقال رزقي الله ولدا ورزقني علما وبعضهم خقه بالغذاء ولكنه
باجر عطف على التخصيص وهو كما تفسره والوف من ذكره ان الانتفاع
بالنقل غير شرط خلاف لبعضهم وعرف بعض الانتفاع بما ساقه الله
لا انتفاع الحيوان ولكنه منه وهو على هذا المبلغ المروق في الاول
بمفعول المصدر وبعض المفسرين عرفه بسوق الله الى الحيوان ما يمكن من الانتفاع
وهو كما لا اول وبعضهم بما يصح الانتفاع به شربا وليس لا اهد منه
ص ولا خلاف بين من يعبر به من الفرقين في ان سابق الرزق
الحيوان الى الله هو الله انه هو الرزاق له حقيقة واما ما نقل عن بعض المفسرين
من التفصيل بانه ان حصل كذا الحيوان وتعبه هو الرزاق لنفسه

والنوع الثاني من اختصاصه بالحيوان هو ان الله تعالى قال في سورة البقرة
ان الله تعالى هو الرزاق له حقيقة واما ما نقل عن بعض المفسرين
من التفصيل بانه ان حصل كذا الحيوان وتعبه هو الرزاق لنفسه

حقيقة والله سبحانه غير رازق له وان حصل بدون كد و تعب فالرازق له هو الله
 فلا غرو به الا ترى انه لا يخفى ان كلامهم هذا ينبغي ان يمتنع
 المنفقون حلال ولا دلالة فيه على ما هو المدعى من ان احوام ليس برزق
 فيجوز ان يرزقهم الله حلالا وقواما ويصدقهم على اتفاق احوال و شتيين
 مراهم و ابرار ما قصده بكلامهم موقوف على اللفاظ بما قالوه هم وموافقهم
 في هذا المقام قال في الكشف و اسناد الرزق الى النفس للعلام بانهم ينفقون
 احوال الطلق الذي يستاهل ان يضاف اليه و يسمى رزقا منه انتهى
 و قاله المدققان ذكر اما هذا ان الاشاعة و المفردة تنفقون على ان المراد
 بما رزقناهم هو احوال الاشاعة من جهة ان الدمح و الاقتصاف بالحق
 يدلان على ان اتفاقهم من احوال و شيئا عند النعم بالاسناد الى الله بعد
 فانه يعرف الى الافضل الاكمل و المفردة من جهة ان احوام ليس برزق عندهم
 ولا يجوز ان اسنده اليه بعد لتعاليه عن القبايح فلفظ الرزق و اسناد
 الى الله بعد و لدان على ان المنفق هنا هو احوال الا ان العلامة تنسك
 بالاسناد فقط نظرا الى ان الرزق لفظ يتناول احوام و كقصده باحوال
 عندهم و شرع و قال الشيخ ابو جعفر الطوسي رحمه الله وهو من اعظم علماء اهل البيت
 الامامية في تفسيره الموسوم بالبيان هذه الآية تدل على ان احوام لا ينفق
 رزقا لانه بعد مدحهم بالاتفاق مما رزقهم و احوام تنفق الدم على الفاقة
 فلا يكون رزقا انتهى و قال الشيخ ابو علي الطبرسي رحمه الله وهو من اكابر فقهاء
 في تفسيره الموسوم بمجمع البيان هذه الآية تدل على ان احوام لا يكون
 رزقا لانه بعد مدحهم بالاتفاق مما رزقهم و المنفق من احوام لا يسمى الدم
 على الاتفاق بالاتفاق انتهى و مراد هذين الشيخين رحمه الله انه لو فرض

فكانهم باعوه ما كان قد كتب لهم من الثواب فبطل
للتعظيم كتب الله وناقض الله ولم يجعلوا الاكسناد ولا يذان المذكور وانما تعلم
بعد الاضافة بما قدمناه ان الايدان المذكور لا ينافي مطلبهم كيف وهم
متفقون على ان المراد من رزقناهم هو اكمال والتوفيق على الاتفاق
لان المتفق اذا علم ان الرزق هو الله سبحانه وقد تكفل بالرزق فهو
جلب من قابل وما من رتبة الاعلى الله رزقنا رال خوف الفقه وراهم
على الاتفاق والتوكل على الرزق ووجه آف وهو التنبه على ان
المتفق في وقت الاتفاق ملاحظ انه من الله سبحانه ما لا يظنون قوله
وما لم من نعمة فمن الله بغير عينة غير غافل عن ذلك كما يكذب عليه الكفار
ويؤفدوه وان يكون منظور حال الاتفاق اداء شكر ما ساقه الله
ملاحظ ان ما اتفق قطرة مما انعم الله عليه هذا وقد عدهم وجه آف وهو ان
الى الله لم يعرف الى الفود الاكمل منه اعترافا و يمكن جعل التعظيم فكلما
ايما الى هذا والذم ليعزم ما لم يحرم ان قلت وقد ذهب بعض الاصوليين
الى تحريم الاشياء قبل ورود الشرع فقد روي ما لم يحرم الله بعد قلت هو
قانون ما حسن والفتح العقلين في حكم العقل بغيره فهو فتح عند الله
ومحرم عند العقل واحتمل من ما رزقناهم اه جواب عما يقال
اذا كان الرزق عندكم بعم احرام فلم خصصتم الآية باكمال وتقره ان
القوانين اعز من جميع بالاتفاق ووصفكم بالتقوى وانفراوا الى الله سبحانه
الى الفود الاكمل الا فضل هرا بعبادة على التخصيص حديث عمر بن مروه
بضم الفاء وتشديد الراء اسم متفق كان بالمدينة روى صفوان بن امية
قال كن عند رسول الله اذا جاءكم من فروع فقال يا رسول الله ان الله

لا يخفى ان الفود انما هي ما لا يحرم
في نفسه الا انما هي ما لا يحرم
كلما هو المولى

كتب على الشفوة هذا رزق ^{زك} الرزق الذي يكفي قاذن في الغنا ^{فاحشة} من غير
فقال له الا اذن لك ولا اراة ولا نعمة اى عدو الله لقد رزقك الله
طيب فاخترت ما قوم الله عليك من رزقه مكان ما اهل الله من هذا اما
انك لو قلت بعد هذه المقالة ضربتكم ضربا وجعا ووجه الاستدلال
جعل من رزقه بيان لما قوم الله وهو صحيح في ان الرزق يكون واما قد جمع
المعزلة وهو موافقهم على ان اكرام ليس رزق بما رواه الامام محمد
على الباقر عن ابيه زين العابدين عن ابيه كسب الشهدا عن ابيه
امير المؤمنين على ع قال قال رسول الله صلى على الوداع الا ان الروح
الامان نفث في روعه انه لا يموت نفس حتى تسكن رزقا فالقوه
واجلوا في الطلب ولا تحببكم السبطا اى رزق ان يطلبوه بشي
من مصيئة الله فان الله يفسد الارزاق بين خلقه صلاحا ولم يفسد
واما فمن اتقوا الله وصبوا به رزقه من حله ومن استك حجي كثر الله
عز وجل وافذه من غير حله فخر رزقه اكلال وحوس عليه يوم القيمة
ووجه الاستدلال بهذا الحديث ظاهر ثم انهم طعنوا في سند الحديث
ابن تارة وعلوه على المثل كذا اولى وبتنا ذلك في كتابنا
الموسوم بكتاب الاربعين عند الكلام على الحديث الثالث عشر
منه ويمكن ان يقال انه لا يوافق فيه بما ادعوه وانما يكون حركا فيلزم
قوله علم فاخترت ما قوم عليك من رزقه لانه رزق لم يعم عليه واحتمل
كونه رزقا لم ياحل له في يوم ومع قيام الاحتمال سيفط الاستدلال وحيث
المتبادر لا وقع في المصير اليه بل هو لازم ليحصل به توافق الحديثين ويرتفع
تناقضهما من البين وبانه لو لم يكن رزقا اه لا يكفي ان للمعزلة ان يكون

انما لم كف الرزق بالغذاء بل اكتفينا بمطلق الانتفاع ولم يشترط الانتفاع
 بالفصل بل الممكن منه كاف عندنا فلا تيم ويحكم علينا الا اذا فرض ان
 ذلك الشخص لم ينتفع من وقت ولادته الى وقت وفاته بشئ من الاشياء
 انتفاعا محليا اصلا لا منفعة من ثدي بياض ولا شربة من ماء فراح ولا غيره
 المحبوب ولا وصول الى المطلوب بل ولا يمكن من شئ من ذلك وقتا من
 اوقات عمره ولا قدر عليه في ساعة من ساعات دهره ولا رب ان هذا
 مما يقتضي العادة لعدم وجوده ومادة النفس لا بد من كفها على ان لو حوزها
 وجوب صاحب هذا الطالع السعيد والنجاة الحمد بقنا ان ذلك
 ليس محرم بالنتيجة اليه كيف وقد قال سبحانه ومم اهنط غير باع ولا عاد
 فلا اثم عليه وايضا فهو من وقت ولوج الروح فيه لظن ابيه وهو ربه
 حوزا الى وقت ولادته مرزوق البتة بل ليس محرم عليه وايضا
 فما يقولون في حيوان عاش يوما مثلاً ثم مات قبل ان يتناول
 شئاً مأكلاً ولا محرم ما هو حيوان لم فهو حيوان والاية الكريمة لم تدل
 على انه بعد يسوق الرزق الى العبد ويمكنه الانتفاع به فاذا
 اوهن العبد عن الحمل والعدل عنه الاحرام لم يكن ذلك قادراً
 في كسوف رزقيته جل وعلا ولا تمنه الحديث الذي نقلتموه وحسنتموه
 وليد اعلم ما رزقتموه من قوله لا تذر رزقك انما طيب اه صريح في هذا المعنى
 والله اعلم بحقائق الامور والفق الشخ اه المراد بالاخوة شائبا
 في الاشتقاق الاكبر وهو الاشتقاق في اصل المعنى واكثر احواف
 وانفد بالبدال المهملة ومن اخوته نفد باللام المعجمة ونفد ونفس ونفث
 ومنه فتر بالزكاة اه ان غرضه التمثيل لا التخصيص الاية بها

يوصل صريح ما ينتفع به كل احد الى
 فان الواقع خلاف بل انت
 على انه بعد

منع

واقف التمثيل بها لان تركية المال افضل وجوه الصدقة واهدائها
وان عرفت بان ما هو المراد في الآية من الاتفاق انما هو ان الرزق
وهو المروى عن ابن عباس وروى عن ابن مسعود انه نفقة الرجل على اهله
لانما نزلت قبل وجوب الزكاة ان قلت ان الزكاة سئل بالعين
عند الامامية والشافعية في مال الفقراء قبل الافواج والمنفق له
منفق مال غيره لا مال نفسه ولو كان الحال مال الغير اليه اتفاق
من الرزق ومقتضى المخرج لكان ان المال المقصود على الملك
وكيف سئل مخرج المنفقين وانما عليهم بانهم يدفعون ما يديهم من مال
الغير اليه قلت لا ريب ان افواج الزكاة ورد المقصود ظاهر ان
المال باسره قبل به والصداع والعكس وقبل تمام القول فيما عدا ما هو
للمكلف ورزق له ثم يصير وهو في يده حقا للفقراء بقدر ما رغبوا له
حقا لغيره ووجب عليه دفعه اليه ولا ريب ان دفع هذا الى الغير اشق
على النفس من دفع ما هو في اقدار مال الغير اليه لا لانه ان المنفق
مكتسب باجماله عند الكل والمقدار المخرج من الزكاة غير هذا ان المنفق
يلجب عليه افواجه من النقص ويحرم عليه الانتفاع به فكيف سقيم
كقصاص ما رزقناهم باجماله مع حيل الاتفاق شاملا لذكوه فضلا
عن تخصيصه بها لاننا نقول المراد بما رزقناهم ما دخل في نفقاتهم وحول
شريعنا محلا لمخرج القصب والسرقة وامثالها لا ما كان نفقاتهم منه
وانتفاعهم به على جميع الوجوه هذا لم كما طنت وبعد المقصود
وهو ما رزقناهم لانه مقبول بواسطة الوفاء ولا بعد ان يجعل مقبول
لها رواجها ومقبولا به على ان المخرج وبعض ما رزقناهم مقبول كما سحر

اشتمال لادراك ما لا يفسد بالمخرج كذا يكون
الصدقة وقد كان التصريح بالمخرج على افواج
الزكاة في قوله تعالى ولا يرضى لهم
الزكاة فان يكون على انفق بين
افواج الزكاة ورد المقصود

مشددة قوله بعد وفرا الس من يقول من جعل يضمن من الشئ مستدرا وهو
 صفة ومراده بالاهتمام بالاهتمام بكيفية المصنف او شرف نسبة السناد
 اليه بعد او المصنف فكانه كسبيته قال ويضمن بعض المال احوال
 بالتصدق به لا لقال اذ قال من التعريضه نفع عن العدم للتخصيص
 فان المتبادر من اتفاق البعض عدم شمول الكل لان القول احتمال
 الشمول قائم وان كان مرهونا فاذا قدم زال احتماله بالكلية بذلك
 على ان ذلك الفوق بين قولك اتفق بعضه والبعض انه اتفق
 فالقديم للتخصيص على التخصيص يمنع المكلف هذه التسمية كجمل
 الاتفاق على الاسم كحتم ان يراد به اي بالاتفاق مما رفقهم
 والمعاون جمع معونة والرزق كما يتناول النعم الظاهرة يتناول
 الباطنة ايضا لعلها حب النهاية الارزاق نوعان ظاهرة للابدان
 كالاقوات وباطنة للقلوب كالمعارف والعلوم واليه ذهب
 اي الى النعم المذكور وهذا رتب مما رواه الشيخ جميل ابو علي الطبرسي
 في تفسيره الموسوم بحجج البيان عن محرمين مسلم عن الامام الجعدي
 جعفر بن محمد الحسن عليهما السلام ان مناه مما علمتم من يتبينوا واقول
 ان الذاهب الى هذا التفسير لا يعجز الرزق بل كفيه بالارزاق الباطنة
 كما يظهر من كلامه قد تفضل واخر ايه اي امثاله مع قريب بالفتح
 كما في الاسك او بالكسر كما نقل عليه صاحب الكشاف معطوف على الدين
 لم يمتون بالغيب والمفسرين وعلى المفسرين اما ان يكون المعطوف
 مستدرا بالمعطوف عليه بالذات او لافي لوجوده اربعة والمراد بما ينتم عن
 ترك وانكار ايمانهم بعد الاتفاق بهما فمن نفع بعد وجعل مؤمنين اهل الكتاب

مقابلهم لانهم لم يتصفوا بشرك ولا انكار بل كانوا عالمين بعبدة النبي
وانزال الكتاب عليه مشطرون بذلك لما نصبت كتبهم من وصفه والمراد
بالايمان بما انزل اليك وما انزل من قبلك توليتهم النفس على ذلك قبل العنة
والعدول الى المضارع لكي لا يحل اوانهم يؤمنون بكل منهما على تقدير
والا فالطائفة الاولى التي تؤمنون بهما لكن ايمانهم بما في الكتب السماوية
لا يدر احد من الايمان بما في القوان ولا كفى انه يخرج عن الطائفتين
من يولد من المسلمين الى يوم القيمة ذلك كبحر امير المؤمنين ع فانه
لم يشرك بالله طرفة عين ولم ينكر ما جاء به النبي ص وقام من الاوقات
وهذا مما يوجب ضعف هذا الوجه ووسط العاطف جواب

عما يقال ان توسط العاطف يعنى المفارقة فكيف يكونون الاولين
باعتبارهم وتقرر الجواب ان توسط الذات للتفريق والما بين الصفات
فلا يعنى تفريق الموصوفين فان عطف بعض الصفات على بعض بالواو
وغير ما مع اتحاد الموصوفين غير غرض كلامهم والقوم يفتح اتفاق السيد
واصله الفخر بلكرم والذي لا يحل عليه والعام الوطية اللهم اسما للملك
والكنية الحسن والمردحم موضع الارزدهام واراو به الموكرة وزيا به
يفتح الزار المنجوش تشديد الياء المثناة مركبة ثم الف ثم ياء الموحدة ثم
اب الشاء والهاء ثم ياء الموحدة المعجمة صباها والبت لابن
زيا به يتكلم بيجارت الشياء حيث توقعده بالفتل ومعناه بانجسة الى
من اجل اجارت فما حصل من مراده والقصص بمنزلة الاوصاف وقيل
بل هو على ظاهره غير تكلم كتر الموصول الى على هذا الوجه الذي
هو ثالث الوجوه تنبها على تبين السبلين من العقل والسمع

والمراد بلفظ اقام اياه مقام نفسه اي بآخرة
فانما اقامت اياه مقام نفسه اي بآخرة
والمراد بلفظ اقام اياه مقام نفسه اي بآخرة

منه عارت كسده در صبا

والمراد بلفظ اقام اياه مقام نفسه اي بآخرة
فانما اقامت اياه مقام نفسه اي بآخرة
والمراد بلفظ اقام اياه مقام نفسه اي بآخرة

او طارفة عطف على الاولون وهو رابع الوجوه والازل ان نقل الشاه
 قد تضمن فيه في مفتح هذه الحاشية بالامر بدلالة جمع اليه ولا كفى ان نزل
 التوراة على موسى على نبينا وعليه السلام خارجة عن هذين الطرفين فان
 المتفق نزولها في الالواح والمراد بها انزل اليك الوان بامر
 اي يؤمنون بان جميع ما رل منه وسينزل حق وانما حله على ذلك
 ولم يكتف بوصفهم بالايمان بما نزل بالفعل مع انه مستقيم للمدح ايضا
 لان الايمان بالقسمين واجب فذلك في مقام الاخبار عنهم بالايمان
 الاقتصار على وصفهم بالايمان ببعض ما يجب الايمان به ولانه هو المناس
 بالايمان لما تعقبه من رب الهمى والقداح الكاهلين ولفظ بله انزل
 اليك بما نزل من ذلك ولفظه المفارغ في يؤمنون فانه بدلالة
 على الاستمرار يدل على عدم الاقتصار على ما هو نزول الماضى
 وانما عبر بلفظ الماضى اي عبر عن مجموع الماضى والاضاع بالماضى اما لتعقيب
 ما حصل له وجود على ما لم يحصل واما جعل المرفق بمنزلة المحقق والاول
 محارم من قبل لسمية الكل باسم اجزاء لان انزال جميع الوان
 معنى واحد يشتمل على باقية صيغة الماضى من انزال ما نزل لا نزال المجموع
 فلما روي على من الوحيين انه جميع بين الحقة والحي زوليس هناك
 معنى محارم يقيم الحقيق والحي زوليس يكون من عموم احي زوليس
 اي في التعقيب وتتميل المرفق بمنزلة المحقق من حيث ان
 مستبعدون بالبناء للمفوق والمراد بالايمان التفصيل الصدوق
 كقوله انه آية منه وانما عند الله وقد قال ان لم يتقيد الايمان
 عليه من الاحكام واما لا يجاوز حمالة آية لوتيا فلانهم التوب
 وعلى حقة صيغة المستقبل
 فغير عنهما ما بصيغة الماضي
 والآن استعاره لشيها
 لانزال مجموع القطع بانه
 سينزل بانزال ما قد رل
 واستعرت صيغة الماضي

والموت ان المراد بالتعبد بغير حيلة ترتيب الحكم عليها بالنسبة اليها وهو كذا
كأنهم من الحجب والحيث لنا وجوب حفظها عن التخبس وهي الصدقة
بها ونحرم ثلثها على الحجب او كرايتها وهو جعل ثلثها مبرا وامثال ذلك
وان النار لم تفسد الا اياها معدودة الصدقات من كتبتهم ولا تسهم
لا لثواب المضارع بل لما فيها واصحى هذا القول اهم اليهود قال
بعضهم من نعت الاربعةين يوما مدة عبادتنا العجل قال افدون
منهم مدة بقا الدنيا سنة الا في سنة وانما بعد سنة ايام لكل
الف سنة يوم واحدا منهم اما ما عطف على المصدر المبكر
من ان احسنه او بالرفع عطف على ما كانوا عليه وفي تقديم الصدقة
اي صدقة الفصل هو بالافوة وبناء بوقفون على اسم اي استناده اليه
ما يقاوم فراعته وعطف بان اعتقادهم على من عداهم من قبل العجني
رئيد وكرم فان ذكر زيد نوطية لذكر كرم وقوله غير مطابق ناظر الى عدم
الصدقة وقوله ولا صادر عن اتقان ناظر الى بناء بوقفون على اسم
على طريق اللف والنشر والاصل ان هنا تقديمين الاول
تقديم بالافوة وتفيد تخصيص ايقانهم بها اي ايقانهم مقصور على
حقيقة الافوة لا بتعداها الى خلاف ما هو حقيقته وفيه توفيق بان
ما عليه مفا بل هو ليس من حقيقة الافوة في شيء كانه قال بوقفون
بالافوة لا بكتابتها كاليهود وانما لعدم اهم وتفيد ايضا تخصيصها
اي الايقان بالافوة مسمى منهم لاني ورهم الى اليهود وفيه توفيق
بان اعتقادهم الذين يزعمون انه اتقان بالافوة ليس بالان
بل هو جمل محض كما ان مستفادهم خيال فاسد هذا حاصل ما ذكره

شرح الكافي في هذا المقام ولا كفى ان الحق المستفاد من المقدم الاول
 يقتضي ان مقاديرهم لم يتفان بها هو خلاف حقيقة الالفه ومعلوم ان
 يفتق اليقائمه الذي هو اليقائنه العلم من غير شك ولا شبهة بذلك
 معلوم الاثبات في كل فانه بالثبوت حقيقة وفي كلام بعض المتأخرين
 ان المقدم الاول لبيان كون الالفه مما يتم به كمال الاهتمام
 في توفيق بان من عداهم من اهل الكتاب غير مهتمين بها فاعفواهم
 في شأنها غير مطابق لما ينبغي وهو كما ترى والحق ان اليقائنه
 العلم بالثبوت الفوقانية اي احكامه والا ولا اليقائنه اليقائنه العلم
 كما في الكشاف ولم يذكر فيه قد الاستدلال في اوج علم الواحد
 والعلوم الفردية لانه اراد ان العلم الذي من شأنه ان ينطق
 اليه الشك والشبهة اذا انشأ عنه كمال اليقائنه كذا قال المحقق في
 في حواشيه وفي تفسير الامام ان الذين سوا العلم بالشئ بعد ان كان
 صاحبه شاك فيه سوا كان ذلك العلم ضروريا او استدلاليا وكذا
 في تفسير النيشابوري تانيث الالفه بالكراسم في كل مجموع حروف
 بمعنى ثاقف واما آف بالفتح فهو اسم تفضيل منه والتشبيه في الدنيا
 في انها مونت اذ هي مبيت على هذه الدار لدناتها اول دنوتها منها
 لمح الموقدان اه البتة لجز اولاد حبه تصيف ابنيه ونفسه
 بالكرم ايضا والاشتهار به فليكن عن الاول ما يقارن بالقوى وعن
 الثاني ما صار له الوقود اياها وحتي يروى لفتح اى وجهها
 من حيث كثر اى صار محبوبا في غم بالاسفهان او ينقل الصم
 لقال حبه الى فلان اى ما احب اليه واللام جواب قسم مفسر

القوى بالكراسم كاردن

التمراد بالاضافة الوقود والالهي
 المعاني والاشتهار من الكسب

63
ولم يؤت بقدم مع انه ماض مثبت لا بوانه مجرى فعل المدح فانه يقال مع الله
نعم الرجل زيد ولا يق لقد نعم الرجل زيد والمودان والموسى بقلب الواو
اهمة على روايه سبويه والوقوف بالضم النار واما بالفتح فيستوفيه
اجملة محل الرفع اه كذا رما سبق عند تفسير الذين يؤمنون
بالعقب من قوله واما مفصول عنه مرفوع بالابتداء وحده اولئك
على يدى لكن مع زيادة وبسط وقوله خبره خبر ثان لجملة فان حصفت
الموصول الاول بالفصل فالمركا قاله بقوله وكان لما قيل اه وان
حصفت الثاني فهو مبتداء واجملة معطوف على جملة يدى للمؤمنين المتصفر
بالاوصاف الثلاثة والوصف الرابع التعريف باهل الكتاب الذين لم
لم يؤمنوا وهم طائون انهم على الهدى وطائعون في الفلاح وباعتبا
وباعتبار هذا التعريف صارت الجملة الثانية في حكم وصف الكتاب
ايضا فكانه قيل هو يدى للمؤمنين الذين اتصفوا بتلك الاوصاف
وليس يدى لاهل الكتاب الذين لم يتصفوا بهذين الوصفين ولولا
ذلك لم يقع هذا العطف لان الاول لا يبين حال الكتاب
بخلاف الثانية هذا ولا يكفي ما في هذا من الكلف فان عدم هداية
للمؤمن لم يتصفوا بالوصف المذكورين ليس صفة كاملة حتى كسرها اطلها
فذلك صفة الفاضلة وايضا فحسن المقابلة انما هو بين سلب
هداية لمن لم يؤمن من اهل الكتاب وبين هداية لمن آمن منهم ثانيا
لا بين ذلك سلب وهداية لمن آمن غيرهم ولعل ملاحظة هذه الامور
هي البديهة لئلا يفصل على الاقتصار على بيان احوال اذا فصل
اول الموصولين وطلبه الشيخ عن بيانه اذا فصل بينهما مع توضيح ما قبله و

له وبعض محتسبين قوله وكأنه لما قيل اه بيان للحال عند فصل كل منها نقلا
 منه نظرا لانه اذا فصل الموصول الثاني كانت الجملة معطوفة على ما سبق لا جوابا
 للسؤال والا لوجب الفصل والابتناء اي وان لم يجعل شيئا
 من الموصولين بمفعول لعل جعل الاول صفة للمتعين والثاني معطوفة عليه
 محذورة اوليك على هدي من ربه مستأنفة فان جعل شيئا لها كونا وهو مطلق
 انقطاع الكلام عما قبله وان لم يكن جوابا عن سؤال لم يحجج الى هذا السؤال
 فكما ينبغي وان جعل بيانيا وهو ما كان جوابا عن سؤال مفترق هو جواب
 سائل قال للموصوفين اه والاول وجه حمل كلامه في الصورتين على الاستيناف
 البيا في بيان ان السؤال الواقع جوابا عنه اما ان لا يكون عن سبب
 المطلق ولا اخص او لا يكون عن سبب المطلق وعلى الاول يكون كانهما
 للاحكام المستفادة من قوله بعد ذلك الكتاب لا ريب فيه هدي للمتعين
 وللصفا المستفادة من الدين يؤمنون بالغيب اه فكانه قيل ما الفائدة
 والاتصاف بهذه الصفة فوجب بانها الرسوخ والثبات على الهدى الكامل
 في العاجل والفوز بالقدح في الاجل وعلى الثاني يكون جوابا لسائل قال سبب
 اختصاص الموصوفين بهذه الصفة بالهدى الكامل من الكتاب فوجب
 بانه تمام رسوخهم وثباتهم على الهدى الكامل من ربه غير التوفيق والثبات
 والا عاينه فكانه قيل سبب اختصاص هؤلاء كون الكتاب هدي لهم
 كونهم موقفين من الله سبحانه مؤيدون من عنده وانت اذا تأملت هذا
 الكلام ظهر عليك حقيقة الحال في تشرحي الكتابات وبعض خواص هذا الكتاب
 وتظهر اي تظهر كل من الاستينافين اهدى الدين يؤمنون وهدى الاول
 اوليك اما كونه بغير الاول فغير عن البيان ولذلك لم يتعرض له

واما كونه نظير الشئ في فلان كان لا يخرج من خفاء بنية بقوله فان اسم الانثى
 اه وانما كان كعادته الموصوف بصفاته لان حقه ان يشترك في المحسوس
 مشاهدا او منزلا منزلة في التميز ولما كانت الصفات اجماعا على المنفرد
 متميزة لهم غاية التميز وها على انهم كانوا هم فاضلون من دون وضع اولئك
 موضع الضمير اشارت انهم من حيث انهم موصوفون بها كانه قبل اولئك
 اهميزون بتلك الصفات على ابدى من ربههم تمثيل تمكنهم اي تشبيهه
 كمال من اعلى الشئ فكل على استعارة تنبيه بمسك المنفرد بالبدن
 باستعداد الراكب على مركبه والمكن والاسوار فاستعمل الحرف الموصوف
 للاستعداد وليس المراد بالتمثيل هنا الاستعارة التمثيلية كما هو في
 اجمع بينهما وبين النعنة المذكورة كاجمع بين الصب والنون وهذا
 من المعارك العظيمة بين السيد سند والحقق التفتازاني وظهر ان الحق
 مع السيد وان كان ائمام كلام المحقق كخرج الامر من الخلف وقد اوضح
 ذلك في تعليقه على المطول وان جعلت الاستعارة في الآية تشبيه
 مشبه بالهيئة المشرفة من المتقى والهدى ومثله بالهيئة المشرفة من الراكب
 والمركوب واعتدائه على كنفها في طرف المشبه بذكر كلمة على التي مدلولها
 هو العدة وذلك الهيئة ملاحظة لبقية الجوانب في صخر الانفاط منوية
 لما زاد ايضا لكن بشرط ايقاع الاستعداد على حصة ذلك ان جعل الكلام
 من قبل الاستعارة بالكنية مشبه بالهدى بالمركب انما يعمله على لاجل
 التتميم ثم ان المؤلف ازال استعداد ما ذكره من تشبيه الهدى في
 ونظيره بالمركوب في ابدى من كلامهم فالاول بمنزلة ذلك ركبة
 اجماع هو استعارة بالكنية والثاني لك كسر الشرح والغوى بالفتح

على

الفوايه والغارب ما بين السنام والعنق والاشارة بذلك الى التكملة الذي
 والكسوار عليه واراد بالادام والمواظبة المذكورة من اسكن القوتين
 النظرية والعملية وكبره في التعظيم وقيل كمال ان يكون للادام
 اي انهم مع اي انهم بما انزل اليك لانه شئ ما قبلت بكتابتك
 ولا تحفي بعده ولا تقادر قدره اي لا يصل احد الى قدره كقول
 اللذة بركة فالدين زهير ولا زائدة في اول القسم من قبل فذا قسم
 وجوابه لقد وقعت والخطاب للغير على سبيل الانتفات وتكبر لم
 للتعظيم استوفى لم فالحس استوفى الطير الواقعة عدي حيث قسم بها
 والمرتب من رارب بالمكان اقام ويجوز ان يكون السنام الشاعرا بالفتنة
 فكون الطير مرفوعا بالابتداء ولقد وقعت فيه بقاءه فمما الخطاب
 مقام ضمير الغيبة او بنا ويل مقول في حقها والتاويل بمقول في حق
 فرامثال هذا وان لم يكن مألوف الا انه غير بعيد عن قواعدهم وعلومهم
 الاسمية الواقعة جواب القسم عن اللام وان للضرورة وبما جعل رفع
 بفاعلية فعل محذوف نفسه لقد وقعت والكسوة او لعله وقع
 لما قد توهم من ان الذي لا يكون الاخر الله بعد في قاعدة الوصف
 وقد اذعنت او المشهور بين القواء انه لا غنة مع اللام والراء وورد
 عنه في بعض الروايات الغنة معها ولا تراعى في حوازم حسب القوية
 لغنى كل واحدة من الاثنين الاثرية بفتح الهمزة والثانية المشددة مقنونة
 او مضمومة السند ورواها في الاثنين اثره الذي واثره الفلاح
 وهو الشبه ان ذلك رتب الحكم على الوصف المشهور بعينه فذكر العلم
 يشوبه والمفعول ولو لم يكرر لربما فهم ان مصدر الوصف هذا الاستعداد

وما انزل من قبلك على هدى واحد
 من ابيك لانه لا هدى الا هدى
 ما انزل اليك م

ابي الطير مقسم والمراية افاضت
 وهو الاظهر واضافة اليها لوقوعها عليه
 وملازمة اياها في الابد والتعبد
 او ابو ذلك انتم من رارب

مجموع الوصفين لا بكل واحد منهما وان امتيازهم انما هو مجموعها ايضا لا
والن اختيارهم والحق في تكرار اشارة السجانه اليهم ثوبه بقدرهم واعلام
بشانهم مع ما فيه من التخصيص على ان ضميرهم ضمير فصل وهما وجه آخر
وهو ان لكل الثانية اشارة الى المصنفين الموصوفين بكونهم
على هدي من ربهم ويجعل هذا صم مرتبا على ذلك البداية المترتبة على الاوصاف
السابقة فلا تكرار لا كسب الظرف فقط لا خداف مفهومي اجمليين
اعرفن عليه بان اثبات التوفيق كما انه لازم لمفهوم الشبهة بالانعام كك
القداح في العقبى لازم لاثبات البداية في الدنيا فالحكم بالبعدية في الثاني والعينية
في الاول حكم كيف وتغاير مفهومي هم كالانعام وهم الغافلون كالشمس
في رابعة النهار نعم هما متحدان في الوصف وهو اثبات التوفيق والى التوفيق
من كلامين لا يوجب انهما مفهوما واحدا قول انه قد يكون المفهوم من الكلام
كسب التوفيق لا يكسر مفهوم كسب الوصف اللغوي كما في قولنا ليس
في البلد حسن من ربه فان مفهوم التوفيق زيادة حسنة على سائر من في البلد
وانه لا يساويه فيه احد منهم ومفهوم كسب الوصف اللغوي في كل واحد
في البلد اكثر حسنة لا في المساوي ومثل هذا شائع في كلامهم وسما
والثبوت بها قال السيد في حواشي المطول نقدا عن العلامة كمال الدين
ميشتم الجوانح قد كسره انك اذا قلت وجهه كالبدن لم يرد به ما هو مفهوم
وصف بل اردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطافة اذا تقرر ذلك لا علم
انه لا ارتباط في ان المفهومين فيما كن فيه متغايران لغة وعرفا ووجودا
وكل من هذين المفهومين مقصود برأيه ومطلوب الاشارة بدانه بخلاف
جملتي اولئك هم الغافلون فانها وان اختلف مفهوما هما كسب الوصف اللغوي
كالانعام واولئك

ان المفهوم منها كسب الوفاء واحد هو اثبات الفقدان وهو المقصود
 من كل منهما كما ان مفهوم مجبى هذه كالورد وفده في غاية اللطافة
 شئ واحد عرف بهذا هو مراد المؤلف الفاضل من حكمه بانها والمفهومين
 في تلك الالية فان المفهوم كسب الوفاء من تشبههم بالانعام ليس بالشجر
 عليهم بالفقدان وهو من اولئك الغافلون فانهم المرام واسماء الكلام
 واقول ايضا ان مفهوم اولئك هم المفلحون بمجوزة المقام هو محرم
 الفلاح في المتقين وفيه عن من ليس بمكسبي ومفهوم اولئك
 على احدى من ربه اثبات البداية لهم فان احدى عن الاخر اما اولئك
 هم الغافلون فالمراد من اثبات الفقدان لهم لا محرم فيهم اذ ليس المراد
 انهم الغافلون لا غيرهم لانه لا يؤمن مستقلى بنفى الفقدان عن غيرهم
 فهو بعينه ما يفهم عرفهم اولئك كالانعام لفصل في ذكره ثلث
 فوائد الدلالة على ان ما بعده خبر لما قبله لا لفعله لانه انما يتوسط بين المنه
 والخبر لتأكيد النسبة بزيادة الربط وفقر المسند على المسند اليه ولا يخفى ان
 هذا الاخير كالف لاصح به المحققون من علماء المعاني انه انما يفيد الفقر
 او المكين الخبر موافقا بلام اكس واما الفقر من تولف المسند
 وهو لمجرد التأكيد ولا بعد ان يكون قد جعل اللام في المفلحون عمدية
 لا حثية او ان تخاره خلاف المشهور او ان غرضه بان فوائد التفسير الفصير
 في الجملة وان لم يجعل جمعها في الية او مبتدأ مقابل لقوله فسر
 اذ على تقدير كونه فصلا لا محل له وكان لم يقد كعب بعضهم خبر الفصل مبتدأ
 كوفلق اي شق وقد بالبدال المعجم اي قطع وقلي اي فوق شوه لطلب
 القل او من فلوته بالسيف اذا ضربته وتوفى المصطفى من اى انه

الكتاب

خبره فلم يوجبه هذا الوجه هذا وقد تيرا اي ان الثانية ايضا مسبوقة لما
 الاول من شرح حال الكهنة فانها تدل على عدم كونه مدعى للدين كقوله
 فمما عطف عليها كما قال غرس قائل ونزل من التوان ما هو شفا
 ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين الا خرا او يدفع بان المقام
 آت عن ذلك فان السورة مفتحة سبقت لوصف التوان
 التوان لوظائفه ورفعة المكان فاما سبب ذلك المسمى في
 وفي ذلك المقام هو بيان الاشفاق به والاهتذار بالوارثه لا اذ
 اصدا ذلك واما الآية المذكورة فتعني غير هذا المسمى في
 فمما عطف من الكلام فلو تكرر هذا الفصل هو انه لما وصف الكتاب
 بوصف الشان وسطوع البرهان فربما سبق الى بعض الكواطر انه قال
 ينبغي ان لا يبقى احد من الناس غير مهتد في ابل هو لا الكفوة لم شملهم
 هداية ولم يحط بهم رعايته فاجب عن هذا السؤال بان قبول المحل
 شرط في تأثير المؤثر وهو لا يحذر ولون لما اعرضوا عن النظم الصحيح
 وانما مضوا عن الحق الصريح ونقضوا عن الايات والنذر صا وجود
 ذلك وعدم سوار لهتهم حتى كان قلوبهم واسماعهم مستوفت
 منها بجهنم وكان البصائر هم منشاة بما يقول ببنها وبين الالبصار
 فلو قوع هذه الجملة جوابا عن ذلك السؤال استوفت استيفان
 ولم يعطف على ما فيها وان من اجزائها المشبهه بالفضل الاول
 وتوفيت الموصول ليس شوي ما بالعت للمولف على اراد امثال
 هذه المتاحث المشروقة فالكثير كتب النعم والمعد على كولا مرند عليه
 في مثل هذا التفسير المرغوبه طريقه الا يجاز والاحتصار مع ان صاحب الكتاب

النذر الوعد نذر

الصفحة
الميل

الذي

الاسماء
الديون والديون
الديون والديون
الديون والديون
الديون والديون

الذي دأبه هذا الكتاب الالهي وديونه انارة شهاب الاشهاد
في هذه الابواب قد طوى عن ايرادها كشيء او ضرب عن ذكرها صغى اول
المؤلف اقتفى في ايرادها اثر الامام الرازي في التفسير الكبير صدر في طب
ليل وحالب رطل وجبل اعلمت علمه الفروع اذا اصاب في الفخر
لعدم المرفوع على المنقوب والعكس فزم عليه وقد زحف الرضى رضي الله
عنه هذا الوجه بانه مشترك بينهما وبين ما ولا المشبهتين بليس وقيل
الوجه ان يقع ان اقوى العمل للفعل نصب المفعول المقدم على الفاعل
لانه عمل مع غير ترتيب الذي يقتضيه الفعل والعمل على خلاف
المقتضى غاية في العمل فاعطى هذا العمل بعدة احواف بينها على كمال
ثباتها للفعل كان مرفوعا بالجرية اي المقتضى لرفعه بالجرية
كما سيجري به لان العامل فيه الجربة كما قد يظن اذ لم يقل به اهدم
النيابة والضمير فيم يعود الى الجربة وفي رفعه للاستصحة وفي كلفه للرفع
وفي عنها للجربة وفي زال للجرية وذكر في موضع الشك فان
السائل كان من قبل التعميم بعد التخصيص اذ اجواب مما يذكر في موضع
الشك فان السائل شاك ولكن ان يكون مراده اجواب الدار
يظن السائل خلافا لما قال الشيخ في دلائل الاعمال ان شرط اجواب
المهتد ربان ان يكون السائل ظن على حذف ما كتبه وكان على المؤلف
ان يردف الشك بالانكار وذاك كيد موسى على بني اسرائيل
كعمل ان يكون له بل هو اظهر واما الاقتصار على التاكيد بها مع
شدة الانكار فلهذا نشر له فروع من الشك في رسالته او الطار
عدمها تنبيهها على انكارها مما لا ينبغي ان يهمل عن عاقل او شريل

من بينها

كتب عليه اقبل
 راب في علمكم رابا قدوتيا

الا انك را الشد بد منزلة الضعيف لذلك اول ما مع المنكر من الامارات
 والشواهد التي لا تخرج المنكهم الى زيادة التاكيد هذا والعجب من المؤلف
 الفاضل وهذا حب الكشاك كيف سكت عن التعريف بوجه الهدى
 الآية الرحمن فيها بان ولعل وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مكتب علمي عوالم
 وانذارهم مدنيا لفسه المقدسة فهدايتهم وارشادهم وذلك بوزن
 باعقافهم انهم سيقولون عما هم عليه ويرجعون الى ما يدعونهم اليه وكان
 احكم المدعى اليه كذا في ذلك حوطلب عدم المنكره والظان خلافه
 ذلك ان جعل التاكيد لكل الرواج والقبول عند انما طلب لا اريد
 انكار محقق او مفتر كما سلف نظيره وان جعلت الآية جوابا عن السؤال
 عن وجه عدم شمول هداية الكس لهم كما قرنا في قبل هذا فوجه التاكيد كذا
 على علم وتويف الموصول اما للعهد فان تولف الذي ونفاه
 منقسم ايضا كتويف ذي الدام الى العهد والحبس وغيرهما والمراد منها
 العهد ان رجى وقرينة ان هولاء هم اعلام اللقوة والمشهورون به
 فهم كما في قرن في الاذعان فيصرف اللفظ المطلق اليهم وانما قدم
 هذا الوجه لان المروي عن ابن عباس والربيع بن السن ان الآية
 نزلت في اناس باعيا لهم اقول فلما جال لما قيل من ان الاحسن
 ان يراد العهد النوع اعترى النوع المقرن على الكفو لا جماعة باعيا لهم
 اقول فلما جال لما قيل من ان الحسن ان يروى لسكون اذ وقع بمقابل
 المتقين اذ لم يرد بالمعنيين اعلام اهل الاسلام وقوله اولي المنين
 ممكن ان يراد به الاستغراق فان اداه الاستغراق فحينئذ يمكن ان يفسر
 مرادهم جميع الاوارد وان يراد به الكهف والطه وكيف كان

٦٨
فالتخصيص بالسناد استوار الا انذار وعدمه الى الموصول حاصل كما ذكره
وفي الشرح اهـ هذا هو التعريف المشهور للكفر وعرفه بعض المتأخرين بمعنى
ما علم ثبوت حيز الدين ضرورية او اثبات ما علم بغيره كذلك لمن اثبت
ركعة في السنة في الظاهر مشددا وانت حيزها مكان استفادة هذا هو التعريف
المشهور لان من اثبت احدى ركعة فقد انكر كونها اربعة ولما ورد على
الكفر بما ورد في سوى الآثار المذكور فليس الفيا ركبته الفيا ركبته المعجزة
وبعد ما مر من ثبوت حيزه وهو شعار اهل الذمة ليمتازوا به عن
اهل الاسلام وشدة الزنا وهو شعار النصارى ولكل الفاء المصنف
في القادورات والاستيفاء بالعبء وامثال ذلك وان كان على
منظر المصنفين بما جاز به النبي ص اجاب بان امثال هذه الامور
ليست في انفسها كقوا بل هو دالة على عدم المصدق الذي هو الكفر
لانا نعلم ان المصدق لا يجزى على امثال هذا ولا كفى احداف على
بالكفر انك وبكفر الخالي عن الاذعان والتردد معا فالجواب
ان يبق هو عدم المصدق بما علم اهـ او عدم الايمان فمخرجه هو ثبوت
واجبت المغيرة اهـ قالوا لو كان كلامه بعد قد يازم الكذب
في كونا ارسلنا ذوال موسى وعصى فرعون وامثال ذلك لعدم سبق
وقوع التوبة ومحصل الجواب ان كلامه بعد غير منصرف في الازل بل في
واخوة لعدم الزمان وانما ينصرف بذلك فيما لا يزال بحسب العلق
وهو وث الازمنة واللاوقات ففانية ما زمر حدوث العلوي المنقضي
كما في علمه سبحانه والضمير في حدوثه لدوام اوله فقط الماضي لان حدوث
البعض يفسر الى القول بحدوث الكل او لا قائل بالفصل وفيه التعليل

للمعنى والمراد بالمعنى المحذرة عنه وهو الكفار فهم الذين فيه والرسول هو
 دونهون فيما قرء ويمكن ان يراد به النبوة الحكيمة وخبره بان لا يستدعى
 وحدونه للتعليق بهذا والمؤلة قالوا في دفع هذا الجواب انكم قد قرئتم
 ان الكلام النفس يدل على الكلام اللفظي ولا يعقل ان يكون مدلول
 المسمى الا ما ضيفا ومدلول المستفاد لا يصبلا والى ان يكون نفس
 وتكون والاعلى مع سقول السفها مثلاً ومن الذي لعدم على الكفاية
 خبر ان اى مجموع هذا الكلام خبراً في الحقيقة اذ الكلام لا يتم الا به
 لكنه لما لم يصب علامة الاواب اعطوه الخبر الذي يقيد ذاته الاشارة
 بقوله رفع بانه خبر ان حيث خرج بالرفع هنا لا هناك ومثل هذا الكلام
 النية غير عز كما قالوا ان الخبر وزيد قائم هو الصفة مع الفهم لكن لما يقبل
 علامة الاواب اعطوه للصفة ومن هذا القبيل قولهم وكذا كان العالم
 ان الاواب الموصول ظهر في الصلة فاني كلام بعض المتأولين من
 من الاعراض عليه بالنشأ في بين كلاميه لا ينبغي ان يصحى اليه
 نعت به اى اوى على الموصوف به كما جرى المصا در على الموصوف بها
 كوزيد عدل وجاه رجل عدل سواء كانت اوصافاً كونه كالباء المر
 مثلها او لم يكن كالاية الركن فيها والفعل انما يمنع الاواب
 عنه اه جواب عما تراه اى لزوم كون الفعل مستند اليه فتعذر اراد
 ما يجب رعيه الاستناد اليه اذ السؤال يمشى على الوجهين لا على الاخر
 فقط كما هو الظاهر من كلامه وتسمية الفعل مع فاعله فذا شايخ وكلامهم
 والافاق خبر عنه هنا هو الحيلة لا مجرد الفعل كما قاله السيد فانه محذوف
 ومن مقابلته ارادة الفعل بآراده عام ما وضع له اشعار بان اللفظ

لم يوضع لنفسه بل كغيره من اللفظية وقوله على التسماء متعلق بأداة مطلق ^{الحدث}
ولعله أراد بالطلاق عدم التقييد بالزمان لا عدم التقييد بالانساب
مطلقا ^{مطلقا} إلى الفاعل لظهور أن المراد يوم مع الفاعل فمن يوم مع الفاعل
لا يوم النفع وبشيء بالمعنى سماعك به لا مطلق السماع ولا كفى أن هذا
مبنى على أن نواحيه بالرفع لا بالنصب مصدر أن كما هو المشهور
وإنما عدل هنا ذكر للعدول فإدخاله معنوية ولفظية فالمعنوية
التي تدور وجهه دخول الزمان الذي يتجدد شيئا في مفهوم العقل
وهو تؤذن باعتبار التجدد في الحدث وإفنى لفظ الالهام لكون التجدد
إفنى يستفاد من الفعل مستعمل معناه كحقيق دون المستعمل في الصمغ
المصدرى كما كن فيه ولا كفى أن المستقبل يدل على التجدد من الماضي
ولعلم أنما الترموا الماضي بعد المرة التسوية وأم لأنه أدخل في قوله
الاستواء بين الأمرين كأنهما قد وقعا وكفقا وعلم استواءهما
بالبث هذه وأما اللفظية فنحن دخول المرة وأم على الفعل لما ذكرناه
من أنه أوى لها واليق من الاسم وهما تفيدان قوة مع الاستواء
وتأكيدا ليجريها عن معنى الاستفهام الذي هو قوة معناه أو تمام
معناها الاستفهام والاستواء معا فصار محمدا الاستواء فقد ذكر
الحكم بالاستواء بمعنى واحد كأنه قيل سواء الأنداز وعدم سواء التمسك
كجبل التوفيق لمتدى سواء الطريق اللهم اغفر لنا أنت العفو
كبير الوين عز الغيرة إلى الأربعين وظاهر أن الفصل ليس طلبا لهم
بل محمدا كخصص ضميرنا لطلب الفوان وإني أقدم عليه دون
البشارة إلى لم يقتصر على البشارة أولم يذكرنا مع الأنداز وذكرنا مع

ستونين

يكون على وجوده ان يجعل عليه كوسواء عليهم وانذرهم ام تبشرهم وان
ثم تذكر عدليهما كوسواء عليهم انذرهم وتبشرهم ام لم تنذرهم ولم تبشرهم
وان تذكر مع عدليهما على هذه كوسواء عليهم انذرهم ام لم تنذرهم وتبشرهم
ام لم تبشرهم فالاحتمالات اربعة والوجه الذي ذكره منطبق على الاول
والاخر دون الثاني والثالث اذ لا يلزم من عدم تأثير الا نذار وهذه اولية
عدم تأثير المجموع ولا تظن بيان هذه العدة الرابع ايضا لان فيه لتبين
كل منها بين امرين واذا استوى وجود الاقوى وعدمه من عدم التأثير
فلا ضعف لك بطريق اولي فاياك وقلة التامل وقرى اه هذه
سبع قرات الاخيرتان منها لتمام السبع والبقوات منها والثالث
لما كانت من قبل الاداء لم يكن الطعن فيها لعمدتها هو من السبع المتوارة
على انه قد اعذر عن الاول بان قلب الموحدة الفا واقع في سحر
والوزن بل منقول عن القواء في منشأه وعن الثاني بان من تعكها
الفا سبع الالف اشياء زائدة تقوم مقام احوك كما في محياي باستفان
الياء وهذا وكذب الاستفهامية واتقاء ما قبلها على السكون
وكذبها والقاروكتها على الساكن قبلها عبارة الكشف هكذا وكذب
هو الاستفهام وكذب القاروكتها على الساكن قبلها قوى وقد افهم
وفي ثرومة الظان صمير وكذا في الاستفهام حركون القواء عليهم انذرهم
بفتح الميم وابتداء انذرهم بفتح الهمزة لكن لما لم يوجد هذه القواء وحدها
الفتحة وروحيب النفا ولم يكن مثل قد افهم بفتح الدال وسكون الفاء
وهي الجمهور الى ان صمير وكذا في الحرف الاخير غير الهمزة الثانية لسكون
القواء عليهم انذرهم بفتح الميم وسكون النون غير الهمزة وهذا

هذه التواتر ايضا لا يوجد ولا العبارة تدل عليها انتهى ولا يكفي ان كلام المؤلف
صرح في الاول فالاشكال عليه اقوى وقد يذنب عنه بان تراجم الكشاف
لم ينفوا على ما اورد ابو سالم في شرح الشاطبية نقلا عن ابن مهران
ان في الهمزة بعد ميم اجمع حمزة مذاهب اهدا وهو الحسن نقل وكر الهمزة
اليها مطلقا فيضم تارة ويفتح تارة وتكسر تارة كذا ومنهم من يقولون عليهم
استغفوت ذلكم امرى الثاني انها تسمى مطلقا وان كانت الهمزة ثانيا
مفتوحة او مكسورة الثالث نقلها في الكسر والضم دون الفتح وان
الهمزة قبلها همزة ومما منفقان او محققان سهل الثانية وركبوا اندازهم
بنقل الاول وسهل الثانية انتهى كلامه لا مجال قبلها فيما فيه الاسواء
اللام اما لتقليد او صفة للتفسير وفرض بعضهم على الاول وفيه ما فيه وفي
متعلق باحوال ولا يكفي ان هذا بالنظر الى نفس مفهوم اللفظ مع قطع
النظر عن كونه في مقام الاخبار عن الكفار فانه اذا لوحظ ذلك
لابقى احوال تيسر للتفسير مجال فقوله او حال مؤكدة ناظر الى هذا
وصاحب الحال غير عليهم او ما بعده واما قوله او يدل عنه فنظر الى الاول
ان جعل بدل اشمال او الى ان شاء ان جعل بدل الكل واحمد سلمنا
لم نقل وما قبله بل صرح بلفظ الحمد اشادة الى ان يكون لا يؤمنون
خبر ان على تقدير كون السابق عليه حملا واما لو كان مؤثرا فهو متعين
لكونه خبرا محتمل جعل لا يؤمنون خبرا ثانيا وهو يكون الا بغير ارض
بما هو عليه الحكم ظاهر فان حاصله الاخبار عنهم بان مشاوة قلوبهم
بلغت الى حد حالك بينهم وبين الاشياء بالاباء والتدريج فهو على
لعدم ايمانهم وقد اعترض على هذا الاخر ان بان جملة الاسماء اظهر

قوله

من لا يؤمنون فإفادته ما سبق إليه الكلام ولا يسجل الاقوى مستحق علمه والاف
 عمدة ولعل هذا هو الوجه في خبر المؤلف هذا الوجه والاية مما احتج به في قوله
 لكشف ما لا يطابق نسب الامام في التفسير الكبير الاحتجاج بانثال هذه الايات
 الى اهل السنة وهو يعطى انهم قائلون بوقوع التكليف بما لا يطابق بالفعل
 لا يجوز ان يكون عقلا فقط كما هو المشهور بينهم وكلامه في الحصول وغيره يدل على
 على ذلك ايضا فلو آمنوا انقلب خبره كذا قد ذكر مثل هذا في العلم فقال
 قد علم سبب انهم لا يؤمنون فلو آمنوا لا انقلب علمه بعد حملها وقد روي يوم
 هو ان علم سبب انهم لا يؤمنون مطابق للمعلوم البتة والمطابقة انما كفى
 اذا كان الواقع عدم الايمان وايضا لم يفتقر وجوده فتكليفهم لكشف
 بالجمع بين وجوده وعدمه معا وفسر عليه اخباره بعد عدم ايمانهم وهذا
 الدلائل وانما لما احتج به على مذهبيهم قالوا قد نفى علمه بما
 ريد بالفعل كذا وقت كذا او ترك كذا وقت كذا فتخلفوا
 وانترك محال وان لا انقلب علمه بعد حملها واجواب عن الكل و
 على ما سجي ان الله تعالى وشمل كلف على انقلب وهذا
 بوجه افعلى وقوع التكليف بالمالس ويورده ان هو لا يملك
 بالجمع بين ان يصدقوا بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله ومن علم ما به
 انهم لا يؤمنون بما جاء به انهم مكلفون بالجمع بين ان يصدقوا
 وان لا يصدقوا بانهم لا يصدقون بما جاء به وان جاء
 انما لفت فيه الميزة فالاولا يجوز التكليف بالمشع مطلقا سواء
 امشاعه بالذات او بالغير كالم بدعية العقل بغيره فان من كلف
 بالجمع بين انكره وانكره وان كان واحدا او بالغير ان هذا هو الذي

بالايمان بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله
 واجاب به انهم لا يؤمنون
 بما جاء به انهم مكلفون
 مع

انه عند العقلاء من اسفل السفن حتى انه لا يرضى احد سببه مثل ذلك ^{الصدق} ^{الصدق}
 ومعارفه بل ينكره ويستكف ويبرى صدقته ويمتنع عن سببه اليه
 فكيف ينبى الارب العالمين بالستكف صدوره عن بعض اهلها من تعاليمه
 عن ذلك علوا كبيرا ولا ريب ان الفهم هنا يوجب كون الشيء صفة لنفس وهو على
 عند الوصفين لا يستدعي غرض اعمى لفظ هذا المقوله حتى ين بان الفعل
 اعمى عن الوصف بحيث وهو نقص فلا يجوز عليه سبحانه واخرى الاشياء
 بان العيب هو اعمى عن الفائدة والمصلحة لا اعمى عن الوصف وافعاله
 مشتمل على حكم ومصلحة لا كفى وقال المفتر ان العيب هو ما لا يكون فاعلم
 ان صدقته غاية وفائدة وان ترتب عليه كسب الاتفاق فائدة كمر ترد
 فطرف التمدد الصباح الى الما من غير مقصد وغاية ومصلحة لا ملاحظة
 فمرة وفائدة فانه يقدح عابثا وان ترتب على ذلك بعض المصلحة
 كمنع الطعام وريافته ورؤية الاهدق او غير ذلك من الفوائد وترتب
 الفوائد على الفعل من غير ان يكون مقصوده به ويحفظ للمفعل عند صدوره
 عنه لا يحرم عن العينية فوالا ايضا ان القول بان خلق القوة البصر
 فيما شئت ليس لاجل ادراكنا المبهمات والسموات وخلق الرجلين
 ليس لفائدة المشي وارسال الرسل وازال الكتب واظهار المعجزات
 على يد الانبياء سلام الله عليهم ليس لوفى الهداء العباد وتعلمهم من
 طمات الكفر والنور الايمان وان الاوامر والنواهي الشرعية كقوله
 اتموا الصلوة واتوا الزكوة ولا تقولوا الزنا ولا تقتلوا النفس الزكية
 ليس لوفى من شئ منها اتيان المكلفين بشئ من الامور ولا اجتنابهم
 عن شئ من المنهيات بل انما يترتب على تلك الامور على تلك الافعال من غير

ان يكون مقصوده منها كما نرى الاستقلال بالشجرة على غرسها مع انه لم يكن
 مقصودا للنفس بالنفس وانما مقصوده الثمرة كلام لا يقيد العقل السليم
 ولا يرتفعه الراي المستقيم فقل ولا تتبع الهوى فيضلك عن السبيل وفي شرح
 المقاصد الحق ان بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية معلل بالحكم والمصالح
 كاجاب الحدود والكفارات وحرم المسكرات وما شبه ذلك واعرف من عليه
 بعض الاماكن بان كلام غير معقول عليه لانه ان اراد بالتعليل جعل تلك الحكم
 والمصالح عللا غائية فلا ينفك من افعال الاحكام معللا بهذا المنع وان اراد
 ترتيبها على الافعال فكل فعل له واحكامه كك اقول من المعلوم
 ان اول شئ في الترتيب هو ما اذا تحقق التفت زان وغرضه ان لا يربط ذلك
 في ان يبالى في ريع هذا الزنا والسرقة مثلا لوضوح الزنوع عن ارتكابها
 واجاب الكفارة لوضوح المنع من الاقدام على الاوطار في شهر رمضان
 وحرم المسكرات لوضوح حفظ العقل وامثال ذلك وما صلبه ان العقل
 السليم حكم يكون بعض الامور عللا غائية للاحكام الشرعية ومقصوده
 منها لا انها مترتبة عليها من غير ان يكون ملحوظ بها اصلا ولا مقصوده
 منها راسا وهو كلام متعين لا يجذب هذا الترتيب الخالي عن الترتيب
 فتبينه والاحبار يوقعون الشئ اه جواب عن اول وجهي الاحكام
 بوجه فيه نوع ايماء الى اجاب عن الثاني ايضا وتوضيح انه اذا حصل العلم
 قطعي بغير صادق ان ريدا لا اختيار الفعل الفداء مثلا بل بفعل
 هذا فمباحثته في ان هذا لا يوجب عدم قدرته على فعله اذا كان له طرفة
 حال وسافل وله قدرة على قطع كل منها وقد علم هو على وطيفه استجنا
 سلوك الطريق السافل بارادة وترك سلوك الطريق العالي باختياره

قد ارب ان هذا لا يقتضي عدم قدرته على سلوك الطريق العالم بل كبره
في تلك الحال انه قادر على سلوكه بغير موته ولما كان حال هؤلاء اولئك
البقاء على الكفر مع تمكثهم من تركه والاعراض على عدم الايمان مع قدرتهم
على الايمان به علم الله سبحانه منهم ذلك واخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بما لهم على ما هو
علمه في الواقع واخبر الله سبحانه بالرسول صلى الله عليه وسلم بما لهم على ما هو
علمه على الايمان لا سئلتم نطقهم بالايمان بانهم لا يؤمنون لجواز عدم
اطلاعهم على ذلك على انهم انما يظنون ذلك لو كان المراد بالآية انما
باعتبارهم اما لو ارد بعض غير معين فلا ويكفي في عدم لزوم ذلك كقول الله
محمد لا من قدرته وقائدة الا انذاره مبني على ان المراد بالموصل
اشي من باعتبارهم وانه قد وقع انذارهم بعد ذلك ايضا ولا يجمع القول
واجم اي لا ينفع قيل ومن جملة الفوائد اخباره المؤمنين من ان وصل
الانقضاء وان الانقضاء مع عصيان كثير من اهل الاقضاء و
ومخالفة النفس ظهور كما ان حجة بعد فراغها لم يظهر كرم فرزهم
واقول ليس الكلام في فوائد الاخبار بعد ايمانهم لتضاف هذه الفوائد
الى كلام المؤلف بل في فوائد انذارهم مع العلم بعدم ايمانهم في نظر ما ذا يقول
ولذلك قال سوار عليهم فيه انه ان اراد الاستواء عليهم في جميع
الامور ليس كذلك لان عدم الانذار نفع لهم وان اراد الاستواء في عدم
ايمانهم فلا يصح ان يستوى على الرسول انذارهم وعدم ايمانهم ولا يخلو له
حيث يكون اخبارهم على ما ذكره وفي من المعجزات اي على قدر
نبوت ان المراد اشي من باعتبارهم والشبهة بين الانذار وعدمه وبيان
ما يقتضيه الحكم المذكور فانه لا يفسر ان يكون مكتوبا على قلوبهم وسمعهم ذلك

حله

مفيدة

ان جعل العطف تفسيراً وكان غرضه توجيه فصل هذه الالية عما قبله يكوننا
 مستأنفاً استئنافاً بياناً **احتم** الكتم اه ظاهره انها مترادفات واطلام
 الكشف ناظر الى انها متقاربان في المعنى كما هو متعارف ان **والعين واللام**
 والاستئناف من الشيء ضرب الى تم عليه اما تحزرا من دخول شيء فيه او كقطف
 من ثمره عنه كما في البيت الفارغ والكيس المملوء والاول هو المراد
 بهما واما الحمل على الثاني نظرا الى ان ثوبهم مملوءة من الكفر والعناد
 واسماهم مستحقة بما سذكرونه فيما بينهم من نواحيث العنود والفساد
 فحمل متعسف لا يلقى الاصفاء اليه والبلوغ آفوه اما مر فوم بالعطف
 على الاستئناف وحمية آفوه يعود اليه لا الى الشيء لاحتياج الى العطف
 واما مجرور بالعطف على الضرب و**احتم** بمعنى بلوغ الا فوشهور كما قال
 ختمت القوان ومنه بمنزلة صفا تم التبيين ولا كفى ان اقول كلام
 لا يلائم الترادف **ولا ختم** وبما لا تغشيه على كنهه من روح الكشف
 ان التوفيق من الرود على زعم انه حقيقة ونظرا انه لا روية على احد وانما
 هو بيان الواقع **وانما المراد** ان كدبت الا واما ابدال المصراع
 بالماضي فيه وفي كبد ويصير وجمله ثم نهم صفة هيئة والتميز **الاستئناف**
 والرسوخ واعادة ضمير كائنا الى القلوب والاسماع متبني على ما هو المتعارف
 من دخول الاسماع في **احتم** لا النفس كسما في ان الله **وسماه**
 اي سمي احدات تلك الهيئة وفي بعض النسخ سماها اي تلك الهيئة
 وحاصل الاستعارة في ختم القلوب انه يشبه جعل قلوبهم كبث لا ينفذ فيها
 الحق ضرب الى تم على ابواب المنازل الى لينة المودة للسكنى تشبیه
 معقول بحسوس كجامع عقل هو منع القابل عما فر شانه ان يصفه استعاره

وهم

انتم وكن عليه السلام وقد تبع المصداق الكشاف والشيخ عبد القاهر ان
المثله ان لم يكن مثنى من متقدو فاستقارة والا فتمثل فذلك
جعل التمثيل مقابل الاستقارة واما السكاه فالتمثيل عند قسمة
هذا وقد يفهم من سوق كلام المؤلف ان الاستقارة في الفناوة الهنا
بتعينة غير اصلية بان يكون معنى وعلى البصار هم عتاة غشى البصار هم
وكذا من كلام صاحب الكشاف واما ان التبعية فتمت هذه ولا عزة
بما يفهم من ظاهر كلامي او يمثل عطف على قوله كحدث وفي بعض
الشيخ او مثل بصيغة الماضي وهو عطف على قوله المراد بها ولكن عظم
على قوله وسماه ختما ونقطته منصوبا على التميز من شبه القرب بالاجاب
وهما اصل التمثيل اشارة حال القلوب والاسماء والالبصار اشارة
الهيئة المشرقة منها حال احوال المانعة من وصول الامور اليها
الدينية اليها واحيلولة بينهما بعبية مشرقة من حال محال مقدة لحلول
اشياء نافعة فيها وقد منعت عنه بالتمتع والنقطية عليها وحيل منها
وبين ما عادت له ثم استعمل المثل في اللفظ الدال على المشبه
والى مع عدم الانتفاء بما اعتد للانتفاء به حصول مانع وطوعا رضر
يلزم ويلاحظ فكل من طرقت التشبيه مركب من امور متعديدة لكن اقتصر
من جانب المشبه على ما هو المدار في تصور تلك الهيئة غير انتم والبار
منهوى مقصود باللفظ متخذ بها بمعنى ان كسب ليس في شيء منها
بالفراوة وكوز باعتبار هذا التشبيه بل هو باقية على ما كانت عليه
وهي الامور المذكورة من الطبع والاعمال والافعال مسددة
بفضله السند والاقتراف الاكتساب وقوله وردت فمراة ولا اشكال

من جهة عدم وجود الرابط اما لان قوله ناعية عليهم شناعة صفتهم من قبل
ذكر ما يشتمل المبدأ الكوزيد نعم الرجل اما لان الواو من قوله ومن حيث
واقله في الحقيقة على ورود وهو منع بالهدم من قوله من حيث انما شناعة
مطوف على مجموع ومن حيث ان اتمكت فكانه قبل وهو اسندت اليه
من حيث ان تلك الامور سببه بما اقرقوه وناعية اي مناديه ومنظر
وشناعة الصفة من قوله بعد ختم الله على قلوبهم ووفاته العاقبة بغير رادتها
من قوله ولم يذاب عظيم واضطرب الموقر فيه اي في اسناد
تلك الامور اليه مع قبحها وشذوذه سببه عن فعل القبايح ولفظ اظهر
يمكن فرائده بالباء الموحدة والتاء المثناة من الاضطراب والاضطراب
ويوجد الاول ان في بعض النسخ واضطربت وماصل الوجة الاول
ان الانية من قبل مجاز الكناية في اسناد اتمت اليه سبحانه كناية عن شدة
تلك الصفة المتعبر عنها عن الباء الواضحة عن الحق ووطر رسوخه
في قلوبهم واسماهم فان كوننا شدة التمسك المفوط الرسوخ لستزم
كوننا كسابر اجلياً الحقيقة الصادرة عن الله سبحانه قد كرام المدازم
لننتقل منه الى المذوم الذي هو المقصود كما يقال فلان مجبول على الشر
ولا يردون كحق صدم عليه بل ثباته ومكنه فيه ثم لما لم يكن ارادة
الحقيقة والاسناد اتمت اليه سبحانه على بندهم وحب ان يكون مجازاً
متوقفاً عن الكناية وماصل الوجة الثانية ان الحمد بنماها وعلى حالها
استفارة تمثيلية شتمت حال قلوبهم والبنوعين الحق وعدم قوله كمال
قلوبهم كهم اتمت عليها من الله بعد كقولنا البهايم او كمال قلوب بقدر حتم
ثم استيعمت اخر ختم الله على القلوب بنماها متفافة على حالها فيكون

الى الله سبحانه اسنادا حقيقيا هو ختم ملك القلوب المحقق او المقدره ولا في
اصلا لان الاسناد اليه بعد اذ اخلع المشبه به ولا مدخل له بعد في بنو قلوبهم عن الحق
وهذا كما يقول لمن تردد في امر اراك تقدم رجلا وتؤخر افعى مع انه
لا مدخل له في عدم الرجل ولا تاخرها وكما يقال سال به الوادي وطارت
به العنقا وليس للوادي ولا للعنقا مدخل في هلاكه ولحول غيبته وهذا
الوجه في الحقيقة وفيه ثالث للآية سوى حمل الختم على الاستفارة او التمثيل
المذكورين في صدر الكلام والعنقا رطاب معروف الاسم مجهول المسمى
ونقل عن ابن العلي انها رطاب عظيم الجثة طويل العنق يتون الراس
انقضت يوما على صبي وطارت به الى جانب الموتى وقرعها دهن
التنقيب بكل ما كلفه فسميت عنقا وموت نفيم الميم وهذا أصل اليوم الثالث
حمل الختم على الاستفارة او التمثيل السابق وجعل اسناده اليه بعد باب
الاسناد الى السب كقوله من الامير المدينة وهذا أصل الرابع ان الختم ليس
مجازا عن المنع من قبول الحق بل يمنع اسناده اليه بعد بل عن ترك النظر
والجرا الى الامان وحج يقبح اسناده اليه سبحانه حقيقة ولم يقصد منه قوله
الحقيقي بل موكنية عن تاهيم الكفر والفساد وهذا أصل الخامس
ان الاسناد اليه بعد حقيقة وهذا كلام الكوفة بالمعنى وهم لا يابون اسناد
القباح الى الله بعد والوضوح التام والاسناد اليهم ومعتقدهم وهذا
كما تنهكهم في قوله جل وعلا لم يكن الدين كفواً له اهل الكتاب
والمنكرين متفكرين حتى تاتيهم البينة فانه الى ما كانوا يقولون
قبل البينة عزانا لا يتقبل عن ديننا ولا شر كره حتى يبعث اليه النبي الموعود
في التورية والاكمل انتم نبيا ص وهذا أصل لوجهين الاخيرين

ان اسناد ائمتنا عليه السلام حقيقة لكن ليس ذلك واقعا في الدنيا انهم دار الكلف
ليكون قسبي بل في الآخرة ويجوز هناك صد سداب المودة عليهم ويؤيد
هذه الوجهين الفصل قوله بعد عذاب عظيم بحمد ائمتنا اذ لا ريب
ان ذلك والآخرة هذا وقد زعم بعضهم ان ترتيب هذه الوجود السبعة
في الحسن وقلة التكليف على طبق ترتيبها المذكور في وطني اية ليس لك
وان الوجه في حسن من الرابع واقل تكلفا سنة واما ترتيب
الحق التفاضل والاسد له بانه مما يباه سوق الكلام لان المقصد
من الآية تقرير ما تقدم من قال الكفار وما كيد رسوخهم في الكفر والفساد
فمرود بان قولهم هذا يدل على كمال اصرارهم على الكفر وشدة رسوخ
انهم فيه فهو مؤكدا لعدم ايمانهم وعدم انفعالهم بالانذار في الكلام
باق على حسن النظام تسطوف على قلوبهم اى ليس بغير غشوة ولا علة
فبما على سبيل التنازع مع قوله على اصرارهم بل هو معمول لئلا يمتنع غير داخل
كنت النفسنة واستدل على ذلك بوجوده في الاول الآية المذكورة اذ التواتر
يفتر بعضه بعضا ولا يخفى ان ائمتنا على السمع مقدمه لمنع القلب عن الفهم
كما ان ائمتنا على القلب هو المقصود الاصل الذي يتم ثبته فيصير نظرا
الى كل من الشككين لعدم كل منهما على الاو لكن بعدم القلب على جميع اسم
في هذه الآية التي نحن فيها وما هي في تلك هو الذي يقتضيه البناء
التواتري لان الكلام في بيان اصرارهم على الكفر وعدم قبولهم الاية
وهو ما يتعلق بالقلب وهناك في بيان عدم قبولهم النصح وعدم
مبالاةهم بالموعظة وهو ما يتعلق بالسمع لا هو قدم سبحانه وكل
من المقاتلين مقتضاه الوجه الثاني اتفاق التواتر على الوقف على

سمعهم لا على قلوبهم وهو يوطى القطع حكاه النفس عن السمع واختصاصها
بالألف واللام الثالث حكاه مناسفة حتم المانع من كل جهات
للقب السمع المدركين من كل جهات والعشادة المألوفة من جهة واحدة
للسمع المدرك من جهة واحدة واعتبر من عليه بان العشادة لا تكفي لمنع
من جهة واحدة بل هو يمنع النفس المعشقة فان كان ادراك النفس
من جهة واحدة منعته من جهة واحدة وان كان من جميع جهات
منعته من جميع واجب بان العشادة من السارة والمتعارف
اختصاص منعها جهة واحدة لا غير فذكر وكرر ايجاز ليكون اول
استفاد من كلام لكر ايجاز وجهان لغير الاول ان حتم لتعمل
تارة مستغنية بنفسه وافق مستغنية بعل ويراوح الدلالة على شدة الحتم
لان زياده اللفظ لزياده المعنى ومنع يناسب هنا سوى الشدة
وتنوير الثاني انه مع اعادة ايجاز لا يكون ما يفهم بالفتور الى السمع هو
يفق به الى ما قبله فلهان الربط الثاني غير تابع للربط الاول بل هما
مستقل بالحكم وانما قال ادل لان الدلالة على شدة الحتم حاصله
معدية الفعل باجوف وعدم تعدية بنفس سواء ذكر ايجاز او الف
بالاول فقط ولذا الدلالة على الاستقلال بالحكم حاصله في الجملة لان
في حكم تكرر العاقل ولك ان توطى قوله واستقلال على قوله يكون
فلا يحتاج الى مؤنة توحية الادلية على الثاني هكذا حقق الكلام
ووهو السمع للام عن اللبس لانه معلوم ان لكل واحد معنى اذا لم يوح
اللبس كقولهم وعندهم بارادة الثبات والعبد فلا يكون الا واد
لا مكان اشترائهم في ثوب واحد وعبد واحد فيقتل اللبس على ايجاز

اقام

وهذه الوجوه الثلاثة المتقدمة هي افراد السمع ولا يصلح شي منها لان يكون
 النكته في اشارة او اوده من بين احويه على جمعه وذكر بعض المفسرين ان النكته
 في ذلك الاشارة الى ان مدركات نوع واحد هو الصدق ومدركاتها
 انواع كثيرة وما قيل من ان دلالة هذه اللفظ على وحدة نوع مدركات
 مدلوله لا يدري من اي الدلائل هو مدفوع بالها دلالة التزامته ان
 الدوام فيها من اعتبار البقاء او بان اعتبار انهم دلالة رابع كما ان
 العادة طبقه فاسته هذا وانما خبر بانه لو جعلت النكته حرم مناسبه
 الافراد لو هذه المدرك واجمع نكته سلمت عن الخدش راسا
 كما قال بعده في انه في الف به كثره في نفسه هذه الاله حيث قال
 اي قلب واء يتفكر في حقيقه وانما جازاه برهان الصاد
 لما كان من هووف الاستدلال كان ينبغي ان يمنع من الاماله لكن غلبتها
 الاراء المتسورة لما فيها من الكبر المسلم لكر الكبره الطالبه الاماله فتفاه
 الطالب لما وصفيها ان يغلب ان قويا وقد اختلف المؤلف هنا كلام
 الكشف اختلف الالاف من افعال ويؤيده اي بويده كلام الخفش
 من فعلية اجمله العطف على مثلها وكذا يؤيده قراءة غن وة بالنصب
 واما كلام سبويه فيتم كلامه من الاسمية والفعلية على اختلاف التقدير
 او على حذف اي راه هذه الفارة على هذا الوجه موجب دخول
 الالبصار كنت المحنوم فيفوت معها كنه كخصيص الحكم بما عدا الالبصار
 هذا وانما ان الوجه في هذه الفارة هو الاول لا غير لان الوجه الثاني
 لا يدعم وقف هذا الفارعي على سمعهم وقد عرفت التوافق على الوقف
 عليه واما التزام فوجه من التوافق وعدم الاعتداد بما لفته نعمة منزهة

كمال ان يكون غشادة
 مفعول ضم والظروف
 احوالا اي ضم اليه غشادة
 كانه على هذه الامور
 غشاة

وبالضم والرفع اي ضم اوله و رفع افوه وفس عليه الباقي
و عشادة بالعين الغير المعجمة مع فتح اوله و رفع افوه والفت بالفتح
والقمر سود البصر بالبيل ومنه الاعشى ولعل المعنى انهم يمدون الاشياء
البصار غفلة لا البصار غيرة او انهم لا يمدون ايات الله و ظلمات
كفرهم لما في اعينهم من العتوة ولولا ما ان يقروا لما لم يظهور ما لا ينعى
الظلمة من رؤيتها الا هو اعشى وعيد وبيان لما يستحقونه
وفي ذكر اللام المستعمل في النفع تنكح بهم من قبل فبشرهم بعد
ولذلك اي لانه يقع العطش سمي الماء العذب ثقافا بالكون المفقوة
والثاقف والحق المعجم وانا لانه يقع العطش ويرفته اي بكبره وكان
الفسل رفات فحملوا العين موضع الفاء والثاقف موضع العين
فوزن فوات عقال ونم اشبع عطف على قوله والعذاب النكال
اي نم اشبع في العذاب نعيم معناه فاطلوع على كل الم فادح بالفر
واي المهلك اي يقتل فهو اعم منهما اي ان العذاب اعم من
من النكال والعقاب لانه يعترف بها الروح عن العود الى الحيانة
ولا يظلمها ان على ألم لا يعترف به ذلك بخلاف العذاب بعد الاشع
فانه يلقى على كل الم سواء كان بعد حيانة للروح عنها او لا وبعضهم
جعل ضمير فهو اعم عايدا الى الم وفتره بان المعنى انه اذا كان الم
اعم من العذاب اعم من النكال كان الم اعم من العذاب والنكال
بالضرورة ثم قال ومن راجع الضمير الى العقاب فقد تراعى عن سبيل العقاب
لعدم استقامة التفريع من هذا الكلام ولا يكفي عليك حاله وفسل
استفاد من التعذيب وقد جرت عادتهم بان المريد فيه اذا كان اظهر

واشتهر بقى ان الشدة مشتق منه كما قال الوجه مشتق من المواجهه والتقديرة
 بالثقاف والذال المعجم ازالة القدي وهو ما يسقط من العن والشراب
 واصل التمرين حسن القيام بما كلف اليه المرين فحبل ذلك ازالة
 للمر من لانه له مدخلان ما في زواله والعظيم يقين احقر والصغير اد
 كل هذه الاربعة تستعمل في اجتهاد واحد وقد ساوى بعض اللغويين كقصة
 القاموس وغيره بين احقر والصغير وكذا بين الكبير والعظيم هذا وفي حواشي
 السيد علي الكشاف ان المراد بالنقص هنا ما يدفع به الشيء عرفا فاذا قل
 هذا اكبر وعظيم دفع الاول بانه صغير والثاني بانه حقير ولما كان احقر دون
 الصغير كان العظيم فوق الكبير الا ترى ههنا ان العادة بان الخامس
 مقابل الاثرف والخميس بشرف فهايتوهم من ان يقين الاحصاء علم
 اعظم من يقين العلم مما لا يتفقت اليه في امثال هذه المصنف هذا الكلام
 اذا فليس بساير ما يجالسه اى من عذاب الدنيا او عذاب الدارين
 والظن انه اراد بساير من مجموع وقد صرح بعض اكابر اللغويين بان ساير
 لم يرد مع اجمع اى ما يجمع البقية ومنه السور في الحديث استك الربا
 وفارق ساير ههنا ولو جعلت اضافة ساير الى الموصول اضافة بانية
 ها زكونه مع البقية هذا ويمكن ان يكون ذكر نوع التوضيف بالعظيم
 لتأنيهم ان عظيمة القصاص القدرة المعذب او طاقه المعذب
 او قدر الذنب فان عظمة العذاب قد يكون بالقصاص الههذه الاشياء
 ومعنى التذكير في الآية يريد ان التذكير في غث وادق وعذاب للنوعية
 ويرى كعمل للتعظيم وقد يرجع الاول بان الحمل على النوعية اظهر لاستفاضة
 التعظيم من مخرج وصف العذاب الدال عليه كونه وصيفة تجعل في عشاؤ

لكل يكون الشون في المتي ورس من نوع واحد الذين محضوا اه هذا اذا
بالذين كفوا انا سابعيا لهم كما لب واثرا او حذر عدا اهل النفاق على
على ان يكون الدام في الكس للجنس لا للعهد تكمل للنقيم مدعاه
هنا قسم رابع وهم الماحضون الغير المصتمين وليسوا دافلين والقسم الثاني
لخصصة بالمصتمين على الكفيل فانس وهو المظنون الكفو لوفيق والمبطل
للاسلام كما وقع لبعض الصبياته وهو قال الي طالب رضى الله عنه عده شتم
واجواب ان عدم النوف في الرابع اقصا راعى الاله الشايع والانس
فداخل في الاول قول في بيان جنسهم بوصف الكفار المصتمين
فانما هو في ثلث عشرة آية وصيهم واستند انهم يمكن جعلهم فليس
ماضين على شوق قول وتكم ومصدرين مجرورين لعطف على جنسهم وتكم
جعل الاول مصدر او الثاني فعلا وقصصهم ريدان هذا ليس عليه
حز عطف صدم على فوى لطيب بينهما اجوامع المرجح للعطف المقصود مساحت
الفصل والنو صر بل هو عطف مجموع جعل متعددة مسوقة لوفيق او لغيره
فيه سوى التناوب بين الوصفين لقولهم هو دليل على انه
وهو شون في التفاريف وانسان لطلب على الرجل والمرأة ولا تعال
انسانه وقول الشاء فتاته بدر الدجى منها جعل اذا زنت عنى بها فبالدوم
تقتل قال صاحب القاموس كانه مودة واناسي مع انسى ويوقه اصلها الوهم
بفتح الهمزة ومنه الدام وهو الربد بالترطب وقيل الربد وحده والمناسي بهم
منه وهو الموت والمراد انها مشرفة على الكس وهم غافلون عنها آمنون
من نزولها بهم ور قال بالضم اسم جمع ورخل بفتح الراء وكسر الهمزة ولد
الفان وانس مبع البحر ومنه قوله نعم ان الشئ نارا والنبوة النبوة في العلة

الذين محضوا اه هذا اذا
بالذين كفوا انا سابعيا لهم
كما لب واثرا او حذر عدا اهل
النفاق على على ان يكون
الدام في الكس للجنس لا
للعهد تكمل للنقيم مدعاه
هنا قسم رابع وهم الماحضون
الغير المصتمين وليسوا دافلين
والقسم الثاني لخصصة بالمصتمين
على الكفيل فانس وهو المظنون
الكفو لوفيق والمبطل للاسلام
كما وقع لبعض الصبياته وهو
قال الي طالب رضى الله عنه عده
شتم واجواب ان عدم النوف في
الرابع اقصا راعى الاله الشايع
والانس فداخل في الاول قول في
بيان جنسهم بوصف الكفار
المصتمين فانما هو في ثلث عشرة
آية وصيهم واستند انهم يمكن
جعلهم فليس ماضين على شوق
قول وتكم ومصدرين مجرورين
لعطف على جنسهم وتكم جعل
الاول مصدر او الثاني فعلا
وقصصهم ريدان هذا ليس عليه
حز عطف صدم على فوى لطيب
بينهما اجوامع المرجح للعطف
المقصود مساحت الفصل والنو
صر بل هو عطف مجموع جعل
متعددة مسوقة لوفيق او لغيره
فيه سوى التناوب بين الوصفين
لقولهم هو دليل على انه وهو
شون في التفاريف وانسان لطلب
على الرجل والمرأة ولا تعال
انسانه وقول الشاء فتاته بدر
الدجى منها جعل اذا زنت عنى
بها فبالدوم تقتل قال صاحب
القاموس كانه مودة واناسي مع
انسى ويوقه اصلها الوهم بفتح
الهمزة ومنه الدام وهو الربد
بالترطب وقيل الربد وحده والمناسي
بهم منه وهو الموت والمراد انها
مشرفة على الكس وهم غافلون
عنها آمنون من نزولها بهم ور
قال بالضم اسم جمع ورخل بفتح
الراء وكسر الهمزة ولد الفان
وانس مبع البحر ومنه قوله نعم
ان الشئ نارا والنبوة النبوة في
العلة

وقد يقال بما يشاء لظهور بشرتهم وعدم استتارها بالبشور والرش كسائر الحيوانات
والاجتنان الاستتار والاختفاء ومن الناس وفائدة الاخبار التنبيه
على ان الصفات المذكورة تنافى الانسان فينبغي ان يجعل كون المتقصد
بها من الناس ومعجب منه والا واجعل مضمون من الناس مستاء والمؤمن بالناس
عالمهم كذا وكذا وفي التعبير عنهم ببعض الناس كقوله والدم فيه
للجنس قدم على العمد لموافقته ما هو الظاهر تثبت القسم ولان الفائدة
حج في قوله سبحانه وما هم بمؤمنين اكثر فقدر ومن موصوفه جعلها
موصوفة مع الجنس وموصولة مع العمد لمناسبة التكرار الجنس المهم
والتوفيق العمد المؤمنين فعلى هذا اه فيه رد لما يظهر من الكشف ان
من ان العمدية ناتجة في تثبت القسم وقد اضطر شراره في هذا المقام
اضطرا شديدا وقد جعل قوله ويجوز ان يكون لتوفيق العمد عددا
لتثبت القسم لا لقوله ولان التوفيق للجنس ولا يفرع عنه واصفا
الايان دفع لما يترامى هنا وقوله من وجهين الاول ان المنافقين
كما انهم لم يكونوا مؤمنين بالله ولا باليوم الاخر كما هو وجه فلك كانوا
لا يؤمنون بنبوة النبي ولا بشي مما جاء به فلم خصوا النفاق مع المسلمين
بدعوى الايمان بذلك الامر من فقط الثاني ان المنافقين كانوا ان
يظهرون الايمان بالمبدء والمعاد ونبوه النبي وجميع ما جاء به وبنافقوا
المسلمين واظهروا الايمان لكل واحد من تلك الامور فكيف اقتصروا
في حكاية نفاقهم وفدا عنهم على اظهر الايمان بالمبدء والمعاد فقط ودر
وذكر اربعة الاول ان يظهروا انهم يؤمنون بما والاخر ان الايمان والاعتقاد
بما بالمبدء من احيائه اي عباده جانب الايمان بالمبدء والمعاد ويظنون

سبني للمفعول اي فيما لفظهم المسلمون مخلصين فيه نظرا الى انهم اهل كتاب
وقد جعل سبيا للفاعل اي فيما لفظون انفسهم مخلصين فيه وفيه نطقهم
ان عرفوا محي لفظ عقيدة المسلمين فذلك فلما لفظون اقتداصهم فيه والافلا نقاق
فقولهم هذا وقد يذكر ثبنا وجه فاس وهو انه لما كان عرضهم المباليق
مخصوص اسلامهم بانهم تركوا عقايدهم التي كانوا عليها في المبدأ والمعاد
واعترفوا انهم كانوا هم وانا هم معقدين للباطل مدعين بالصدق
حقوا اي انهم بذلك لانهم كانوا قايدين بالاراء قول واما بنيت
فليس في الايمان بها اعتراف بذلك واما في بعض الاحوال من هل قوله باليه
واليوم الا فاعلى القسم منهم على الايمان فحمل سمج واسمج منه حجة تسامح
من الله سبحانه وتعالى على عدم ايمانهم كقولهم وما هم بمؤمنين عطف
على محذوف اي ما آمنوا وما هم بمؤمنين والحق ان امثال هذه الاحمال
ما كذب شربة تفسير كلام الله سبحانه عنها ومن الله العليم والتوفيق
بما يقيد فائدة ما وان كان مفودا وهو في هذا المنع المصدرى حقيقة في الالام
الا فمما زعم اطلاق المصدر على المفعول والدال على المدلول
لان افعال الاوقات المحذورة توجه للوصف بالافعال والوجهين فالجند
اعلم من كذب المبدأ والمنتهى معا او المبدأ فقط والظاهر كونه تعليدا للثبات
فقط اذا الوصف بالافعال خفي لان بعده مدة غير متناهية كذا في الاول
ما انجده الانحال اذ عار الشخص بالغير لنفسه قوله وكان اصدى الى كان
مقتضى الظن ذلك وفي التبرير متعلق بيطاق وبيان بالانفرد والتوفيق
ان قولهم امننا يقيد من يد الايهام لثبات الفصل والكشف عنه وان الا
الفاعل لا حله وقوله سبحانه وما هم بمؤمنين يعكس ذلك كقيد للباطل

بهذا طريق الكفاية لان الخواظم في سلك المؤمنين من لوازم ثبوت الايمان
 لهم ففي اللازم لهم يستفي المردوم ولذلك اي ولان القصد الى المبالغة
 ونفع الايمان الذي لا ينفى بالباء واطلق مع انهم قبيحوه فان نفي المطلق للزم
 نفي المقيد وربما جعل قوله واطلق الايمان استيفاء منقطعاً عما قبله وهو
 ويجعل ان يعقد فكون المنع اي انهم باله واليوم الا لا مطلق الايمان
 وهذا السبب باليوم الثالث من الوجود الاربع لان من تقوه غرضه بهذا
 الكلام الراد على الايمان وتقوه اي تقم وفارغ القلب منسوب على اية
 من فاعله والكرامية كبر الكاف وكشف الراء طائفة مشوبون الى محمد بن
 كرام بالتحقيق وقد يقال كرامة بفتح الكاف وتشديد الراء اول اصح
 وهم يوافقون المقولة في انزال اصولهم وفي لقونهم فان الايمان هو في السلف
 بالشهادتين وان فلا عن القصد في القبح تنزل اي تمتد واني ارش
 صابر الصب فاحصه واحمد فيهم الميم وقد كبر وهذا هم اه لم توضح
 لما في الكشف من ان خدام الله قد انهم لا يصح لان الحكيم الذي لا يفعل الفتح
 لا كذب بناء على مذهبه من انه لا يفتح من الله شي ولو انهم لم يقصدوا خدعة
 ظاهر لانهم اهل الكسب عاملون بمقدسة سبى به عن ذلك وانه لا كفى
 عليه فانية وانما قال على حذف المضاف بينها على انه لا يصح ان يراد
 بلفظ الله رسوله مجازاً فان لفظ الله لا يعلق على غيره سبحانه لا حقه
 ولا مجازاً كما اطلقوا عليه ولا نظن ان قوله او على ان مع الله الرسول
 اه مناف لهذا واما ان صورة صوره الظاهر ان الكلام استعاره
 تمثيلية كسبب الهيئة المشرقة من ابي نبيح وما جرى بينهما بالهيئة المشرقة
 من ابيهم واحمدوم واحداً ابي نبيح بينهما وضع الله عطف على منعمهم

ما كثر

والنفس

نشره بنو الهجره
 كبريتهم في الجحيم
 كبريتهم في الجحيم

29

و نضبه لعطف على صورة ليس له صورة كما لا كفى على منزله ذوق واد و هم كمال
 واستدراج منصوب على القدر يصنع الله او باجوار و امتثال الرسول
 بالكر عطف على صنع و اجوار عطف على اخفاء و عطف على ما عطف عليه الامتثال
 فاسد و مجازاة منصوب به او با امتثال و صورة صنع المتى و عين خبر ان
 و متى و عين كتمل التشبه و اجمع و كتمل اه عطف على قوله و اجمي و ع
 يكون بين اثنين و ربي جعل و جهار رابع مستظا و سلك ما قبله هو
 جدا لانه بيان يقول و هو حاصل بهم فكذا بيانه او استنب
 كانه قيل و لم يدعون الايمان كاذبين و ما غرضهم من ذلك ففاس
 كي دعون و الوجه الاول اول اول ليست اجمي و ع امر مطلوب لانه بل الو
 هو ما اشار اليه بقوله و كان غرضهم اه فلا يكون الجواب بنجى دعون شيا
 للمغالبة اى للمعارضة و المضادة و بعض الشيخ المبالغ و هو كفى
 و المبالاة ان يفعل الشخص مثل ما يفعل صاحبه ليعتبه و كفى جواب
 اى تضمنت تلك الرتبة المبالغ و كان بالمخفف و قد يقال ان
 و يطرق مبنى للمفعول بقى طرفة الزمان كجوانده اى آه به بشدايدة و اصل
 الطروق الايمان ليدا و المراد ههنا ما يصيب غيرهم من الغارة و القتل
 و الأسر و حيرتهم من يديهم للمسلمين و المنيادة اظهار العداوة و
 الهداع اى مفرقة و كفى اى كفى و حاصل هذا الوجه ان فرج الله
 اى ربه بينهم و بين الله بعد و المؤمنين معصومه عليهم لاسى و زهم و المنع
 و ما يقرون بذلك اجمي و ع الا انفسهم سمي ما يرتب على اجمي و ع من و
 لسمته للمسب باسم السب و لك اعمل على ان كل كلمة بل هو اول لان ذلك
 محاذير المرتبة الثانية كما لا كفى و انهم في ذلك الصنيع و ذلك

قال الفاضل العبدى
 على التمثيل و وجهه
 منع على الامة على الاستغارة التمثيل
 منع على الامة على ارادة التمثيل
 صاحب الكسوف على ارادة التمثيل
 لان اصل الخدم على قسمة
 خلاف ما يريد من المكونه لا تتركيب
 السلام عند فعل الامة الى التمثيل
 كما في اية اجمي او الامة على التمثيل
 في قوله بعد عن المفضل عليهم
 انما ياتي على الفقدان هو عا و قد مر
 في قوله فلا تقدر فلا تقدر

م

المعتمد وهاصل هذا اليوم ان الحق دعه وحقيقته انما جوت بينهم وبين انفسهم
حيث واقفوا فيما اوقعوا واوقعتهم فيما اوقعهم وكذا دعوت على هذا اليوم
حقيقته وعلى اليوم الاول مجاز والامام جمع امينه مع الامل والقارعة
الحقيقية والمراد بالمال الترتيبا حاصلها لان الحق دعه اه هنا كثر
مستهور وهو ان الحق دعه تزييفه وان لا يقصور ان الاين انهم
فمخصص الحق دعه بذلك حكم وايضا فمدار القوآت على النقل عن البرهان
وما تان القوآت ان قد صفا بالبيان فذا مع لترتيب اهد بها وزجج الاور
ولكن توجه كلامه بان اقتضاى الاثنية كصير من جوهر اللفظ الحق دعه
كذلك الحق دعه وليس غرضه ترتيب الاول بل توجه احسن الباقين للتأني
فقال دوى كدعون بضم الياء وتشديد الدال المكسورة وكدعون
بالفتح والتشديد وظاهر كلامه ان النفس نزع الحق دعه على السعد من الاول
فقط وهو لك ان ثبت اخذ مع هذه لانه محل الروح او متعلق
والاول مذهب بعض المسلمين من ان الروح جسم لطيف حال والقلب
والثاني مذهب الفلاس القائلين بجزوه وتعلقه اولاً بالروح الحيوانى والذرة
معدنه القلب اول شبهة اذا يريد ان اطلاق النفس على الراى
اما مى زمرسل من تسمية المسبب باسم السبب او استنارة واهله
الشعر وهو العلم المستنبط وقيل انما حصل الخواص والشعار بالكمالات
الذى على الحق دعه به للشعور بما به البدن له وربما اطلق الشعار على العلامات
قوله تعالى فقلوبهم مرض استضاف كانه قيل سبب عدم شعورهم فاجيب
بان مرضهم مرض وكمل ان يكون موزة لعدم شعورهم انما كمل بما لنا
الضمير للنفس المحسوسة بالبيان لا بالانوار بل ان يكون العلام

المدلول به

م

هو الخشبة للمرض الحقيق المانع من سلامة الافعال المؤدى الى زوال الحيوة
المراجعة احيائية عرق يقال فوق اسنانه اذا حق بعضها بعض حتى
يسمح لها صوت وهو كناية عن شدة الغيظ كما ان غيظ الانامل كناية عن
والاظهر انه اراد بالحق الاضيق لما اشتهر من ان كيد كائنا روميا حسن قول الشاعر
اصبر على كيد الحسد فان هبكت فانه فالت زياكل بعضها ان لم يجد
ماتاكله وكانه يفتن الحق بوع التزين والتختر فعداه بعلى فاد الله غمهم
كان السب بما هو بصده من الحمل على المرض الحقيق ان يقول
فاد الله تالمهم والاسادة الرفعة فاد الله ذلك بالطلع المستعار
من كلام هذا وان قبله ان جعل جمله فادهم انه مرفى جلد خبره ونقص المفسرين
جعلها انت دعاء عليهم بولس بعيد واهور يفتح اى والمبع واستهان الواو
الضعف مؤلم بالياء للمفعول لا للفاعل لانه لم يثبت ففعل مفع
مفعول مفعول كبر العين ووجه المبالغة ان العذاب شدة كانه تالم
من نفسه كما وصف القرب بالخرج واول البت وحيل فقه ولغت لهم كجبل
الواو واو رب التكرير والمراد بجبل الجبس وولغت اى تقدمت
والوصف وصف نفسه بكثرة مما رسته اجوب وقود الكتاب على طريقه
هذه اى طريقه اسناد ايجازى وقد يقال اراد انه عز قبل اسناد المصدر
لان العذاب الم فهو في قوة الم اليهم كما في بعض حواشي الكشاف
وهو قولهم امنا فان الظاهر اخبار عن صدور الايمان منهم في الماضي وان
انت رفعت مستقيم للخرافا اى شطارد بينهم مع شطارد جهنم كجبل
فالمراد انهم كانوا يكدونهم بقلوبهم دائما وباسننهم ايضا واهلوا الشطار انهم
للمب لغز او التكرير اى الزيادة وكفه الكذب او كية وبين الشئ تمثيل

للاول وتوت اليها لم يبق له فان المنافق متخبر فيكذبون استغارة
 مقصده متبينة لانه على استحقاق العذاب هذا لما سبقتم على قراءة
 عام والى كسر وحمزة لا على قراءة الباقين كنت كذبات قبل قوله
 هذا في شير الكواكب تارة والى القمر تارة والى الشمس اولى ووافقه
 المؤمن واليه يستدل على طلاق ربوبيتهما ويرشد قوله الى عدم
 صلاحتهما للالهية وقيل قوله انه سقيم وقوله بل فعل كبرهم هذا وقوله
 لمن ملك الشام ان سارة اخنى وعرفه الاول ساقم لعلمه ذلك
 بالوحى او بامارة من الجحوم او سقيم الان بسبب غيظي عن اني اذكركم الله دون الله
 وفراش ان اتصم الكبر او لم يعذر على دفع المفرة عن نفسه وانما
 فكيف يصلح للالهية وان يوظف كان هو اهل على كسر واثنان الاخوة
 والدين عطف على كذبون او يقول رجع الاول للوب والسلا
 عن كذب الاستساقين اوار الضد ودرج الثاني باقتضائه كسر الايات
 على الخط واحد من بعد اذ قبائحهم والدلالة على ان لحوق العذاب الالهي
 كذبهم الذي هو اذ احوالهم في كفوهم ونفاقهم في ظنك بانرا ولا تكفر
 انه على تقدير العطف على كذبون يكون اجموع على استحقاق العذاب
 فلا يدل على كرم الكذب كله على قراءة عام الف قلعه ورجا قيل
 مراده ان اهل الايقاظ بهذه الآية من مفسدى الارض من المسلمين
 الذين اخرجوا من احوالهم ففقدوا وعادوا ولم ياتوا بعبادة لم يقع ذلك
 عنهم فزعموا بل بعد مدة فانهم وكلامها يعان اى الف وبع
 كل ضار والصلاح به كل نافع والعبادة منافق لانه تعالى كما اريد
 في عم لا فاما قال الله تعالى انتم اكملوا الف فاعلموا







